DFM
سوق دبي المالي

التقرير السنوي ٢٠١١

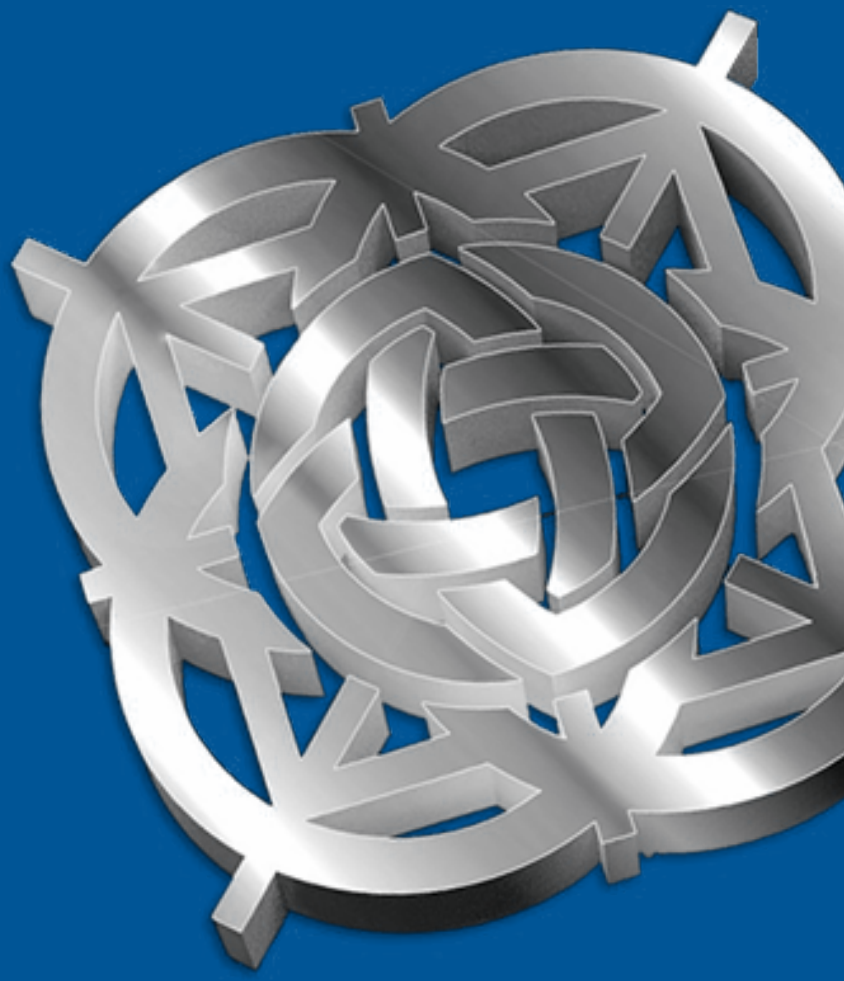

www.dfm.ae

التقرير السنوي ٢٠١١

سوق دبي المالي، ص.ب: ٩٧٠٠، دبي، الامارات العربية المتحدة، هاتف: ٥٥٥٥ ٣٠٥ ٤ ٩٧١+، فاكس: ٥٥٦٦ ٣٠٥ ٤ ٩٧١+، البريد الإلكتروني: customerservice@dfm.ae | www.dfm.ae

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي

"نريد أن نكون الرقم واحد"

الرؤية

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية

الرسالة

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة

مجلس الإدارة

عبد الجليل يوسف درويش
رئيس مجلس الإدارة

راشد حمد الشامسي
نائب رئيس مجلس الإدارة

عيسى عبد الفتاح كاظم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

محمد حميد المري
عضو مجلس الإدارة

علي راشد المزروعي
عضو مجلس الإدارة

مصبح محمد القيزي
عضو مجلس الإدارة

عادل عبد الله الفهيم
عضو مجلس الإدارة

جدول المحتويات

10 كلمة رئيس مجلس الإدارة

12 كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

14 ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

16 التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

19 إستراتيجية شركة سوق دبي المالي

24 إنجازات سوق دبي المالي

27 أداء سوق دبي المالي

28 تقرير الحوكمة

41 البيانات المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

"نعاهدكم أن نكون دائما على مستوى طموحات القيادة و تطلعات المساهمين الكرام."

بسم الله الرحمن الرحيم.

المساهمون الكرام.

يسرني وزملائي أعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا أن نقدم لكم التقرير السنوي الخامس لشركة سوق دبي المالي (ش م ع). والذي يتناول أهم التطورات التي شهدتها شركتكم خلال العام 2011. والبيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من ذلك العام.

لقد لعب سوق دبي المالي منذ تأسيسه دوراً لا تخطئه العين في مساعدة العديد من القطاعات الاقتصادية في إمارة دبي على التوسع والنمو. حيث مثل السوق القناة المثلى لتوفير السيولة للعديد من الشركات التي أعادت رسم الخارطة الاقتصادية للإمارة على مدى السنوات الماضية خاصة شركات العقارات والتمويل والمصارف. ومما لاشك فيه أن قدرة السوق على خدمة مختلف القطاعات الاقتصادية في دبي قد تعززت بشكل ملحوظ على مدى العامين الأخيرين بفضل العديد من المبادرات التطويرية التي ارتقت ببنيته التنظيمية إلى مستوى أفضل الممارسات العالمية. وفي تقديرنا فإن تلك الخطوات البناءة ستؤتي ثمارها في المستقبل القريب بإذن الله تعالى.

لقد قطعت شركتكم خلال العام 2011 شوطاً مهماً على طريق تطبيق الإستراتيجية التي اعتمدها مجلس الإدارة لدى تشرفه بمسؤوليته الحالية في العام 2010 من خلال تنفيذ العديد من المبادرات الهادفة إلى تحسين أداء ورفع كفاءة السوق وتنشيط حركة التداول. إن الهدف الأسمى لإستراتيجية شركة سوق دبي المالي يتمحور حول تعزيز قيمة استثماراتكم من خلال انتهاج سياسة تنويع مصادر الدخل. وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر لا يتأتى من دون تحقيق أقصى استفادة ممكنة من خدمات وموارد الشركة. وقد استثمر مجلس الإدارة ومعه الإدارة التنفيذية العليا الكثير

كلمة رئيس مجلس الإدارة

من الوقت والجهد لبلورة توجهاتنا الإستراتيجية في صورة سلسلة من المبادرات والتحركات الرامية إلى تحويل تلك التوجهات إلى واقع يلمسه المتعاملون مع سوق دبي المالي. وقد تمثلت المجالات الحيوية لتطبيق إستراتيجيتنا خلال العام 2011 فيما يلي:

1. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية.
2. تحويل موارد وخدمات الشركة إلى مصادر جديدة للدخل.
3. التواصل عن كثب مع المجموعات العائلية والخاصة لتنشيط سوق الإصدار الأولي.
4. تطوير خدمات جديدة تلبي تطلعات المستثمرين.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم إنجاز ما يلي:

أولاً: اكتسبت جهود شركة سوق دبي المالي لتنويع مصادر الدخل قوة دفع جديدة في العام 2011 من خلال التوسع في بيع بيانات السوق الفورية حيث تم توقيع اتفاقيات مع 20 شركة في هذا السياق. كما مثلت رسوم إدراج الشركات مصدراً جديداً للدخل، ناهيك عن التوسع في تقديم خدمات توزيع الأرباح نيابة عن الشركات المدرجة سواء باستخدام بطاقة آيفستر أو عبر إصدار الشيكات والتحويل إلى الحسابات المصرفية. كما بدأت الشركة في العام 2011 في توفير فرص الإعلان الالكتروني على الموقع الشبكي لسوق دبي المالي. وفي ضوء ذلك فقد بلغ إجمالي إيرادات الشركة من مصادر الدخل الجديدة 4.7 مليون درهم في العام 2011، أو ما نسبته 2.8% من إجمالي الإيرادات.

وعلى الرغم من أن مساهمة تلك المصادر لا تزال أقل من المستوى المنشود، إلا أننا نعتبر ما تحقق في العام 2011 بمثابة نقطة انطلاق جديدة. ونعتقد أن السنوات القليلة المقبلة ستشهد حضوراً أكبر لمصادر الدخل الجديدة بما يحقق أهداف إستراتيجية التنويع والنمو التي يتبناها مجلس الإدارة.

ثانياً: نجحت شركة سوق دبي المالي في تطبيق نظام لإدارة الأداء المؤسسي لأول مرة في العام 2011 وذلك بهدف ترجمة الرؤية المؤسسية لمجلس إدارة شركة سوق دبي المالي والخطة الإستراتيجية للشركة وتنفيذها على أرض الواقع خلال الفترة من العام 2011 وحتى العام 2015. ويتيح هذا النظام تحديد أهداف إستراتيجية وتشغيلية قابلة للقياس والتطبيق والمراجعة بما يمنح الإدارة العليا القدرة على متابعة وضبط الأداء بشكل دوري ومنهج يوضح نسب إنجاز الخطة الإستراتيجية على كافة المستويات. وقد وصلت نسبة النجاح في تطبيق المؤشرات الإستراتيجية للعام 2011 إلى 72%.

ثالثاً: تم في نوفمبر2011 إطلاق هوية مؤسسية جديدة للشركة تتماشى مع خططها وتوجهاتها الإستراتيجية والاستعداد لمرحلة جديدة من النمو المستدام. وتنسجم تلك الخطوة المهمة مع التزام مجلس الإدارة الراسخ بتعزيز مكانة الشركة الرائدة واستكمال كافة مقومات التنافسية ووضع إستراتيجية النمو موضع التنفيذ. وقد جاءت هذه الهوية المؤسسية العصرية محصلة للرؤية والرسالة والقيم الجديدة للشركة التي اعتمدها المجلس في شهر سبتمبر2011. ولم تقتصر الهوية المؤسسية الجديدة على العلامة التجارية للسوق فحسب، بل شملت أيضاً الشعار الجديد **"حيث ملتقى السيولة"**، تعبيراً عن التزام سوق دبي المالي بلعب دور حيوي في تهيئة بيئة العمل المناسبة بما يدعم جهود تعزيز السيولة سعياً لتحقيق نمو السوق وتعزيز نشاطه.

إننا على ثقة أن ما حققته إمارة دبي، ومعها بالضرورة سوق دبي المالي، على مدى السنوات الماضية ما هو سوى بداية وأن القادم سيكون أفضل بإذن الله بفضل الرؤية الثاقبة لصاحب السمو **الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي**. ولعل مقولة سموه: **"نريد أن نكون الرقم واحد"**، تعبر بوضوح عن رؤية طموحة لا تقبل سوى الأفضل دائماً في إمارة دبي. وبدوري أقول إن هذه المقولة هي أيضاً عهدنا لكم، فكما كان سوق دبي المالي في الماضي القريب أداة فعالة في تطور ونمو العديد من القطاعات الاقتصادية، نعاهدكم أن نكون دائما على مستوى طموحات القيادة وتطلعات المساهمين الكرام بما يرسخ من مكانة السوق وإمارة دبي كمركز حيوي لسوق المال على المستوى الإقليمي.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عبد الجليل يوسف درويش
رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

"لقد تسارعت وتيرة جهودنا التطويرية بشكل ملحوظ خلال السنتين الأخيرتين بهدف تعزيز البنية التنظيمية للسوق لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية."

بسم الله الرحمن الرحيم،

المساهمون الكرام،

يسرني وزملائي أعضاء فريق الإدارة التنفيذية العليا في شركة سوق دبي المالي (ش م ع)، أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي للشركة عن العام 2011. ويطيب لي في هذا المقام أن أستعرض معكم أبرز الإنجازات والتطورات التي شهدتها الشركة خلال العام 2011، والتي صبت في مجملها في خدمة إستراتيجية سوق دبي المالي، وإعداد خطط العمل اللازمة لتجسيد أهداف الشركة على أرض الواقع والبدء فعلياً في تنفيذ العديد من تلك الخطط.

كما تعلمون جميعاً يحرص سوق دبي المالي منذ تأسيسه على المبادرة والابتكار، الأمر الذي جعله يلعب دوراً ريادياً بين الأسواق الإقليمية. وقد وضعت الجهود التطويرية والتحسينات العديدة التي تم انجازها السوق على الطريق الصحيح كما حظيت تلك الجهود بترحيب المؤسسات المالية العالمية ومختلف المتعاملين.

وبادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى أن وتيرة جهودنا التطويرية قد تسارعت بشكل ملحوظ خلال السنتين الأخيرتين بهدف تعزيز البنية التنظيمية للسوق لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وتواكب الاحتياجات المتزايدة للمتعاملين، بحيث وصل عدد المبادرات التطويرية لسوق دبي المالي إلى 18 مبادرة تطويرية مختلفة تم تنفيذها بما يضع السوق في المكانة المثالية تمهيداً لمرحلة جديدة من النمو المستدام بإذن الله تعالى.

مما لاشك فيه فإن التطبيق الناجح لآلية "التسليم مقابل السداد" في مايو 2011 يمثل النقلة الأبرز ضمن جهود السوق التطويرية في العام 2011. وبطبيعة الحال فإن هذا التطور جاء تكملة لسلسلة من المبادرات التطويرية التي قام بها السوق في السنوات الثلاث الأخيرة وشملت فيما

كلمة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

مضى تدشين نظام التداول المتطور "اكسترم"، ونظام رقابة التداول "سمارتس" على سبيل المثال لا الحصر. وفي حقيقة الأمر فإن تلك المبادرات تظل غيضاً من فيض حيث ستشهد المرحلة المقبلة المزيد من المبادرات في نفس السياق من خلال مجموعة من التحسينات والخطط التطويرية قيد الإعداد حالياً تمهيداً لتنفيذها بالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع مثل البيع على المكشوف، وصانع السوق، وتداول الأذونات المغطاة، وتداول حقوق الاكتتاب، وعقود مبادلة الأسهم، وتوفير آلية الوصول المباشر للأسواق المالية، إضافة إلى تطبيق نظام إعداد وتحليل ونشر البيانات XBRL.

لقد عملت إدارة الشركة بدأب خلال العام الماضي من أجل تشجيع الشركات على التحول لمساهمة عامة والانضمام إلى قائمة الشركات المدرجة في السوق، وهي جهود ينتظر أن نجني ثمارها مستقبلاً مع تحسن الوضع العام، وإدراك الشركات العائلية والخاصة أن الوقت قد حان للاستفادة من سوق الإصدار الأولي والإدراج في أسواق المال. ولهذه الغاية فقد كثف سوق دبي المالي من تحركاته وتواصله مع الشركات المحتمل تنفيذها لإصدارات أولية سواء من خلال الحوار المباشر مع الشركات منفردة أو من خلال تنظيم العديد من الفعاليات الناجحة، ومنها الندوة المشتركة لشركات المنطقة الحرة لجبل على (جافزا)، ومنتدى سوق دبي المالي حول دور الاكتتابات العامة في تحقيق النمو المستدام. وقد لعبت تلك الفعاليات دوراً مهماً في شرح الأطر التنظيمية للتحول لمساهمة عامة ومزايا الإقدام على تلك الخطوة الإستراتيجية الأمر الذي حظي بإشادة وتقدير الشركات العائلية والخاصة المشاركة في تلك الفعاليات. وفي ضوء ذلك يمكننا القول إن عشرات الشركات من قطاعات اقتصادية عدة أغلبها غير ممثل بالسوق مثل تجارة التجزئة والسياحة والصحة والتعليم أبدت اهتماماً بالتحول إلى مساهمة عامة والإدراج سواء في سوق دبي المالي أو ناسداك دبي. وفي تقديرنا فإن تلك الخطط سترى النور بمجرد تحسن قوة الدفع في السوق، وضمان الشركات توافر الظروف الموضوعية التي تسمح بإمكانية الحصول على تقييمات عادلة لموجوداتها، الأمر الذي يعزز الأمل بعودة الإصدارات الأولية إلى السوق مجدداً.

وإلى جانب ذلك، فقد عمل سوق دبي المالي على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين من خلال إطلاق خدمات عصرية متنوعة ومنها "الخدمة الهاتفية للاستعلام عن محفظة الأسهم"، وهي بوابة صوتية متكاملة تعد الأولى من نوعها على مستوى أسواق المال في المنطقة. وقد تم تطوير تلك الخدمة بما يتواكب مع الاحتياجات المتزايدة لجمهور المستثمرين في سوق دبي المالي. وتتيح تلك الخدمة المجانية للمتعاملين متابعة استثماراتهم في الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي عبر الهاتف بصورة فورية وعلى مدار الساعة. كما وفر السوق في العام 2011 مجموعة جديدة ومتكاملة من الخدمات الالكترونية التي تتيح للمستثمرين متابعة البيانات الفورية لكل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، إضافة إلى خدمة الطلبات الالكترونية التي تمكنهم من تعبئة وتقديم الطلبات إلى السوق بطريقة سريعة وفعالة. وقد قام ما يزيد على 12 ألف مستثمر بالتسجيل في تلك الخدمات خلال العام 2011.

لقد تواصلت في العام 2011 جهود تعزيز التكامل بين سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي. ففي أعقاب الخطوة المفصلية المتمثلة في تعهيد تداولات الأسهم المدرجة في ناسداك دبي لمنصة تداول سوق دبي المالي في العام 2010 والتي أسهمت في إتاحة الفرصة لقاعدة المستثمرين الضخمة في سوق دبي المالي بالتداول على تلك الأسهم، أنجزت البورصتان بنجاح في العام 2011 عملية نقل تداولات أسهم دبي للذهب إلى منصة سوق دبي المالي بما يوفر شريحة جديدة من الأدوات المالية وينوع الفرص الاستثمارية التي نوفرها لجمهور المستثمرين.

في ضوء ما تقدم فإن السؤال المنطقي الذي يتبادر إلى أذهان الكثيرين هو: لماذا لم ينعكس ذلك على أداء السوق؟... وبدوري أقول إن عملنا ينطلق من قناعة راسخة مفادها أن علينا، وفي جميع الأحوال، المضي قدماً في جهودنا دون التوقف أمام أوضاع نعتقدها مرحلية ولا ينبغي أن تؤثر من قريب أو بعيد على سعينا لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية. وكما تعلمون جميعاً لم يكن نشاط سوق دبي المالي بمعزل عن واقع الأسواق العالمية خلال العام 2011، حيث تأثرت تلك الأسواق سلباً بتطورات عالمية غير مواتية في مقدمتها استفحال أزمة الديون السيادية الأوروبية وضعف الثقة في قدرة الاقتصاد العالمي على التعافي بل وتعاظم المخاوف من حدوث أزمة عالمية أعمق من سابقتها. وباستثناء مؤشر داو جونز الذي أنهى العام 2011 مرتفعاً بنسبة 6%، فقد سجلت الأسواق العالمية معدلات تراجع كبيرة حيث بلغ معدل تراجع الأسهم الفرنسية 17% والأسهم الألمانية 15% والأسهم اليابانية 17.8% وهي نسب مماثلة تقريباً لمعدل تراجع سوق دبي المالي وكذلك أسواق البحرين والكويت وسلطنة عمان على سبيل المثال.

وعلى الرغم من استمرار أسعار النفط عند مستويات عالية خلال العام المنصرم وما يعنيه ذلك من ازدياد قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التوسع في الإنفاق والاستثمار إلا أن هذا العنصر الايجابي لم يفلح في تحويل دفة أداء الأسواق الإقليمية بعيداً عن المسار العام عالمياً بسبب تزايد مخاوف المستثمرين بوجه عام، وحالة عدم التأكد السائدة حيال كيفية الخروج من الأزمة المالية العالمية.

فيما يخص الأداء المالي لشركتكم خلال العام 2011، فقد ترك تراجع التداولات بنسبة تقارب 54% أثره بطبيعة الحال على إيرادات وأرباح الشركة، إذ حققت الشركة أرباحاً صافية قدرها 8.9 ملايين درهم مقابل 89.9 مليون درهم في العام 2010، فيما حققت مجموعة شركة سوق دبي المالي خسارة صافية قدرها 6.9 مليون درهم في العام 2011، باحتساب نتائج الشركة التابعة (ناسداك دبي)، مقابل صافي ربح قدره 78.9 مليون درهم في العام 2010. وبلغ إجمالي إيرادات المجموعة 176.5 مليون درهم خلال العام 2011، مقابل 260.5 مليون درهم في العام 2010. وتوزعت الإيرادات بواقع 119.6 مليون درهم من العمليات التشغيلية و56.9 مليون درهم من الاستثمارات وغيرها.

وختاماً، اسمحوا لي أن أتقدم باسمي واسمكم بخالص الشكر والتقدير إلى **صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي** على الدعم غير المحدود من جانب سموه للسوق. كما أتقدم بالشكر إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وجميع المتعاملين، وفريق العمل على جهودهم الدؤوبة وعملهم المخلص لتحقيق الأهداف المنشودة. كما لا يسعني في هذا المقام سوى التقدم بجزيل الشكر وعميق الامتنان إلى كافة المساهمين الكرام لما أبدوه دائماً وأبداً من مساندة للشركة في خططها التطويرية المختلفة الأمر الذي يعد الدعامة الأساسية لتحقيق المزيد من النجاح في المستقبل القريب إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عيسى عبد الفتاح كاظم
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

نتيجة لاستمرارية تبعات الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية بشكل عام منذ العام 2008 فقد تواصل انخفاض أحجام التداول في سوق دبي المالي لتتراجع في العام 2011 بنسبة 54% مقارنة مع العام 2010، وبنسبة 90% مقارنة مع العام 2008 مما أثر على الأداء المالي للشركة عن العام 2011 كما هو موضح أدناه.

أهم المؤشرات المالية

البيان	2010	2011	نسبة التغير
مجموع الإيرادات (مليون درهم)	260.5	176.5	-%32
مجموع النفقات(مليون درهم)	181.6	183.4	%1
صافي الربح (الخسارة) (مليون درهم)	78.9	-6.9	-%109
صافي الأرباح قبل مصاريف الاستهلاك والإطفاء و الفائدة (مليون درهم)	171	89.5	-%48
مجموع الأصول (مليون درهم)	7,914.9	7,698	-%3
مجموع المطلوبات (مليون درهم)	360.4	196	-%46
حقوق المساهمين (مليون درهم)	7,523.2	7,479	-%1
سعر السهم بالدرهم	1.51	0.84	-%44
معدل العائد على السهم بالدرهم	0.01	-0.001	-%110
معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين	%1	-%0.091	-%109
معدل العائد على متوسط الموجودات	%0.98	-%0.088	-%109

1. صافي الأرباح (الخسارة)

- بلغ صافي الخسارة السنوية لمجموعة شركة سوق دبي المالي عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 2011/12/31 حوالي 6.9 مليون درهم مقارنة مع أرباح بلغت 78.9 مليون درهم عن عام 2010 بتراجع نسبته 109%.
- حققت شركة سوق دبي المالي (بدون الشركات التابعة) أرباحاً قدرها 8.9 مليون درهم عن عام 2011 مقارنة مع أرباح بلغت 89.9 مليون درهم عن عام 2010 بتراجع نسبته 90%.
- تأثرت الأرباح أعلاه بحالة عدم الثقة التي تهيمن على الأسواق المالية عالميا والتي أدت الى انخفاض أحجام التداول بشكل ملموس بالإضافة إلى خسائر الشركات التابعة (ناسداك دبي) عن عام 2011 بواقع 15.7 مليون درهم.

صافي الأرباح (الخسائر) التاريخية (مليون درهم)

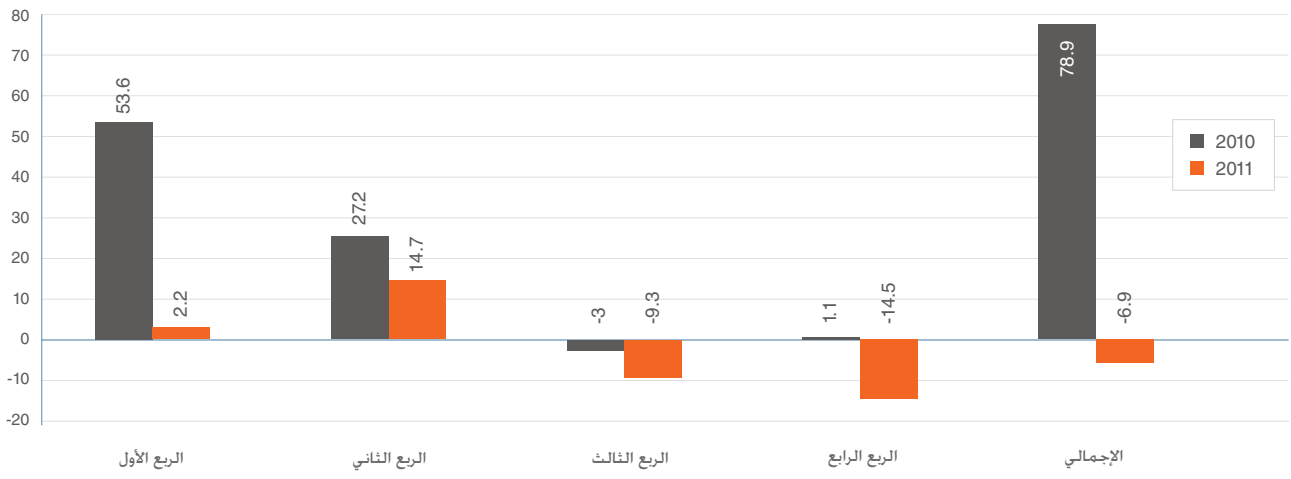

ملخص الأداء المالي لشركة سوق دبي المالي

2. الإيرادات

- بلغ إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2011 حوالي 176.5 مليون درهم بتراجع نسبته 32% مقارنة مع العام 2010. وتجدر الإشارة إلى أن أسباب التراجع تعود إلى انخفاض إيرادات التداول نتيجة للظروف الراهنة من جهة وانخفاض إيراد الاستثمار جراء تدني معدلات الربح على الودائع بشكل كبير جداً من جهة أخرى.
- شكلت إيرادات التداول ما نسبته 40% من إجمالي إيرادات الشركة خلال العام 2011، مقابل30% لإيرادات الاستثمار. وبلغت مساهمة الإيرادات الإدارية المختلفة الناتجة عن خدمات التقاص والتسوية والإيداع وخدمات الوسطاء ورسوم التقارير بالإضافة إلى عدد آخر من مصادر الدخل المستحدثة في مجالات الإدراج وبيع المعلومات الفورية وغيرها ما نسبته 23%، وشكلت إيرادات الشركات التابعة ما نسبته 7% من الإيرادات الإجمالية.
- بلغت قيمة الإيرادات المستحدثة لسوق دبي المالي بدون أثر الشركات التابعة عن عام 2011 من رسوم الإدراج، بيع المعلومات الالكترونية، خدمة الإعلان على الموقع الالكتروني للسوق، خدمات توزيع الأرباح النقدية، وكذلك خدمات الحفظ الأمين ما نسبته 2.8% من الإيرادات الكلية وما نسبته 11% من الإيرادات الكلية (باستثناء إيرادات الاستثمار والتداول)

تفاصيل الإيرادات (مليون درهم)

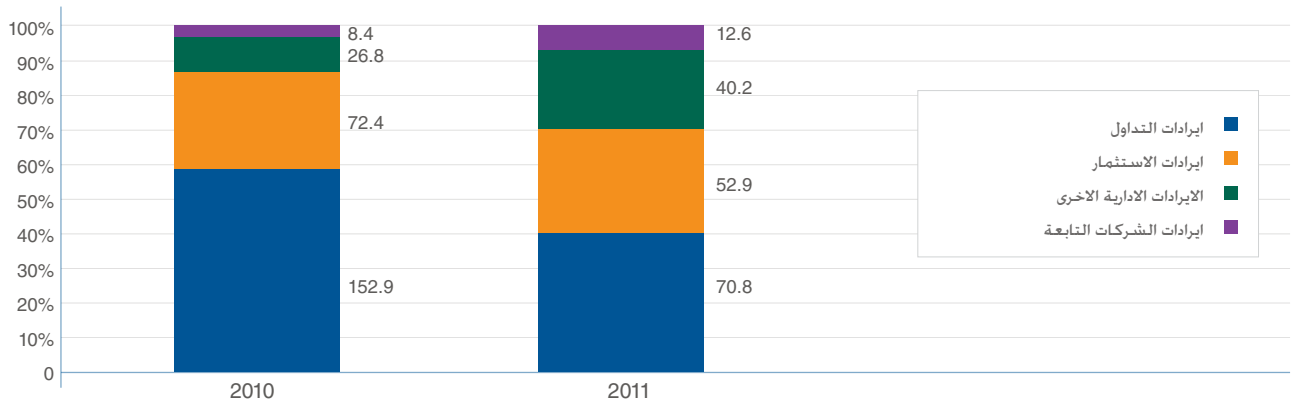

3. النفقات

- بلغت النفقات الكلية للسوق 183.4 مليون درهم في العام 2011 متضمنة نفقات الشركات التابعة البالغة 27 مليون درهم مقابل 181.6 للعام 2010 بزيادة إجمالية نسبتها 1%. وقد شكلت مصاريف الإطفاء للأصول غير الملموسة البالغة 75.8 مليون درهم ما نسبته 41% من المصاريف الإجمالية، فيما شكلت نفقات الموظفين ما نسبته 24%، والنفقات العمومية والإدارية 10%، ومصاريف استهلاك الموجودات الثابتة 7% ونفقات الإيجار 3% بالإضافة إلى نفقات الشركات التابعة 15%.
- تجدر الإشارة إلى أن أسباب الارتفاع في نفقات المجموعة لعام 2011 تعود إلى شمول الميزانية الموحدة كافة نفقات الشركة التابعة للعام 2011 بالكامل بينما انه قد تم تضمين نفقات 7 أشهر فقط عن عام 2010.

تفاصيل النفقات (مليون درهم)

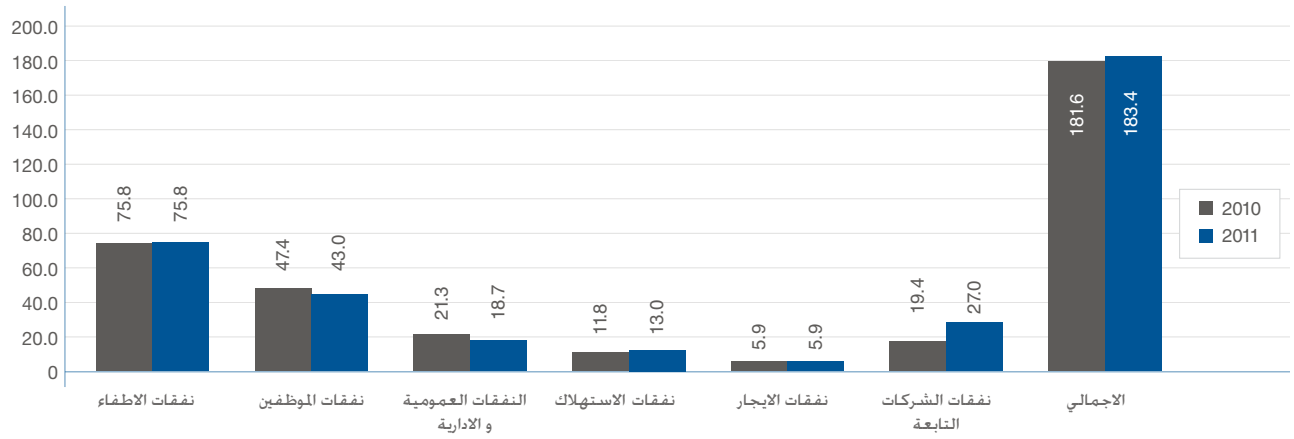

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

لا زال الاقتصاد العالمي يمر في ظروف غير مواتية ومثيرة للشكوك حول قابلية معدلات النمو الاقتصادي للاستدامة. فقد شهد عام 2011 ضعفا عاما في معدلات النمو الاقتصادي وتزايدا في حدة التباين بين تلك المعدلات من منطقة جغرافية إلى أخرى، فضلا عن تراجع مستويات الثقة العامة بشكل واضح وتزايد المخاطر التي يمكن أن تدفع معدلات النمو إلى مزيد من الانخفاض. ففي الوقت الذي لم يكتمل فيه تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة العالمية التي ضربته في عام 2008، شهدت منطقة اليورو اضطرابا ماليا حادا جراء تفاقم أزمة المديونية في عدد من دولها وتعطل نمو الطلب الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي في تلك الدول. كما تأثر الاقتصاد العالمي في عام 2011 بعدد من الصدمات ذات الطبيعة غير الاقتصادية، حيث ضرب اليابان زلزال شديد كان له انعكاس سلبي ملموس على أداء الاقتصاد الياباني، وعصفت الاضطرابات السياسية التي أدت في بعض الحالات إلى تعطيل العملية الإنتاجية بشكل شبه تام بأجزاء متعددة من العالم كان أبرزها ما حدث في عدة دول عربية.

في ضوء ما تقدم من ظروف غير مواتية، تشير التقديرات الأولية الصادرة عن المنظمات الدولية إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي من 5.1% في عام 2010 إلى 4% في عام 2011. ومع أن التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي بين عامي 2010 و2011 كان سمة عامة لكل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أنه كان أكثر حدة في الدول الصناعية المتقدمة والتي تراجع معدل النمو فيها من 3.1% إلى 1.6%. وقد تركز هذا التباطؤ في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية نتيجة للزلزال الذي ضرب الأولى ولاستمرار ثقة المستهلكين و حجم الإنفاق الاستهلاكي عند مستويات متدنية في الثانية فضلا عن تأثر غالبية الدول الصناعية سلبا بالارتفاع الذي سجلته أسعار النفط الخام والتراجع في معدل نمو التجارة الدولية الذي انخفض من 12.8% في عام 2010 إلى 7.5% في عام 2011.

أما في الدول النامية والاقتصادات الناشئة، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي من 7.3% في عام 2010 إلى 6.4% في عام 2011. ومع أن هذا التباطؤ جاء أقل من مثيله في الدول الصناعية بفضل ارتفاع أسعار النفط وغيرها من السلع الأولية التي تشكل المصدر الرئيس للدخل في قطاع عريض من هذه الدول، إلا أنه يعكس تدني مستوى الثقة لدى المستثمرين فيما يتعلق بقدرة الدول المتقدمة على استعادة النمو، فضلا عن الضبابية التي سادت مناخ الاستثمار في العديد من الدول النامية إثر الاضطرابات السياسية التي اجتاحت عدة دول شرق أوسطية.

ولا يخفى على أحد أن هذه الظروف غير المواتية من الطبيعي أن تنعكس سلبا على الأسواق المالية في مختلف دول العالم، خاصة وأن هذه الأسواق لم تتعاف بصورة كافية من آثار الأزمة العالمية التي عصفت بها في أواخر العام 2008. ولم يقتصر أثر هذه الظروف على استمرار تدني الثقة بهذه الأسواق وبالتالي تقليص حجم السيولة الموجهة للاستثمار من خلالها، وإنما تعدى ذلك إلى الحد الذي دفع بفئات من المستثمرين إلى إعادة هيكلة محافظهم الاستثمارية لصالح الموجودات الأكثر أمانا حسب تقييمهم. فقد شهدت غالبية البورصات المالية، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، موجات من البيع أدت إلى انخفاض ملموس في كل من المؤشرات العامة لتلك البورصات وأحجام التداول فيها فضلا عن القيمة السوقية للشركات المدرجة على تلك البورصات.

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد تأثر المناخ الاستثماري فيها بعوامل متناقضة الأثر. فمن جهة، كان لارتفاع أسعار النفط وللسياسات الاستثمارية المرنة والداعمة التي انتهجتها الحكومة منذ اندلاع الأزمة، والمتمثلة في المضي قدما في الإنفاق الرأسمالي وفقا للخطط والبرامج المرسومة سابقا، وخصوصا على مشاريع البنية التحتية، دور ملموس في تعزيز الثقة بقدرة الاقتصاد الوطني على النمو وما يتبعه من تهيئة البيئة المناسبة لتشجيع وجذب الاستثمار. ومن جهة ثانية، كانت الاضطرابات السياسية في المنطقة إلى جانب أزمة الديون الأوروبية وحالة الإحباط الناجمة عن فشل الاقتصادات المتقدمة في المحافظة على معدل نمو مناسب مبعثا للشكوك بشأن الطلب الخارجي وسببا في تعكير صفو الأجواء الايجابية سالفة الذكر، وخلق حالة من التردد لدى المستثمرين.

ورغم قوة وأهمية عوامل الشد العكسي سالفة الذكر، إلا أن المؤشرات المتاحة تثبت أن عوامل الدفع الايجابية كانت أقوى منها أثرا على الاقتصاد الوطني. فتشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدولة بنسبة 3.3% خلال عام 2011 مقابل نمو نسبته 3.2% في عام 2010. وكما هو الحال في بقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، ولو قليلا، في الوقت الذي شهدت فيه معظم دول العالم تباطؤا ملموسا في معدلات النمو، لهو دليل حي على أن الاقتصاد الوطني يملك من المقومات ما يمكنه من التعامل بمرونة كافية مع كافة أنواع التحديات ويمكنه من توظيف العوامل الإيجابية التي يمتلكها، كالاستقرار السياسي الذي تتمتع به الدولة والمستوى المتميز للبنية التحتية توظيفا أمثل بما يحقق تعظيم المنفعة من الموارد الاقتصادية المختلفة. ولعل التطور الأبرز الذي تجدر ملاحظته هنا أن التحسن الطفيف في معدل النمو الاقتصادي لم يكن ناجما عن تحسن النمو في القطاع النفطي وإنما كان محصلة لتباطؤ النمو الحقيقي في ذلك القطاع من 5.3% في عام 2010 إلى 3.4% في عام 2011 ولارتفاع معدل النمو الحقيقي في القطاعات غير النفطية من 2.1% إلى 3.3%.

وبالطبع، فإن الأداء الاقتصادي لإمارة دبي لم يكن استثناء عن الأداء الكلي للدولة، إذ تشير التقديرات المتاحة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الإمارة بنسبة 2.8% في عام 2011 مقابل 1.7% فقط خلال عام 2010. وحيث أن البيانات القطاعية المفصلة لم تتوفر بعد، فإن إعطاء صورة دقيقة عن المساهمات القطاعية في هذا النمو غير ممكن في المرحلة الحالية، إلا أن المشاهدات الحية على أرض الواقع تمكن المراقب من الجزم بأن قطاعات الخدمات كانت هي المولد الرئيسي للنمو خلال العام 2011، حيث شهدت قطاعات التجارة بفرعيها الجملة والتجزئة والسياحة والنقل والتخزين والاتصالات نشاطا ملحوظا خلال العام لا بد وأن ينعكس على شكل معدلات نمو مرتفعة في هذه القطاعات.

أما بالنسبة للأسواق المالية في الدولة، فقد ظلت تعاني من شح السيولة الموجهة نحوها الأمر الذي انعكس سلبيا على أدائها من حيث أحجام التداول وأسعار الأسهم على حد سواء. فمن جهة تأثرت هذه الأسواق بحالة عدم الثقة التي واصلت هيمنتها على الأسواق المالية على مستوى العالم مما أدى إلى تسجيل انخفاض ملموس في مؤشرات الغالبية العظمى منها خلال عام 2011. ومن ناحية ثانية، استمرت البنوك في تحفظها عن منح الائتمان ومواصلة تركيزها على تقوية ميزانياتها من خلال اعتمادها سياسة انتقائية في منح الائتمان وتركيزها على العملاء ذوي الملاءة المالية والذين قد لا يكونون بحاجة للاقتراض. ونتيجة لهذه الظروف، وفي سياق الاتجاه العام لجميع الأسواق المالية في المنطقة، فقد سجل المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال عام 2011 تراجعا نسبته 17% وسجلت قيمة التداول تراجعا نسبته 54% لتبلغ 32.1 مليار درهم.

التطورات الاقتصادية العامة وبيئة السوق

نظرة مستقبلية

يتطلع سوق دبي المالي إلى المستقبل بتفاؤل مدروس وحذر. فبينما يأخذ السوق التحديات التي تواجهها الأسواق المالية عموما، والأسواق المالية في المنطقة خصوصا بجدية تامة، فإنه على يقين بأن هذه التحديات ليست سوى نتيجة لظروف عابرة وان طال أمدها نسبيا. وانطلاقا من هذا اليقين، فإن السوق يدرك أن استعادة الثقة ليست سوى مسألة وقت، ويواصل تبني المبادرات التي من شأنها تمهيد الطريق لعودة النشاط إلى مستوياته الطبيعية. ويستند سوق دبي المالي في هذه الرؤية الى حقيقة أن الاقتصاد الوطني مؤهل لمواصلة النمو، وان نموه خلال عام 2012 سيكون من بين المعدلات الأعلى على المستويين الإقليمي والدولي، فضلا عن تمتعه بالمقومات التي تمكنه من تجاوز الأزمات بأقل الخسائر.

وعلى الصعيد الداخلي في شركة سوق دبي المالي، فقد بادرت الشركة خلال العام الماضي إلى تنفيذ مجموعة من المبادرات الإستراتيجية الجديدة التي تعزز من بنية السوق بما يتواكب مع أفضل الممارسات العالمية ويهيئه لمرحلة جديدة من النشاط والنمو. ومن أبرز هذه المبادرات على سبيل المثال تطبيق آلية التسوية الجديدة "التسليم مقابل السداد"، والإعداد لتطبيق نظامي "البيع على المكشوف" و "إقراض واقتراض الأسهم"، والعمل على استحداث خدمات وأدوات مالية جديدة لزيادة الفرص المتاحة أمام المستثمرين، حيث يواصل السوق التنسيق مع هيئة الأوراق المالية لاستحداث والسماح بتداول حقوق الاكتتاب والأذونات المغطاة وتطبيق نظام صانع السوق. كما باشرت الشركة في تحويل موارد السوق إلى مصادر للدخل بهدف تنويع مصادر الدخل من خلال تقديم خدمات مالية ومعلوماتية جديدة.

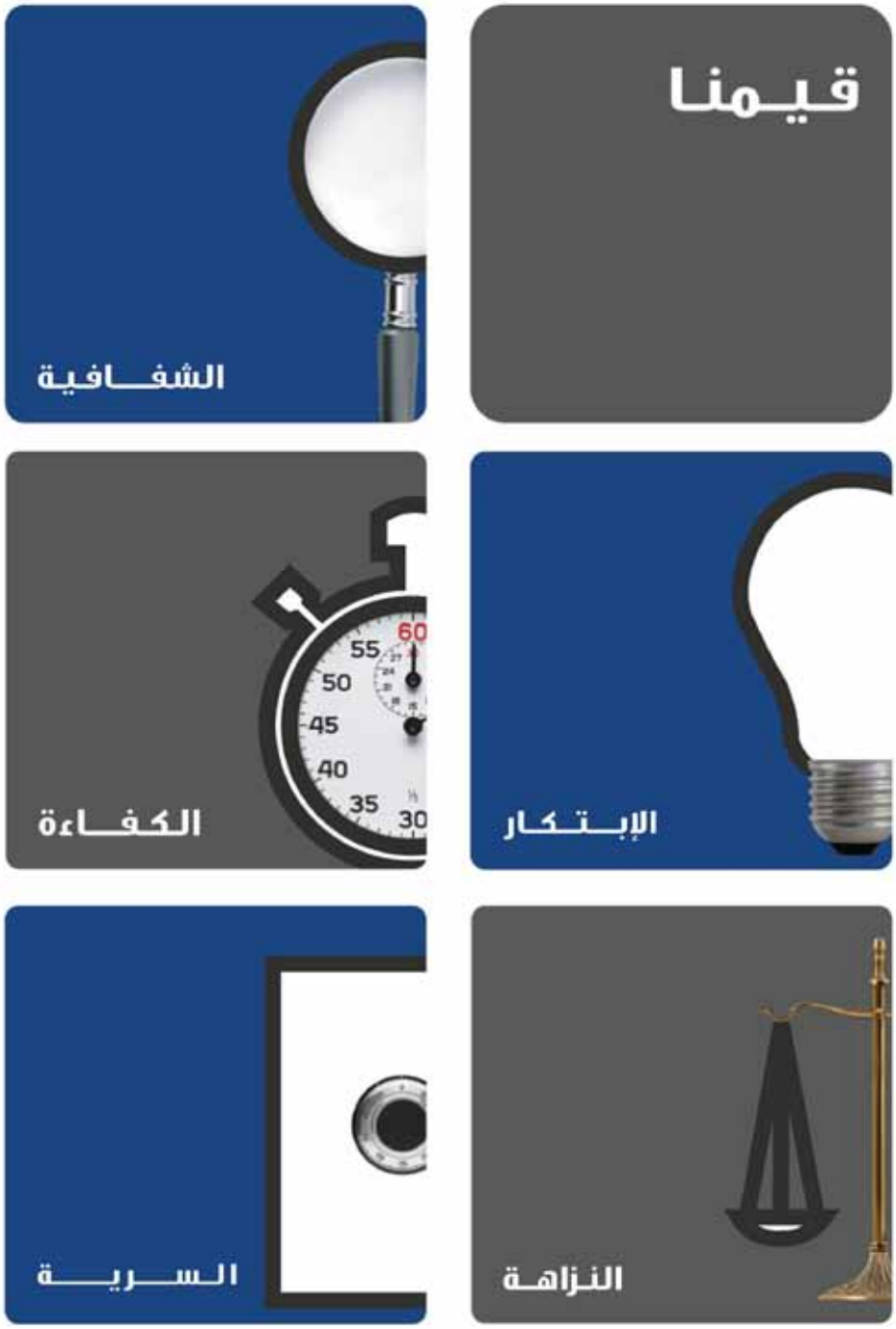
قيمنا
الشفافية
الإبتكار
الكفاءة
النزاهة
السرية

إستراتيجية شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

يسعى سوق دبي المالي إلى اعتماد ثقافة مؤسسية تتسم بالتطور والابتكار، وتتحدد تلك الثقافة في ضوء رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا الأساسية، وذلك بهدف مواجهة التحديات المتزايدة وتطبيق إستراتيجية النمو. ولهذا الغرض اعتمد مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي (ش م ع) في العام 2011 رؤية ورسالة تستندان إلى سعيه لتعزيز مكانة سوق دبي المالي الرائدة بين أسواق المال.

الرؤية

سوق مالية إقليمية بمقاييس عالمية

الرسالة

أن نقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة

الإستراتيجية

يتمثل هدفنا في السعي الحثيث لتطبيق الإستراتيجية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وتوفير أدوات وخدمات مالية مبتكرة بما يحفز نشاط السوق، ويعود بالفائدة على كافة المتعاملين. ويحقق الهدف الأسمى المتمثل في تنفيذ إستراتيجية النمو

وفي إطار الجهود الرامية إلى تهيئة الأرضية الملائمة لتحقيق الرؤية الإستراتيجية اعتمدت شركة سوق دبي المالي هيكلاً تنظيمياً جديداً يركز بصورة أكبر على مجالات العمل المرتبطة بجلب الإيرادات بما في ذلك قطاع عمليات السوق، وناسداك دبي، وقطاع التقاص والتسوية والإيداع، وقطاع تطوير الأعمال، وقطاع الخدمات المالية. وفي أعقاب ذلك أطلق سوق دبي المالي هوية مؤسسية جديدة تتماشى مع توجهاته الإستراتيجية والاستعداد لمرحلة جديدة من النمو المستدام.

وتركزت جهود شركة سوق دبي المالي (ش م ع) خلال العام 2011 على خمس مبادرات رئيسية استهدفت تضمين الرؤية الإستراتيجية في صلب مجالات العمل الرئيسية للشركة على النحو التالي:

1. تحويل موارد وخدمات الشركة إلى مصادر جديدة للدخل.
2. تطوير خدمات الكترونية جديدة تلبي تطلعات المستثمرين.
3. العمل على تنشيط سوق الإصدار الأولى.
4. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية.
5. خفض النفقات التشغيلية.

وقد وضعت التطورات الإستراتيجية التي أنجزتها الشركة بالفعل حتى الآن سوق دبي المالي على الطريق الصحيح ليصبح سوقاً ماليةً إقليميةً بمقاييس عالمية بما يمكنه من تعزيز وضعه الريادي بين أسواق المال في المنطقة، وتنفيذ مبادرات إستراتيجية وتقديم خدمات متميزة تواكب تطلعات المتعاملين وتحقق النمو على المدى الطويل.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

سوق دبي المالي يوفر للمستثمرين
بيانات فورية للأسهم المدرجة في «ناسداك»

| دبي - «الخليج» |

أعلن سوق دبي المالي من مجموعة جيدة ومكثفة من الخدمات الإلكترونية التي تتيح للمستثمرين متابعة بيانات أسواق الفورية الفورية في ناسداك دبي. وأكد أن كان تطوير مشاركة ١٤ دقيقة سابقاً، وكانت متابعة البيانات الفورية لسوق دبي المالي والعملة والتعبير الاختيار إلى السوق بطريقة سريعة وسهلة من خلال خدمة الخطوات الإلكترونية الجديدة إضافة إلى الاستفادة من خدمات الأفكار الإلكترونية المحدثة بهدف متابعة أسعارهم وأدواتهم بصورة إلكترونية، ويمكن لمستخدمي الاستفادة من كافة الخدمات الإلكترونية سابقة الذكر من خلال اسم مستخدم واحد عبر الموقع الإلكتروني.

كما يمكن لمستخدمين الجدد التسجيل بسهولة والاستفادة من تلك الجهود. تتنوع من الخدمات بما في ذلك بيانات أسواق الفورية تأوزاً تلية الدرجة في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، إضافة إلى خدمة الدفاتر الإلكترونية وخدمة الخطوات الإلكترونية التي تمثل أحدث الإضافات الإلكترونية التي يوفرها السوق.

وفي التفاصيل يتمكن عبر المستخدمين تحقيق بخدمة تحديد اسم مستخدم جديد إضافة إلى البريد الإلكتروني ورقم الهاتف للتحرك لتسلم رمز التفعيل الذي يمكنه من الوصول إلى خدمات توقع. وسوف يكون بمقدور المستخدم الاستفادة من كافة الخدمات من خلال اسم مستخدم واحد بمجرد إكمال عملية دفع البيانات بنجاح.

أما بالنسبة للمستخدمين الحاليين للموقع الإلكتروني موجه عام والذين لم يسبق لهم التسجيل في خدمة الدفاتر الإلكترونية، فيمكنهم بسهولة الدخول إلى تلك الخدمات من خلال اسم مستخدم وكلمة سر الحاليين، ومن ثم تحديث البيانات الأساسية للمستخدم من خلال وضع اسم المستخدم ودخول البريد الإلكتروني في جانب رقم الهاتف للتحرك لتسلم رمز التفعيل الذي يتولد الوصول إلى خدمات توقع.

وفيما يخص المستخدمين الذين يمتلكون اسم مستخدم لكل من خدمة الدفاتر الإلكترونية وتوقع الإلكتروني، فيمكنهم الاستفادة من الخدمات المتكاملة الجديدة باستخدام اسم مستخدم واحد فقط.

وبدأ سوق دبي المالي المستثمرين إلى ضرورة البدء في التسجيل للاستفادة من تلك الخدمات الالكترونية الجديدة خاصة في ظل اتجاه السوق إلى تأخير بث البيانات الفورية

قاعة التداول التعليمية

| دبي - «الخليج» |

افتتح سوق دبي المالي قاعة تداول تعليمية في كلية دبي للخطاب اليوم لتعريف الطلاب بأساليب الخدمات في البورصة، في خطوة فريدة على صعيد أسواق المال في المنطقة تهدف إلى تعزيز العملية التعليمية من خلال ربط الدراسة النظرية بالخبرة العملية وإتاحة الفرصة لطلاب للتعلم بطريقة تفاعلية.

وتعتبر القاعة الجديدة نموذجاً مصغراً من قاعة التداول الرئيسية في سوق دبي المالي حيث تم تأسيس عرض لوحات حركة التداول وشريطاً متحركاً لعرض الأسعار يبث من خلاله أسواق حركة التداول بصورة فورية من خلال ارتباطه إلكترونياً بحركة التداول في سوق دبي المالي، كما تم تصميم درج القاعة بما يشبه الشكل الحقيقي لقاعة التداول في سوق دبي المالي.

وأكد جمال إبراهيم الخضر نائب رئيس أول رئيس قطاع الخطوط الاستراتيجي والإدارة الجماعية في سوق دبي المالي في التصريح صحفي أنه حرص سوق دبي المالي على التعبير عن التزامه التام بالمسؤولية الاجتماعية في صورها المختلفة بما يتماشى وتوفير أواصر التعاون مع مختلف المؤسسات التعليمية في الدولة عبر العديد من المبادرات الهادفة إلى تحقيق نوع من التكامل بين الجهود التعليمية لتلك المؤسسات من جهة ومتطلبات الشريك والاستفادة لتوفير إطار الفهم العملية من جهة أخرى.

«دبي المالي» يستعد لتطبيق «التسليم مقابل السداد» قبل نهاية الربع الأول

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

الإنجازات الإستراتيجية

1. تقديم خدمات مالية وبيانات مبتكرة

انطلاقا من إستراتيجية النمو والتطوير التي تبناها مجلس إدارة السوق في عام 2010 فيما يخص تنويع مصادر الدخل، شهد عام 2011 إطلاق قطاع الخدمات المالية المتخصص في تقديم خدمات متميزة وفريدة للأطراف المتعاملة مع السوق. وكخطوة أولى في هذا المجال، تم التركيز على إدارة توزيع أرباح الشركات المساهمة والخدمات التابعة لها وعلى تحويل معلومات السوق إلى مصدر من مصادر الدخل للشركة.

وفي هذا الإطار، تم بنجاح إدارة توزيع أرباح كل من شركة إعمار العقارية، بنك دبي الإسلامي، العربية للطيران، بنك السلام السودان، أرامكس، موانئ دبي العالمية بالإضافة إلى إدارة توزيع المستحقات الناتجة من دمج الأسهم الخاصة بموانئ دبي العالمية. وتبعا لرغبة المستثمر، فقد تمت هذه التوزيعات بآليات مختلفة تنوعت ما بين بطاقة آيفستر أو شيك أو تحويل إلى الحساب المصرفي. وقد حظيت بطاقة آيفستر التي أطلقها السوق في عام 2010 بنصيب كبير فاق توقعات النمو لهذا العام دلالة على وعي المستثمرين بجدوى الخدمات الالكترونية التي يطلقها السوق من وقت لآخر.

وفيما يتعلق بمعلومات السوق، فقد قرر السوق في أوائل عام 2011 فرض رسوم على شركات تزويد البيانات الراغبة بالحصول على بيانات السوق، وذلك أسوة بالأسواق المالية الأخرى. وقد تم توقيع اتفاقيات مع أكثر من 20 شركة تعمل في تزويد البيانات لربط بيانات السوق مع قواعد البيانات وأنظمة التزويد الخاصة بها. وتنوعت هذه العقود بين الربط للبيانات الفورية والمتأخرة إلى جانب عمق البيانات بكافة أشكالها وفقا للمعايير المتعارف عليها عالميا، حيث وفر السوق خيارات متعددة لعمليات الربط وإعادة بث البيانات. كما تم تسجيل أكثر من 4000 مستخدم "محترف" لخدمات بث البيانات عن طريق الموزعين تنوعت مابين "المستوى 1" و "المستوى 2" المتعارف عليهما عالميا، وتم فرض رسوم على المستخدمين "المحترفين" فقط.

2. تطوير خدمات الكترونية جديدة تلبي تطلعات المستثمرين

حرصا من إدارة سوق دبي المالي على تطوير خدماته الالكترونية التي يوفرها لجمهور المتعاملين معه بما يواكب الاحتياجات المتزايدة لجمهور المتعاملين مع السوق ويساعد في الانتقال بخدمات السوق إلى بيئة العمل الالكترونية، وتوفير أحدث الخدمات للمستثمرين بما يمكنهم من متابعة استثماراتهم، فقد تم خلال عام 2011 تطوير العديد من الخدمات الالكترونية في السوق كان من أبرزها:

أ. **الخدمة الهاتفية للاستعلام عن محفظة الأسهم**

فقد تم إطلاق "الخدمة الهاتفية للاستعلام عن محفظة الأسهم"، وهي بوابة صوتية متكاملة تعد الأولى من نوعها على مستوى أسواق المال في المنطقة. وتتيح هذه الخدمة الجديدة للمستثمرين متابعة استثماراتهم في الأسهم المدرجة في سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي عبر الهاتف بصورة فورية وعلى مدار الساعة. ويأتي إطلاق هذه الخدمة المجانية المتطورة في إطار حرص السوق على تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، والالتزام الدائم بتبني أفضل الحلول التكنولوجية الفعالة بما يوفر الكثير من الوقت والجهد على هؤلاء المستثمرين.

وتتوفر الخدمة الهاتفية على مدار الساعة باللغتين العربية والانجليزية، حيث يمكن للمستثمر الاستعلام براحة وسرية تامة عن تفاصيل رصيد حسابه في سوق دبي المالي وبورصة ناسداك دبي سواء لدى المقاصة أو الوسيط، وأسهم المنحة وإصدارات الحقوق، والتحويلات من وإلى الحساب، وعمليات البيع والشراء التي تمت في الحساب وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ب. **توفير البيانات الفورية للأوراق المالية المدرجة في ناسداك دبي**

وفر سوق دبي المالي مجموعة جديدة ومتكاملة من الخدمات الالكترونية التي تتيح للمستثمرين متابعة بيانات السوق الفورية للأوراق المالية المدرجة في ناسداك دبي، والتي كانت تتوفر متأخرة 15 دقيقة سابقاً، وكذلك متابعة البيانات الفورية لسوق دبي المالي. وتجدر الإشارة إلى أن تقديم الطلبات للاستفادة من هذه الخدمات تتم بطريقة سريعة وفعالة من خلال خدمة الطلبات الالكترونية الجديدة حيث يمكن للمتعاملين الاستفادة من كافة الخدمات الالكترونية من خلال اسم مستخدم واحد عبر الموقع الالكتروني.

وتجدر الإشارة إلى أن سوق دبي المالي كان قد بادر اعتباراً من شهر مايو 2011 إلى تسجيل مستخدمي بيانات السوق الفورية. ونظم السوق حملة مكثفة للتواصل مع جمهور المستثمرين عبر العديد من القنوات الإتصالية والإعلامية ومنها رسائل البريد الالكتروني، والرسائل النصية القصيرة، واللافتات الإعلانية على موقعه الالكتروني، إضافة إلى النشر في وسائل الإعلام المختلفة. وقد أسفرت هذه الحملة عن تسجيل ما يقارب من 12 ألف مستثمر للاستفادة من متابعة منتظمة لبيانات السوق الفورية للأوراق المالية المدرجة في كل من سوق دبي المالي وناسداك دبي، وللاستفادة كذلك من مجموعة جديدة ومتكاملة من الخدمات الالكترونية.

ج. **استحداث نظام الطلبات الالكترونية**

استحدث سوق دبي المالي نظام الطلبات الالكترونية لتمكين المتعاملين من الاستفادة من الخدمات المذكورة أعلاه بطريقة سريعة وفعالة حيث يمكن للمتعاملين الاستفادة من كافة الخدمات الالكترونية من خلال اسم مستخدم واحد عبر الموقع الالكتروني.

3. تنشيط سوق الإصدار الأولي والإدراج لدى السوق

عملا بمبدأ الإعداد المبكر، فقد كثف السوق خلال عام 2011 من تواصله مع الشركات التي تتطلع لتنفيذ خطط للنمو والتحول إلى شركة مساهمة عامة كإحدى خياراتها. وقد نظم السوق خلال العام منتدى "الاكتتابات العامة – تحقيق النمو المستدام" شارك فيه العديد من رؤساء وأعضاء مجالس الإدارات والمسئولين التنفيذيين، يمثلون 30 شركة من الشركات الإماراتية بما في ذلك شركات عائلية وخاصة وشركات حكومية إلى جانب عدد من الخبراء العاملين في قطاع استشارات الاكتتابات العامة الأولية. وعلاوة على ذلك فقد حرص السوق على التواصل مع أكبر عدد من الشركات العاملة

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

في الدولة ومن بينها الشركات المؤسسة في المناطق الحرة. وذلك من خلال اتفاقية تعاون تهدف إلى تنظيم العلاقة مع المنطقة الحرة في جبل على (جافزا) عبر توقيع مذكرة تفاهم بين الأخيرة وبورصة ناسداك دبي بهدف تحديد الشركات المؤهلة للإدراج وإبراز مزايا هذه الخطوة.

وعلى الرغم من أن تلك الجهود لم تتمخض عن إدراجات جديدة خلال العام 2011 نتيجة الوضع العام الذي تمر به الأسواق إقليميا وعالمياً، فإن تواصل السوق الدائم مع الشركات المؤهلة للتحول إلى مساهمة عامة يبشر بعودة مرتقبة لنشاط الإصدار الأولي والإدراجات في المرحلة المقبلة، وخاصة في ظل وجود معطيات جديدة ومنها قانون الشركات الجديد المرتقب في الإمارات والذي ينطوي على ايجابيات عدة لعل أبرزها النزول بالحد الأدنى لنسبة الطرح العام من 55% إلى 30% والسماح للشركات بإنجاز الاكتتابات بنظام البناء الدفتري للأوامر.

4. تطوير بنية السوق وفق أفضل الممارسات العالمية

عملت إدارة سوق دبي المالي خلال الفترة الماضية على الإعداد لمجموعة من الخطط التطويرية التي تستهدف الارتقاء بالبنية التنظيمية للسوق. ويأتي ذلك في إطار حرص السوق على مواكبة المتطلبات المستقبلية لهيئة الأوراق المالية والسلع والتعاون الوثيق مع الهيئة في جهودها لتطوير الأسواق المالية في الدولة. وقد شملت الخطط التطويرية التي تم تنفيذها خلال عام 2011 الأمور التالية:

أ. تطبيق آلية "التسليم مقابل السداد"

تعد آلية "التسليم مقابل السداد" أحد أفضل الممارسات التي دعت المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية "اياسكو" إلى تبنيها من خلال ورقة توصيات "نظام تسوية الأوراق المالية" الصادرة في نوفمبر من العام 2001. وكان سوق دبي المالي قد تحول فعلياً إلى نظام "التسليم مقابل السداد" يوم 28 أبريل 2011 حيث انتهت إدارة السوق من كافة المتطلبات الفنية لتطبيق تلك الآلية، بما في ذلك إنجاز الترتيبات المطلوبة مع الوسطاء ومصارف الحفظ الأمين، الأمر الذي يضع السوق في مقدمة الأسواق المالية الإقليمية المطبقة لتلك الآلية. وتتسم آلية "التسليم مقابل السداد" بميزتين رئيسيتين تتمثل الأولى في الحد من المخاطر والثانية في زيادة الفعالية، حيث تحد تلك الآلية من المخاطر الأساسية المرتبطة بتنفيذ الصفقات، وتضمن انتقال ملكية الأسهم المباعة تزامناً مع تلقي قيمة تلك الأسهم والعكس بالعكس. كما تعزز الآلية الجديدة من تفاعل مصارف الحفظ الأمين مع عملائها عند تنفيذ عملية التسوية بشكل أكبر. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن آلية "التسليم مقابل السداد" تتعلق بطريقة نقل ملكية الأسهم وتحويل قيم الصفقات بين البائعين والمشترين، دون تغيير الدورة الزمنية للتسوية المعتمدة في سوق دبي المالي بنظام يومي التسوية (T+2).

ب. إطلاق هوية مؤسسية عصرية

تم خلال عام 2011 إطلاق هوية مؤسسية جديدة لسوق دبي المالي تتماشى مع خططه وتوجهاته الإستراتيجية والاستعداد لمرحلة جديدة من النمو المستدام. وتنسجم عملية تطوير العلامة التجارية والهوية المؤسسية مع سعي السوق الدائم إلى تعزيز مكانته الرائدة والتفاعل مع التحديات المتزايدة في هذا القطاع. وتتمثل رؤية السوق الجديدة في اعتباره سوقاً مالية إقليمية بمقاييس عالمية تتمثل رسالته في أن يقدم للمتعاملين خدمات مبتكرة في مجال تداول وتقاص وتسوية وإيداع الأوراق المالية، من خلال بيئة تتسم بالكفاءة والشفافية والسيولة. وتتلخص رؤية ورسالة السوق عبر قيم خمس تحكم تعاملاته داخلياً وخارجياً وهي: الشفافية، الكفاءة، السرية، الابتكار، والنزاهة.

ولا تقتصر الهوية المؤسسية الجديدة على العلامة التجارية للسوق فحسب بل تشمل أيضاً الشعار الجديد **"حيث ملتقى السيولة"**، تعبيراً عن التزام سوق دبي المالي بلعب دور حيوي في تهيئة بيئة العمل المناسبة الأمر الذي يدعم جهود تعزيز السيولة في كافة تعاملاته، بما في ذلك الاستفادة من أحدث التقنيات وتطبيق أفضل الممارسات العالمية سعياً لتحقيق نمو السوق وتعزيز نشاطه.

وتعبر الهوية المؤسسية المطورة بدقة عما تمثله إمارة دبي وسوق دبي المالي معاً، وتبعاً لذلك فقد حرص السوق على أن تكون العلامة التجارية الجديدة بمثابة تطوير وتحديث لسابقتها واسعة الانتشار بين جمهور المتعاملين على مدى السنوات الماضية من خلال المحافظة على المجسم الكروي والتشكيل الإسلامي إضافة إلى اللونين الأزرق والرمادي، مع العمل في الوقت ذاته على منح العلامة التجارية مظهراً أكثر عصرية وبروزاً واستخدام الاسم المختصر للسوق باللغة الانجليزية "DFM".

ج. تطوير نظم جديدة

يسعى سوق دبي المالي بشكل مستمر إلى تحديث وتطوير النظم المطبقة لديه بما يتواكب مع المستجدات والتطورات العالمية. وفي هذا المجال عمل السوق على تحديث بيئة الاختبارات لبرامج التداول المطبقة، حيث تم إعادة هيكلة بيئة الاختبارات لتشمل نظام اختبار التداول للأوراق المالية ونظام تداول المشتقات مما يخلق بيئة عمل دائمة آمنة ومنفصلة للوسطاء ومزودي الخدمات. كما تم تحديث نسخة برامج الحوائط النارية التي تعمل كخط دفاع أول للشبكة ورفع حدود السعة للبث المتعدد ورفع كفاءتها.

وفي مجال توحيد النظم المستخدمة بين سوق دبي المالي وناسداك دبي، فقد تم دمج مركز بيانات ناسداك دبي إلي البنية التحتية لسوق دبي المالي ونقل نظام وأجهزة التداول للمشتقات وبيئة الاختبارات من مركز بيانات ناسداك دبي إلي مركز بيانات سوق دبي المالي. كما تم نقل نظام وأجهزة المقاصة الاحتياطية للمشتقات من مركز بيانات ناسداك دبي إلي مركز بيانات سوق دبي المالي.

وتجدر الإشارة إلى أن السوق حصل علي شهادة الايزو 27001 عن سرية المعلومات لقسم التقنية، ويعني الحصول على هذه الشهادة الدولية أن الآليات المتبعة بإدارة التقنية في السوق توفر بيئة مستمرة لحماية المعلومات، وأن النظام يسمح بتقييم فاعليته وتعديل نفسه مع المستجدات. فقد تم تحديد أصول إدارة التقنية في السوق وتقييم أهميتها بناء على ما تحتويه من معلومات ثم تم تقييم المخاطر المتوقعة وتقديم الحلول المناسبة سواء كانت حلولا تقنية أو إدارية أو تشغيلية أو إجرائية.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

5. خفض النفقات التشغيلية

عملت شركة سوق دبي المالي في العام 2011 على تطبيق نظام لإدارة الأداء المؤسسي مستخدمةً المنهجية العالمية المعروفة ببطاقات الأداء المتوازن، حيث تم استخدام هذه المنهجية بهدف ترجمة الرؤية المؤسسية لمجلس إدارة شركة سوق دبي المالي إلى خطة إستراتيجية متكاملة العناصر تبدأ في العام 2011 وتنتهي في العام 2015، وذلك من خلال إعداد أهداف إستراتيجية وأهداف تشغيلية قابلة للقياس والتطبيق والمراجعة.

وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي لخفض النفقات التشغيلية للشركة، فقد اعتمدت النفقات التشغيلية الفعلية في عام 2010 كأساس لتحديد قيمة التخفيض المستهدف خلال فترة الإستراتيجية. وقد تم تفصيل هذا الهدف إلى أهداف تشغيلية على مستوى القطاعات والإدارات العاملة في شركة سوق دبي المالي، بحيث يستهدف كل قطاع تخفيض نفقاته التشغيلية بنسبة معينة من نفقاته التشغيلية في عام 2011 بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض إجمالي نفقات السوق بالنسب المستهدفة. وقد تركزت المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تخفيض النفقات على النحو التالي:

- إعادة هيكلة الإدارات والقطاعات العاملة في شركة سوق دبي المالي داخلياً وذلك بهدف الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المتاحة، والتي نتج عنها تقليص تكلفة عقود التوظيف الجديدة في العام 2011.
- استخدام الربط الإلكتروني الناجح ما بين منظومات التداول والذي نتج عنه إعداد التقارير المالية المتخصصة للمتعاملين (المستثمرون، الوسطاء، الشركات المدرجة، بنوك الوصاية، الموردون والشركات الإعلامية) إلكترونياً وبالتالي تقليص النفقات التشغيلية لإعداد هذه التقارير ورقيا.
- مراجعة كافة عقود الصيانة مع مزودي الخدمة وتعديل العقود بهدف حصر الخدمات الرئيسية التي تحتاجها شركة سوق دبي المالي، حيث نتج عن هذه المبادرة تجديد عقود الصيانة بتكاليف أقل عن العام 2010.
- تقليص استخدام العمل الورقي في كافة الإدارات والقطاعات والتوجه نحو العمل الإلكتروني، حيث تم تطوير أنظمة العمل الداخلية وأتمتتها داخليا بالتعاون مع فريق إدارة تقنية المعلومات.
- استغلال الكفاءات الوظيفية الموجودة في شركة سوق دبي المالي لاستحداث برنامج تدريبي لتطوير مهارات الموظفين "برنامج مهارات"، حيث اعتمد البرنامج على عقد ورش عمل تدريبية داخلية وذلك بهدف تخفيض نفقات التدريب.
- تطوير عدد كبير من المشاريع الإلكترونية المقترحة في العام 2011 داخليا بالتعاون ما بين القطاعات المختصة بالمشاريع وما بين إدارة تقنية المعلومات، والتي أدت بشكل مباشر إلى تقليص نفقات المشاريع المتخصصة للعام 2011.
- اعتماد منهجية الموازنة الصفرية (لكل نشاط تكلفة تشغيلية) وتطبيقها على كافة الإدارات وضبط الأداء من خلال عدد المؤشرات التشغيلية على مستوى القطاعات والإدارات والموظفين.
- اعتماد منهجية الصيانة الوقائية للأنظمة الإلكترونية المطبقة في شركة سوق دبي المالي والتي كان لها أثر كبير في تقليص عدد الأخطاء والأعطال المتكررة لبعض الأنظمة وبالتالي تقليص نفقات الصيانة الدورية لهذه الأنظمة.

الإنجازات الداعمة

1. الرقابة الداخلية

قامت إدارة الرقابة الداخلية من خلال قسم أمن المعلومات باستيفاء المتطلبات الخاصة بمعيار ISO 27001:2005 حيث خضعت شركة سوق دبي المالي للتدقيق الأولي في شهر أغسطس لعام 2011 والتدقيق الثاني في شهر نوفمبر من نفس العام وحصلت على الموافقة من قبل الشركة المانحة للشهادة Lloyds للحصول عليها. وتابعت إدارة الرقابة التزام الإدارات الأخرى في شركة سوق دبي المالي بالتقيد بمعايير الجودة ISO 9001:2008 من خلال التدقيق الدوري من شركة Lloyds. وأنجزت إدارة الرقابة الداخلية تنفيذ خطة التدقيق على عمليات كل من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي لعام 2011 ومتابعة جميع الملاحظات السابقة سواء الصادرة من قبل التدقيق الداخلي أو الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم الإعلان عن سياسة التقارير السرية في ديسمبر 2011 والتي تتيح لموظفي الشركة الاتصال بالخط الساخن أو إرسال فاكس أو بريد الكتروني بما يتيح الكشف عن حالات ضعف الرقابة الداخلية. كما تم تطوير وتحسين التقارير الصادرة لتواكب التغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية. وقامت الإدارة بإعداد خطة العمل الخاصة بعام 2012 بناءً على الأولويات التي أفرزها تقييم درجة المخاطر لكافة قطاعات وإدارات الشركة. كما قامت الإدارة بالتطبيق الأولي لمعايير (لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة المتكامل) COSO للرقابة الداخلية وتطوير وتحسين كافة إجراءات العمل.

2. الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي

في إطار تنفيذ إستراتيجية سوق دبي المالي (2011– 2015)، قام السوق بتنفيذ مشروع نظام إدارة الأداء المؤسسي والذي يسعى السوق من خلاله إلى تعزيز إستراتيجيته الجديدة بتطبيق أفضل المعايير الدولية المتبعة. وقد بدأ فريق التميز المؤسسي في بناء المنظومة الكاملة لإدارة الأداء المؤسسي، ابتداءً من الأهداف الفردية لكل موظف ووصولا إلى الرؤية المستقبلية للسوق. وتم ربط أكثر من 650 هدف فردي للموظفين لتصب نتائجهم في ما يزيد على 102 مؤشرا تشغيليا تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج إستراتيجية موزعة على 18 مؤشرا استراتيجيا على مستوى شركة سوق دبي المالي.

ولضمان حسن تنفيذ النظام الجديد، فقد تم خلال العام 2011 تنفيذ العديد من المشاريع والإجراءات منها: إعداد بطاقة الأداء المتوازن لكافة القطاعات والإدارات العاملة في السوق وتحديد القيم المستهدفة لكافة المؤشرات الإستراتيجية والتشغيلية للسوق منذ العام 2011 إلى 2015، ضبط ومتابعة الأداء على كافة المستويات بتطبيق منهجية احتساب وتقييم المؤشرات الإستراتيجية والتشغيلية، إعداد تقرير الأداء السنوي التفصيلي للعام 2011، وذلك بتطبيق منهجية إعداد تقارير الأداء المؤسسية للسوق، تدريب كافة المعنيين بتطبيق المشروع ورفع كفاءاتهم الوظيفية من خلال

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

عقد 86 ورشة عمل داخلية و لقاءً تعريفيا، تدشين منهجية استطلاع رأي المتعاملين وقياس رضاهم، تدشين نظام إلكتروني متكامل لتطبيق أية دراسة أو استطلاع رأي لمتعاملين سوق دبي المالي وناسداك دبي ضمن قاعدة بيانات إلكترونية موحدة، وإعادة صياغة استبيانات واستطلاعات الرأي بما يتفق مع الخطة الإستراتيجية لسوق دبي المالي.

3. المسؤولية الاجتماعية

أ. **مسابقة سوق دبي المالي السنوية للأسهم**

تعد مسابقة سوق دبي المالي للأسهم التي يقيمها السوق بشكل سنوي فرصة للمشاركين من الطلاب من مختلف المدارس والجامعات في الإمارات العربية المتحدة لتعزيز قدراتهم وتنمية مواهبهم. وتعكس المسابقة إدراك السوق للحاجة المتزايدة إلى نشر ثقافة الاستثمار بين الأجيال الجديدة وتطوير مهارات وقدرات الطلاب باعتبار ذلك أحد مرتكزات تنمية وتطوير الكوادر البشرية في الإمارات العربية المتحدة.

وقد انطلقت فعاليات الدورة التاسعة للمسابقة السنوية للأسهم المخصصة للطلاب وسط إقبال كبيرمن جانب المؤسسات التعليمية والطلاب على حد سواء، حيث شارك فيها 1573 طالباً وطالبة يمثلون 28 مؤسسة تعليمية من بينها 12 مؤسسة تعليمية تشارك في المسابقة للمرة الأولى. كما نجحت المسابقة في استقطاب جامعة من خارج الدولة للمرة الأولى.

من جانب آخر واصل سوق دبي المالي سعيه لتعزيز مفاهيم البورصة وطريقة التعامل فيها من خلال طرح برامج تعليمية وتفاعلية تخدم كافة المتعاملين بالأسواق المالية. وفي هذا الإطار تم تدشين قاعة التداول التعليمية في كليات التقنية العليا (كلية دبي للطلاب)، والتي احتوت على شاشتين لعرض الأسعار الفورية وشريط أسعار فوري وملصق ضخم يبين هوية قاعة التداول الرسمية لسوق دبي المالي مما يضفي نوعا من التعليم التفاعلي في الكلية.

ب. **برنامج التدريب الصيفي للطلاب المواطنين**

في إطار التزامه بمسؤوليته الاجتماعية والوطنية والمساهمة في بناء وتطوير الكادر الوطني، وحرصه على تفعيل دور الشباب في الحياة العملية وتأكيده الالتزام تجاه المجتمع من خلال بناء وتأهيل جيل ناجح قادر على تحمل المسؤولية، يحرص سوق دبي المالي على تنظيم برامج التدريب الصيفي منذ العام 2004. وقد شارك في البرنامج الصيفي لهذا العام 20 طالباً وطالبة يمثلون عدداً من جامعات ومدارس الدولة، حيث استمر البرنامج التدريبي لمدة أربعة أسابيع بمعدل 6 ساعات عمل يوميا.

وقد اشتمل برنامج التدريب الصيفي على نشاطات متنوعة صممت خصيصاً لتعريف المشاركين بجملة من المعارف النظرية التي ستمكنهم من التفاعل مع احتياجات سوق العمل مثل أساليب التداول، طرق التفكير الإبداعي، أساليب التعامل مع العملاء، فن الإلقاء، مهارة المتسوق السري لضمان الجودة، ومسابقة الأسهم الصيفية، وذلك من خلال التفاعل مع خبراء ومختصين في مجال أسواق المال في الدولة، وتحقيق الاستفادة العملية مما يتم تحصيله علمياً. وشمل البرنامج أيضاً أسبوعاً تثقيفياً يهدف إلى إعطاء الطلبة فكرة وافية عن أهداف ورؤية سوق دبي المالي، وآلية عمل الأسواق المالية في الدولة، والشركات المدرجة.

4. هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

قامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية خلال عام 2011 بإعداد مسودة معيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الصكوك لغرض عرضه على جلسة استماع خاصة تمهيدا لإقرار المعيار في صيغته النهائية. كما قامت الهيئة خلال العام بتحديد مهام وحدة الرقابة الشرعية، وبإمداد السوق بقوائم الشركات المتوافقة مع الشريعة وفقا لآخر قوائم مالية متاحة في نهاية كل ربع سنة. وقامت بمتابعة أنشطة السوق وتقييمها من الناحية الشرعية، وتقديم الفتاوى في الموضوعات التي تعرض عليها، ومراجعة الحسابات الختامية عن عام 2010 وتقارير التدقيق الشرعي لسوق دبي المالي وناسداك دبي ومراجعة استثمارات السوق خلال عام 2011، وتتمثل مهام وحدة الرقابة الشرعية التي تم تحديدها من قبل الهيئة بما يلي:

أ. **مهام عامة:**

- عرض جميع استثمارات سوق دبي المالي وناسداك دبي على العضو التنفيذي للهيئة عند الحاجة إلى اتخاذ قرار بشأنها بصفة عاجلة، لأخذ الموافقة المسبقة اللازمة قبل الدخول في الصفقة واعتماد المستندات. أما الحالات التي لا تكون فيها حاجة إلى اتخاذ قرارات عاجلة، فتدرج على جدول أعمال الاجتماع التالي للهيئة.
- يشمل وجوب العرض والاعتماد المسبق في الفقرة السابقة عقود التمويل والاستثمارات القائمة عند التجديد والتمديد.
- إعداد تقرير التدقيق الشرعي الربع سنوي على كافة المعاملات (تمويلات واستثمارات وغيرها، مع بيان الإيرادات المحرمة)، وتقديمه إلى أمين الهيئة قبل الاجتماع القادم بأسبوعين على الأقل. ويشمل التقرير، حساب ما يجب تجنيبه من أرباح غير مشروعة وعمولات على تداول أسهم لشركات غير متوافقة مع الشريعة.

ب. **معلومات الاستثمار:**

تقوم وحدة الرقابة الشرعية بالحصول على جميع العقود المتصلة باستثمارات السوق، وتقديم تقرير حول شرعيتها إلى الهيئة الشرعية في اجتماعها القادم. وفي حالة الاستثمار أو توظيف الأموال من خلال إحدى الشركات أو الصناديق غير المدرجة تقوم وحدة الرقابة الشرعية بما يلي:

- تصنيف تلك الشركات، مستعينة بالنظام الأساسي للشركة، ونشرة الإصدار للصندوق، والحسابات الختامية.
- تقييم العقد المستخدم في الاستثمار أو التوظيف من الناحية الشرعية، وتقديم تقييمها للهيئة الشرعية.
- مراجعة جميع الشركات المدرجة وتصنيفها وفقا لمعيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم، والتقييم الشرعي للاستثمار في تلك الشركات بناء على ذلك التصنيف.

إنجازات سوق دبي المالي خلال عام 2011

- تقوم وحدة الرقابة الشرعية بطلب ما تحتاجه من معلومات من خلال القنوات الرسمية للسوق.

ج. **القوائم المالية:**

تقوم وحدة الرقابة الشرعية بالحصول على الشروح الخاصة ببنود تلك الحسابات، وإعداد تقرير حول الجوانب الشرعية للحسابات، وخاصة فيما يتعلق بما يلي :

- إعداد تقرير مفصّل حول هيكل الرسوم التي يتقاضاها سوق دبي المالي وتقييمها من الجانب الشرعي.
- توزيع رسوم التداول بين الشركات المتوافقة وغير المتوافقة مع الشريعة.
- احتساب نسبة الدخل المحرم للسوق ككل، ونصيب كل سهم منها.

د. **الحسابات الختامية:**

تقوم وحدة الرقابة الشرعية بالحصول على الشروح الخاصة ببنود تلك الحسابات، وإعداد تقرير حول الجوانب الشرعية للحسابات، وخاصة فيما يتعلق بما يلي:

- إعداد تقرير مفصّل حول هيكل الرسوم التي تتقاضاها ناسداك دبي وتقييمها من الجانب الشرعي.
- احتساب النسب المالية الخاصة بالسوق، وفقا لمعيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم.
- تصنيف الشركات المدرجة في ناسداك دبي حسب التوافق مع الشريعة، وفقا لمعيار سوق دبي المالي لتملك وتداول الأسهم.
- توزيع رسوم التداول بين الشركات المتوافقة وغير المتوافقة مع الشريعة.
- احتساب نسبة الدخل المحرم للسوق ككل، ونصيب كل سهم منها.
- تقوم وحدة الرقابة الشرعية بطلب ما تحتاجه الهيئة من تفاصيل من إدارة ناسداك دبي.
- تقوم وحدة الرقابة الشرعية بإعداد تقرير حول الأدوات المالية وقواعد الإدراج والتداول في ناسداك دبي، وتقييمها من الناحية الشرعية، وتعرضه في نهاية كل ربع سنة.

ه. **الاستثمارات وهياكل ومستندات وشروط التمويل:**

- عرض جميع عقود التمويل والاستثمار التي يكون سوق دبي المالي وناسداك دبي طرفا فيها على الهيئة قبل الدخول فيها، وأن توافق الهيئة عليها وعلى الصفقة.
- عرض هياكل التمويل وشروطه ومستنداته على الهيئة للموافقة عليها في كل صفقة يقوم بها السوق، حتى لا تتعرض عوائد هذه الاستثمارات للتجنيب والصرف في الخيرات.

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2011

اتسمت أسواق المال بوجه عام، والإقليمية والناشئة منها بوجه خاص، خلال السنوات الأخيرة بالضعف والتقلب. وتكاد تلك الأسواق تشترك في السمات نفسها من حيث تراجع المؤشرات وأحجام وقيم التداول على الرغم من الاختلافات الواضحة في المقومات الأساسية من سوق لآخر. ولم يكن سوق دبي المالي بمعزل عن باقي أسواق المنطقة بشكل عام والأسواق الخليجية على وجه الخصوص. فقد شهدت هذه الأسواق انخفاضات في مؤشرات الأسعار ومؤشرات التداول والسيولة جراء تأثر هذه الأسواق، أسوة ببقية الأسواق الناشئة، بحالة عدم الاستقرار في أسواق المال العالمية على إثر مخاوف أزمة ديون الاقتصاديات الأوروبية التي برزت خلال العام وفاقمت من أجواء عدم اليقين لدى جمهور المستثمرين ونظرتهم المستقبلية. وفي هذا الإطار تراجع مؤشر سوق دبي المالي في نهاية العام 2011 بنسبة 17% عن مستواه بنهاية العام السابق، وتراجعت القيمة السوقية في نهاية هذا العام بنسبة 9.5% لتبلغ حوالي 180.1 مليار درهم.

المؤشر العام لسوق دبي المالي خلال 2011

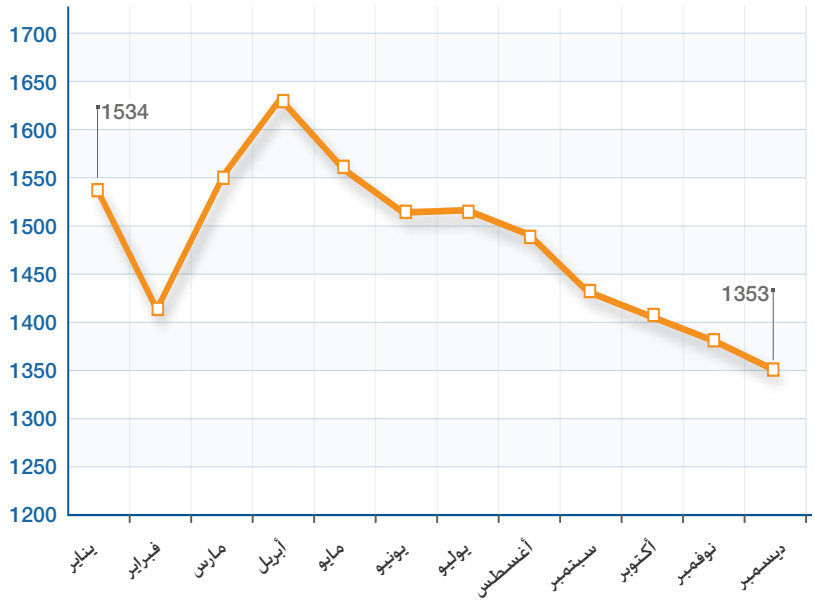

وعلى الرغم من تراجع تداولات المستثمرين الأجانب في السوق خلال هذا العام بمقدار النصف، إلا أن صافي الاستثمار الأجنبي المتدفق إلى السوق ظل إيجابيا، الأمر الذي يعكس مكانة سوق دبي المالي كسوق جاذب للاستثمار. فقد بلغت قيمة مشتريات المستثمرين غير الإماراتيين من الأسهم خلال هذا العام نحو 15.3 مليار درهم لتشكل ما يقارب 47.6% من إجمالي قيمة التداول، في حين بلغت مبيعاتهم نحو 15.1 مليار درهم. وبذلك، فقد بلغ صافي استثمارات غير الإماراتيين في سوق دبي المالي 164 مليون درهم. كما يلاحظ أن قيمة مشتريات المستثمرين المؤسساتيين خلال هذا العام فاقت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم ليبلغ بذلك صافي الاستثمار المؤسسي المتدفق إلى السوق نحو 265.5 مليون درهم.

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2011 حسب فئات الجنسية

	المشتريات (درهم)	المبيعات (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
العرب	7,221,225,451	6,835,588,744	385,636,706
الخليجيون	1,932,043,209	1,781,701,430	150,341,779
جنسيات أخرى	6,112,902,067	6,484,630,435	(371,728,368)
إجمالي غير الإماراتيين	**15,266,170,727**	**15,101,920,609**	**164,250,117**
الإماراتيون	16,822,021,444	16,986,271,561	(164,250,117)
المجموع	**32,088,192,170**	**32,088,192,170**	**0**

قيمة التداولات في سوق دبي المالي خلال عام 2011 حسب نوع المستثمر

	المشتريات (درهم)	المبيعات (درهم)	صافي الاستثمار (درهم)
الاستثمار المؤسسي	8,877,487,446	8,612,020,163	265,467,284
الأفراد	23,210,704,724	23,476,172,008	(265,467,284)
المجموع	**32,088,192,170**	**32,088,192,170**	**0**

أداء سوق دبي المالي خلال عام 2011

أما فيما يتعلق بأحجام التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام نحو 32.1 مليار درهم مقارنة مع 69.7 مليار درهم خلال العام الماضي، أي بانخفاض نسبته 54%. كما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 34.5% ليبلغ 25.2 مليار سهم خلال هذا العام مقابل 38.4 مليار سهم تم تداولها خلال العام الماضي، وانخفض عدد الصفقات المنفذة بنسبة 44% ليبلغ نحو 444.8 ألف صفقة مقابل 794.7 ألف صفقة نفذت خلال العام الماضي.

وعلى المستوى القطاعي فقد استحوذ قطاع العقارات والإنشاءات الهندسية على الجزء الأكبر من قيمة التداولات وسجل نحو 17.7 مليار درهم أو ما نسبته 55.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق. تلاه في المركز الثاني قطاع البنوك وذلك بنحو 4.1 مليار درهم وبنسبة 12.7%، ثم قطاع الاستثمار والخدمات المالية بتداولات قيمتها 3.4 مليار درهم وبنسبة 10.6%.

توزيع قيم التداولات خلال ٢٠١١ حسب القطاعات

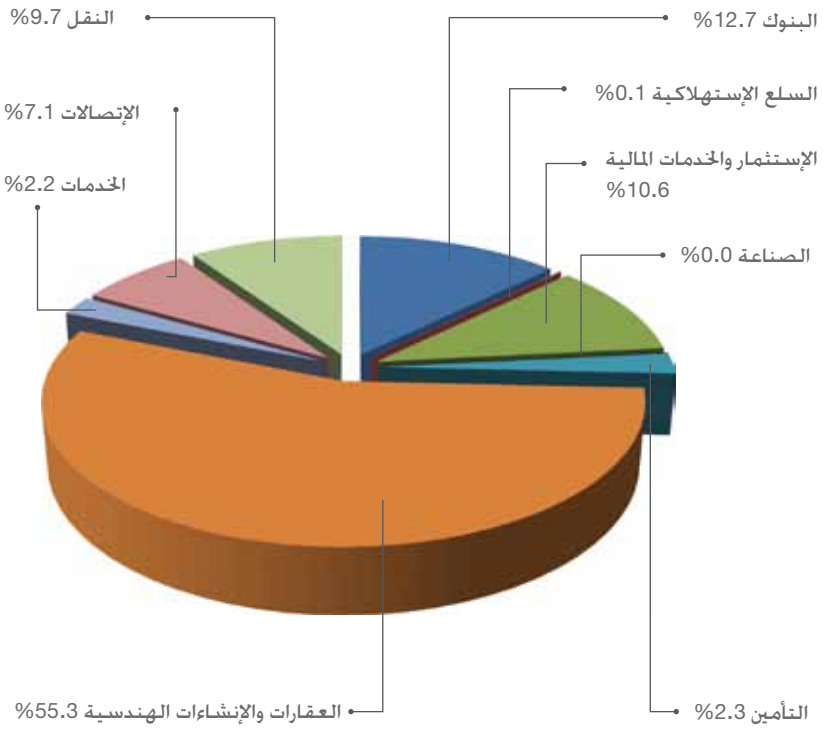

تقريـر حوكمة عن العام 2011

1. ممارسات حوكمة الشركة

التزاما بما نص عليه القرار الوزاري 518 لسنة 2009، تصدر شركة سوق دبي المالي تقريرها الثالث عن الحوكمة في الشركة خلال عام 2011، والذي يعكس حرص الشركة الشديد على التطبيق السليم لقواعد الحوكمة، ويعكس تضافر الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و الموظفين. ويذكر أن التطبيق الفعلي لقواعد الحوكمة في شركة سوق دبي المالي ساهم في تكريم الشركة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع في 28 فبراير 2011 ضمن الشركات التي طبقت الحوكمة الرشيدة.

واصل مجلس الإدارة خلال العام مهامه من خلال عقد ستة اجتماعات في التوقيتات المناسبة، علما بأن أعضاء المجلس كانوا يتسلمون أوراق العمل قبل موعد انعقاد الاجتماع بأسبوع على الأقل. وقد اعتمد المجلس خلال عام 2011 الخطة الإستراتيجية للشركة و الأهداف التشغيلية مثل نظام التسوية مقابل الدفع، الرؤية والرسالة وشعار الشركة الجديد، واستيفاء متطلبات الدخول ضمن مؤشر الأسواق الناشئة MSCI، والتوزيعات النقدية، و XBRL، وإقراض واقتراض الأوراق المالية (SLB) وغيرها من المشاريع ومؤشرات الأداء الرئيسية واعتمد السياسات التنظيمية للعمل بما في ذلك الصلاحيات المالية ولائحة العقود والمشتريات. كما التزمت أمانة مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ توصيات المجلس والتنسيق بين المجلس والإدارة التنفيذية في المهام المكلفة ومراجعة دليل الحوكمة لأغراض التحديث والتطوير. والتزمت لجان مجلس الإدارة بعقد الاجتماعات وتنفيذ المهام المنصوص عليها في القرار الوزاري ورفع التوصيات للمجلس. وتجدر الإشارة إلى التزام الشركة بالتبكير في الإفصاح عن البيانات المالية مقارنة مع عام 2010 تجاوبا مع طلب المساهمين الذي أبدوه في الجمعية العمومية التي عقدت في 2011 و مع توصيات لجنة التدقيق. كما قرر المجلس توسيع نطاق إدارة الرقابة الداخلية، لتشمل عملية التدقيق كلا من شركة سوق دبي المالي وناسداك دبي. هذا وقد تم خلال العام 2011 تطبيق معيار الجودة الخاص بأمن المعلومات ISO 27001:2005، كما تم تبني تطبيق مبدئي لإطار العمل المعتمدة من COSO لتقييم المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وإطلاق الخط الساخن لتلقي التقارير السرية و تخصيص بريد الكتروني وفاكس وموظفين معنيين لذلك.

وتجدر الإشارة إلى انه تم تكريم شركة سوق دبي المالي لكونها ضمن أفضل50 شركة في مؤشر (Hawkamah ESG Pan Arab Index S&P) في ديسمبر 2011 تقديرا لمساهمة الشركة الجلية في جوانب البيئة والمسؤولية الاجتماعية و الحوكمة.

2. تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الأولى في الأوراق المالية للشركة خلال العام 2011

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالسياسة المتبعة بشأن تعاملاتهم بسهم الشركة، والواردة في إجراءات الرقابة ودليل الحوكمة للشركة من خلال الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية و التقيد بفترة الحظر المنصوص عليها في المادة 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع. كما يلتزم أعضاء المجلس بالإفصاح السنوي عن تعاملاتهم وتعاملات أقربائهم من الدرجة الأولى.

ووفقاً لإفادة جميع أعضاء مجلس الإدارة في يناير 2012، لم يقم أي من أعضاء المجلس أو أقربائهم من الدرجة الأولى بأي تعاملات على سهم الشركة خلال العام 2011. وعلاوة على السياسة المعتمدة بخصوص تعاملات أعضاء مجلس الإدارة، تعتمد الشركة سياسة لتعاملات الموظفين على سهم الشركة واسهم الشركات المدرجة في السوق، حيث يقع على عاتق جميع الموظفين تزويد إدارة الموارد البشرية برقم المستثمر الخاص بهم و على الموظف الراغب بالتداول، تعبئة نموذج خاص معد لذلك يقوم بتقديمه إلى إدارة رقابة التداول للموافقة عليه والتي تقوم بدورها بالتأكد من خلو الطلب من الموانع القانونية ولا سيما فترة الحظر على التداول.

وقد تم تحديد فترة حظر التداول وفقا للمادة رقم 14 من النظام الصادر من هيئة الأوراق المالية و السلع الخاص بالتداول و المقاصة و التسويات و نقل الملكية و حفظ الأوراق المالية على النحو التالي:

- قبل عشرة (10) أيام عمل من الإعلان عن أي معلومات جوهرية من شانها أن تؤثر على سعر السهم صعودا أو هبوطا إلا إذا كانت المعلومة ناتجة عن أحداث طارئة و مفاجئة.
- قبل خمسة عشر (15) يوما من نهاية الفترة المالية الربعية أو النصف سنوية أو السنوية لحين الإفصاح عن البيانات المالية.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

3. تشكيل مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي من 7 أعضاء عملا بأحكام المادة (20) من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

الاسم	الصفة	الاستقلالية	تنفيذي / غير تنفيذي	تاريخ الانتخاب الاول	فترة العضوية من تاريخ الانتخاب الأول لغاية 2011/12/31
عبدالجليل يوسف درويش	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	سنة ونصف
راشد حمد الشامسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	مستقل	غير تنفيذي	2007/01/16	خمس سنوات
عيسى عبدالفتاح كاظم	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	غير مستقل	تنفيذي	2007/01/16	خمس سنوات
مصبح محمد القيزي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	سنة ونصف
علي راشد المزروعي	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	سنة ونصف
عادل عبدالله الفهيم	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	سنة ونصف
محمد حميد المري	عضو مجلس إدارة	مستقل	غير تنفيذي	2010/04/21	سنة ونصف

جميع أعضاء مجلس الإدارة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات المطلوبة لتولي مناصبهم وهي على النحو التالي:

عبد الجليل يوسف درويش

خبير مصرفي ورجل أعمال. يشغل حالياً المناصب التالية:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة مشاريع الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس إدارة وأمين الصندوق، غرفة تجارة وصناعة دبي.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية بالشارقة.
- عضو مجلس دبي الإقتصادي.
- عضو مجلس إدارة بنك أم القيوين الوطني منذ تأسيسه في عام 1982.
- نائب رئيس مجلس إدارة معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.
- نائب رئيس لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي.
- عضو مجلس أمناء جامعة دبي.
- عضو مجلس إدارة المال كابيتال، ش.م.خ.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية.

المناصب السابقة للسيد عبد الجليل يوسف درويش:

- الرئيس التنفيذي لبنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود، الإمارات العربية المتحدة.
- عضو مجلس الإدارة التنفيذي ونائب رئيس مجلس إدارة بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط المحدود.
- رئيس مجلس إدارة شركة إتش أس بي سي الشرق الأوسط للتمويل المحدودة.
- عضو مجلس إدارة إتش أس بي سي للخدمات المالية (الشرق الأوسط) المحدودة.

راشد حمد الشامسي

شغل السيد راشد الشامسي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة سوق دبي المالي منذ تحول السوق إلى شركة مساهمة عامة ولغاية انتهاء ولاية مجلس الإدارة بتاريخ 2010/04/21. ويعد السيد الشامسي الشريك المؤسس لشركة "ميكون" للاستشارات الهندسية والمعمارية، ومالك شركة الشامسي لإدارة العقارات في دبي. وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة في العام 1982. ويشغل/ شغل السيد الشامسي الوظائف التالية:

- عضو مجلس إدارة مؤسسة الإمارات العامة للمواصلات.
- عضو مجلس إدارة شركة الخليج للملاحة (ش م ع).
- عضو مجلس إدارة ناسداك دبي.
- العمل في مجال تسويق وتوزيع منتجات الطاقة على مدى 22 عاماً.
- مدير عام لمؤسسة الإمارات العامة للبترول "إمارات" من 2002 إلى 2008. وقد رأس خلال تلك الفترة مجالس إدارات العديد من المشروعات المشتركة والشركات التابعة لإمارات.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

- عضو سابق بمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي من 1991 إلى 1997.
- عضو سابق بمجلس إدارة بورصة دبي للطاقة.
- رئيس تنفيذي سابق لشركة سما دبي، احد مؤسسات مجموعة دبي للمشاريع العقارية العالمية.

عيسى عبد الفتاح كاظم

يشغل السيد عيسى كاظم منصب رئيس مجلس إدارة بورصة دبي المحدودة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة سوق دبي المالي.

بدأ السيد كاظم حياته العملية في العام 1988 في وظيفة محلل أول بإدارة البحوث والإحصاء في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومن ثم انتقل إلى دائرة التنمية الاقتصادية في دبي كمدير لإدارة التخطيط والتطوير في العام 1993. وقد تم تعيين السيد كاظم مديراً عاماً لسوق دبي المالي منذ العام 1999 وحتى العام 2006. ويحمل السيد كاظم درجة الدكتوراه الفخرية من كلية كـــو الأمريكية، ودرجة ماجستير في الاقتصاد من جامعة أيـوا الأمريكية، إضافة إلى ماجستير في إدارة الجودة الشاملة من جامعة ولنجونغ، وبكالوريوس في الرياضيات والاقتصاد وعلوم الكمبيوتر من كلية كـــو الأمريكية.

يشغل السيد كاظم أيضاً عدداً من المناصب الرئيسية ومنها:

- عضو مجلس الإدارة الأعلى لمركز دبي المالي العالمي ومجلس إدارة هيئة مركز دبي المالي العالمي.
- عضو مجلس الشئون الاقتصادية لإمارة دبي.
- عضو مجلس إدارة بورصة ناسداك دبي.
- عضو مجلس إدارة بنك نور الإسلامي.
- عضو مجلس إدارة معهد روتشستر للتكنولوجيا.
- عضو مجلس إدارة ناسداك او ام اكس.
- عضو مجلس أمناء جامعة حمدان بن محمد الالكترونية.

محمد حميد المري

مدير مالي وإداري ذو خبرة تزيد عن 20 عاماً في القطاع الحكومي و الخاص. وهو خريج برنامج محمد بن راشد لإعداد القادة فئة القادة الحكوميين. ويحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي سنة 2004 ودرجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الإمارات بالعين سنة 1990. ويشغل/شغل السيد المري الذي بدأ حياته المهنية موظفا بدائرة الأراضي و الأملاك سنة 1986 الوظائف التالية:

- مساعد المدير التنفيذي للشؤون المالية والدعم المؤسسي في مؤسسة محمد بن راشد للإسكان إعتباراً من أغسطس 2009.
- شريك في شركة فارس و شركاه لتدقيق الحسابات والاستشارات الإدارية من سنة 1995.
- عضو مجلس إدارة نادي الوصل الرياضي من يوليو 2009.
- مدير الإدارة المالية بهيئة الطرق والمواصلات من يونيو 2006 إلى أغسطس 2009.
- مساعد المدير العام لمؤسسة دبي للمواصلات من مارس 2005 إلى يونيو 2006.
- عضو مجلس الإدارة لمجلس الإعمار – حكومة دبي في الفترة بين ديسمبر 2005 إلى ابريل 2008.
- مدير إدارة الشئون المالية والإدارية بدائرة الأراضي والأملاك من نوفمبر 2000 إلى مارس 2005.

وعلى الصعيد المهني، يتمتع السيد المري بالعضويات التالية:

- محاسب قانوني مرخص منذ 1990.
- عضو جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بالإمارات من سنة 1997.
- عضو ندوة الثقافة والعلوم بدبي منذ التأسيس.
- حاصل على جائزة الشيخ راشد للتميز العلمي لانجاز شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي.
- حاصل على شهادة القيادة المؤسسية من مركز القيادة والتعلم المؤسسي بفلوريدا – الولايات المتحدة.
- مارس برمجة لغوية عصبية مرخص من قبل ريتشارد باندلر من خلال معهد مكلندون ومشاركوه.
- حاصل على دبلوم مارس في الإيحاء الذاتي من مدرسة براودفوت للإيحاء الذاتي.

عادل عبد الله الفهيم

يتمتع السيد عادل الفهيم بخبرة عملية تزيد على عشر سنوات في المجال المالي والإداري والتدقيق/الرقابة ونظم المعلومات والقانون التجاري. وهو يحمل درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة عين شمس في القاهرة في العام 1999. ويشغل/شغل السيد الفهيم الوظائف/المناصب التالية:

- نائب رئيس مطارات دبي، للشؤون المالية منذ 2006 وحتى تاريخه.
- عضو لجنة حكومة دبي للتخطيط المالي.
- عضو اللجنة العليا لبرنامج تطوير وميكنة الموازنة العامة.
- مدير إدارة التدقيق الداخلي في دائرة المالية - حكومة دبي.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

- نائب مدير إدارة رقابة الأداء و تدقيق نظم المعلومات والتدريب في ديوان سمو الحاكم - حكومة دبي.
- المدير العام لجمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونيين من 2000 إلى 2002.
- عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المؤتمرات في جمعية الإمارات للمحاسبين والمدققين القانونيين من 2002 إلى 2004.
- رئيس معهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) - فرع الإمارات من 2006 إلى 2007.
- النائب الأول للرئيس، إدارة جمعية مكافحي الاختلاسات المعتمدين دولياً بالولايات المتحدة - فرع الإمارات.
- عضو لجنة قيد مدققي الحسابات بالدولة وأمين السر.
- مَثل دولة الإمارات العربية المتحدة في لجنة دول مجلس التعاون الخليجي للتجارة الإلكترونية (AGCC E-Commerce Committee).

وعلى الصعيد المهني، فإن السيد الفهيم حاصل على عضوية العديد من الجمعيات المهنية منها:

- عضو مجمع المحاسبون القانونيون الأمريكي (CPA).
- مكافح اختلاسات معتمد من الولايات المتحدة (CFE).
- مستشار مالي معتمد من كندا (CFC).
- مُدرب معتمد للغة أوامر التدقيق من بلجيكا (ACL).
- عضو مؤسس لجمعية الامارات للمحاسبين والمدققين القانونيين.
- عضو معترف به ضمن فئة معاوني القضاة في جدول الخبراء في محاكم دبي لإبداء الرأي الفني.
- جمعية تدقيق نظم المعلومات والرقابة (الولايات المتحدة).
- معهد المدققين الداخليين (الولايات المتحدة).
- الجمعية الأمريكية للجودة (الولايات المتحدة).
- جمعية المحترفين الماليين لشؤون الضيافة والتكنولوجيا للقطاع الفندقي.
- مجمع المستشارين الماليين في كندا.

علي راشد المزروعي

يتمتع السيد علي المزروعي بخبرة عملية تزيد على 10 سنوات في المجال المالي والإداري في القطاع المصرفي والتجاري. وهو يحمل درجة الماجستير من جامعة ساوثرن نيو هامبشاير الأمريكية في العام 2002، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بدبي في العام 1999.

يشغل/شغل السيد المزروعي المناصب التالية:

- مدير تنفيذي للشؤون المالية لدى مجموعة شركات البحري والمزروعي، والتي تأسست في عام 1968 في دبي. وتدير المجموعة استثمارات عامة في قطاعات التجارة، العقارات، الصناعة، السياحة والسفر وغيرها.
- عضو مجلس إدارة في شركة الصكوك الوطنية ش.م.خ ورئيس لجنة الاستثمارات منذ مايو 2011.
- العمل لدى مجموعة سيتي بنك في دبي خلال الفترة 2000 ولغاية 2007 تولى خلالها العديد من المهام الوظيفية والإدارية منها مدير قسم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ورئيس قسم أعمال التخطيط والتحليل لمنطقة (تركيا، الشرق الأوسط، وأفريقيا).

مصبح محمد القيزي

يمتلك السيد مصبح القيزي خبرة عملية تناهز 18 عاماً، قضى أغلبها في قطاع التكنولوجيا، متنقلا بين العمل والإشراف على والإدارة المباشرة للعديد من فرق العمل متنوعة المهام وعدد المشاركين، وهو يحمل درجة البكالوريوس في نظم معلومات الكومبيوتر من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1991.

يشغل/ شغل السيد مصبح القيزي الوظائف التالية:

- رئيس إدارة الخدمات المصرفية الالكترونية لبنك دبي الإسلامي بالإضافة الى مناصب قيادية أخرى، منها عضوية مجلس إدارة الإسلامي للخدمات المالية (إحدى الشركات التابعة لبنك دبي الإسلامي) ورئيس لجنة الأتمتة في بنك دبي الإسلامي التي تلعب دوراً في تنسيق وصَف إستراتيجية البنك الشاملة مع أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات.
- العمل في سلطة دبي للموانئ كمشرف الدعم لقسم تكنولوجيا المعلومات ورئيسا للقسم لاحقاً. وقد تمكن خلال سنوات عمله السبع في موانئ دبي العالمية من بناء خبرة عملية ومعرفية جيدة من خلال تعامله مع الأقسام الوظيفية المختلفة.
- التحق السيد مصبح القيزي ببنك دبي الإسلامي في عام 1999 رئيسا لوحدة أعمال البطاقات، والتي تمكن من تطويرها خلال سنتين من العمل.
- رئيس قسم نظم المعلومات ببنك دبي الإسلامي ما بين عام 2001 وعام 2008، حيث تمكن خلال هذه الفترة من بناء ودعم البنية التحتية للنظم المعلوماتية الأمر الذي أعطاه خبرة عملية مرموقة في مجال إدارة المشاريع في نطاقات مصرفية متعددة.
- العمل منذ عام 2008 في وحدة العمليات المصرفية الالكترونية لتطوير قنوات متعددة لوصل العملاء مع البنك. وتقديرا للتطوير الهائل الذي أحدثه في هذا المجال، حصل مشروعه على جائزة أفضل مشروع لعام 2009، وعلى جائزة أفضل مشروع نظام صيرفة الكترونية فريد من نوعه في بنك دبي الإسلامي.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس

وفقاً للمادة 33 و المادة 67 من النظام الأساسي للشركة ومع مراعاة أحكام المادة 118 من قانون الشركات التجارية رقم 8 لسنة 1984 و تعديلاته والمادة رقم 7 من القرار الوزاري 518، تتكون مكافأة مجلس الإدارة من نسبة مئوية تعادل 10% من صافي الربح بعد خصم التكاليف والمصروفات والاحتياطي القانوني والتوزيع الأولي على المساهمين بنسبة 5% من رأسمال الشركة ويتم إقرارها في الجمعية العمومية العادية. وقد حدد المجلس مقدار المكافأة في اجتماعه بتاريخ 2011/01/08 بمبلغ قدره 300 ألف درهم، يصرف للعضو بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية. كما وقد أوصت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال اجتماعها بتاريخ 2012/02/06 بصرف بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة من المجلس و أقر مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2012/02/26 بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة بمبلغ 15 ألف درهم وبدل حضور اجتماعات اللجان بمبلغ 6 آلاف درهم و 2000 درهم بدل حضور عبر الهاتف أو الاتصال المرئي وذلك لكل عضو عن كل اجتماع. مع الإشارة انه لم يتم خلال العام 2011، صرف بدل حضور اجتماعات المجلس أو اللجان فعليا ولكن تم احتساب المخصص لذلك ليتم صرفه خلال عام 2012 عن اجتماعات المجلس واللجان التي عقدت في عام 2011.

اجتماعات مجلس الإدارة التي عقدت خلال السنة المالية

عقد مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي 6 اجتماعات خلال عام 2011 على النحو التالي:

تاريخ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي						
	عبدالجليل يوسف درويش	راشد حمد الشامسي	عيسى عبدالفتاح كاظم	مصبح محمد القيزي	محمد حميد المري	عادل عبدالله الفهيم	علي راشد المزروعي
2011/01/08	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2011/03/14	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2011/05/08	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2011/07/28	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2011/09/22	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✘
2011/10/26	✓	✘	✓	✓	✓	✓	✓

المهام والاختصاصات التي فوضها مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

وفقا لقرارات مجلس الإدارة في اجتماعاتها بتاريخ 8 يناير، 14 مارس و 28 يوليو من عام 2011، تم تفويض الإدارة التنفيذية بالمهام والاختصاصات التالية:

- اعتماد أدلة الإجراءات والقرارات والتعميمات الإدارية المنظمة للعمل.
- اعتماد التعميمات الإدارية و أوامر العمل على مستوى القطاع.
- تشكيل وتغيير وحل اللجان التنفيذية.
- اعتماد صلاحية الشراء بالأمر المباشر حتى 250 ألف درهم لرئيس قطاع الخدمات المؤسسية و حتى 500 ألف درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالممارسة حتى مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- اعتماد صلاحية التعاقد بالمناقصة المحدودة أو العامة حتى 5 مليون درهم للرئيس التنفيذي.
- توقيع العقود المعتمدة حتى 5 مليون درهم من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية وحتى 50 مليون درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع اتفاقية تفاهم وتمثيل محدود وإيداع فرعي من صلاحية الرئيس التنفيذي ورئيس القطاع المعني.
- تأجير مساحات السوق وتحديد القيمة الايجارية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- اعتماد نتائج الجرد السنوي من قبل الرئيس التنفيذي.
- قرار التخلص من الأصول المهلكة دفتريا من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- تحديد رسوم الخدمات والغرامات وتحديث قائمة الرسوم وفقا لمعطيات السوق من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- توقيع الغرامات/الجزاءات من صلاحية رئيس القطاع المعني.
- إلغاء المخالفة الأولى من صلاحية رئيس قطاع الخدمات المؤسسية بالاشتراك مع رئيس القطاع المعني وعن المخالفة الثانية من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- الإعفاء من الرسوم بنسبة لا تتجاوز 50% وبحد أقصى 50 ألف درهم من صلاحية الرئيس التنفيذي.
- الاستثمار في ودائع قصيرة المدى غير محددة المبالغ من صلاحية الرئيس التنفيذي وفق توصيات لجنة الاستثمارات شاملة كسر الوديعة قبل موعد الاستحقاق.
- التوقيع على البيانات المالية المرحلية المراجعة من قبل الرئيس التنفيذي في حال عدم اكتمال نصاب المجلس بعد اعتمادها من لجنة التدقيق.
- صلاحية التوقيع على الشيكات والتحويلات المصرفية حتى 50 مليون درهم ضمن الإدارة التنفيذية.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

تتكون الإدارة التنفيذية العليا للشركة من 6 من كبار الموظفين التنفيذيين ويبين الجدول التالي أسماء كبار الموظفين التنفيذيين في الشركة ووظائفهم وتواريخ تعيينهم مع بيان بمجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة لهم:

اسم الموظف	المسمى الوظيفي	تاريخ التعيين	إجمالي الراتب السنوي المدفوع درهم	*إجمالي البدلات / المنافع المدفوعة درهم
عيسى عبدالفتاح كاظم	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي	1999/05/01	1,137,252	504,677
أحمد محمد الجزيري	نائب رئيس أول- رئيس قطاع الخدمات المؤسسية	1999/06/01	556,824	246,621
حسن عبدالرحمن السركال	نائب رئيس تنفيذي- رئيس قطاع العمليات	1999/06/01	646,878	305,749
جمال إبراهيم الخضر	نائب رئيس أول- رئيس قطاع الموارد البشرية والتخطيط الإستراتيجي	1999/06/01	556,824	234,596
مريم محمد فكري	نائب رئيس تنفيذي – رئيس قطاع التقاص والتسوية والإيداع	1999/06/01	634,878	252,907
فهيمة عبدالرزاق البستكي	نائب رئيس أول- رئيس قطاع تطوير الأعمال	2004/05/22	556,824	278,188

*يشمل بدل الأثاث، بدل السيارة، بدل تكاليف تعليم الأبناء، تذاكر السفر، العلاوة السنوية، مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي

التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة

تجري المجموعة معاملات مختلفة مع شركات ومنشآت ذات علاقة كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في شركات وجهات تكون الملكية فيها و/أو إدارتها من قبل الشركة المسيطرة/القابضة، كما تتضمن تلك الأطراف كبار الأشخاص القائمين بالإدارة.

أ. كما في تاريخ 2011/12/31، كان الرصيد المطلوب من/ إلى أطراف ذات علاقة كما يلي :

	2011 ألف درهم
مطلوب من طرف ذي علاقة	
الشركة الأم	
بورصة دبي المحدودة – ودائع إستثمارية إسلامية	134,728
بورصة دبي المحدودة – حساب جاري	917
بورصة دبي المحدودة – أرباح مستحقة	3,094
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة	
المالك الرئيسي	
حكومة دبي	48,500
الشركة الأم	
بورصة دبي المحدودة – توزيعات أرباح مستحقة	-
قرض بورصة دبي– قرض مساند	20,366

حسب نشرة الاكتتاب فإن القيمة الاسمية لنسبة 20% من رأس المال والتي تم طرحها للاكتتاب العام والمتمثلة بمبلغ 1,600,000,000 درهم هي من حق حكومة دبي. لقد أودعت المتحصلات من عمليات الاكتتاب في الحسابات البنكية للمجموعة وقد تم دفع قسم منها للحكومة وسجل الباقي والبالغ 48.5 مليون درهم كمطلوب لحكومة دبي.

قدّمت الشركة الأم المسيطرة بورصة دبي المحدودة قرض مساند للمجموعة. لا يوجد أي ضمان مقابل القرض المساند ولا يخضع لتاريخ سداد ثابت ويحمل معدّل الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لمدة 12 شهراً بالإضافة إلى 3.25%. يُصنف القرض المساند كغير متداول حيث أكدّت الشركة الأم أنها لن تطالب بالسداد.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

ب. طبيعة أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمبالغ المعنية هي كما يلي:

	2011 ألف درهـم
أرباح الودائع الإستثمارية	7,268
مصاريف رهن	15,543
مصروفات الإيجار والخدمات	10,146
مصاريف الفائدة	1,715

ج. وبشأن تعويضات كبار أعضاء الإدارة، فقد تمت الإشارة إليه مسبقا.

4. مدقق الحسابات الخارجي

إن ديلويت في دولة الإمارات العربية المتحدة هي عضو في ديلويت آند توش الشرق الأوسط، وعضو في ديلويت توش توهماتسو العالمية. يتكون الجهاز العامل في دولة الإمارات العربية المتحدة من 6 مكاتب وأكثر من 500 موظفاً يعملون في العاصمة أبوظبي وكل من إمارة دبي، الشارقة، الفجيرة، رأس الخيمة ومركز دبي المالي العالمي (DIFC).

مكتب أبو ظبي

يتكون مكتب أبوظبي من 11 شريك ومشارك وما يقارب 138 مدقق حسابات، خدمات الضرائب، وخدمات الاستشارات المالية الإدارية. ويقدم مكتب أبو ظبي خدماته للعديد من الشركات الكبرى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة والموارد، مؤسسات الخدمات المالية، العقارات، المقاولات، التجارة، الصناعة في القطاعين العام والحكومي. يقوم مكتب أبوظبي بتقديم خدمة تدقيق الحسابات والخدمات الاستشارية لنصف الشركات المساهمة العامة.

مكتب دبي

يتكون مكتب دبي من 19 شريك ومشارك وأكثر من 285 مدقق حسابات، خدمات الضرائب، استشارات، تمويل الشركات/الاستشارات المهنية. يقدم مكتب دبي خدمات لبعض أكبر الشركات في العالم العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك المنطقة الحرة) والشرق الأوسط، وعدداً من الشركات المدرجة ولديه حصة كبيرة من شركات الإنشاء، العقارات، الخدمات المالية والشركات التجارية. بالإضافة إلى تقديم خدمات تقييم المخاطر والاستشارات المالية على مستوى الشرق الأوسط.

مكتب الإمارات الشمالية (الشارقة، الفجيرة ورأس الخيمة)

يتكون من شريك و3 مشاركين وأكثر من 45 موظف. يقدم مكتب الشارقة، الفجيرة ورأس الخيمة خدمات تدقيق الحسابات، الضرائب والخدمات الاستشارية للعملاء في مجموعة متنوعة من المجالات بما في ذلك التأمين، الخدمات المالية، المقاولات، الصناعة، المؤسسات التعليمية والقطاع العام.

الأتعاب والتكاليف الخاصة بالتدقيق أو الخدمات التي قدمها مدقق الحسابات الخارجي

وفقاً لتوصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2011/03/01 وموافقة مجلس الإدارة على توصيات لجنة التدقيق في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2011/03/14 وموافقة المساهمين في الجمعية العمومية العادية التي تم عقدها بتاريخ 2011/04/24، فقد تم إعادة تعيين ديلويت أند توش مدققي الحسابات للعام 2011 وبأتعاب قدرها 228,000 درهم. وقد تم تعيينهم بعد مراجعة العروض المقدمة من شركات التدقيق الأخرى والتأكد من استقلالية الشركة.

إضافة الى ذلك تم تعيين ديلويت أند توش مدقق حسابات خارجي لبورصة دبي (الشركة الأم) بأتعاب قدرها 106,700 درهم و لناسداك دبي لعام 2011 بأتعاب قدرها 130,000 درهم.

وقد تم تعيين شركة ايرنست أند يونغ لتقديم خدمات استشارية تتعلق بالاكتتابات الأولية لناسداك دبي خلال العام بأتعاب قدرها 80 ألف دولار.

5. لجنـة التدقيـق

تم تشكيل لجنة التدقيق بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال اجتماعاته المنعقدة في كل من 2010/05/01 و 2010/05/26 حيث تضم الأعضاء التالية أسماؤهم:

- محمد حميد المري – رئيس اللجنة
- علي راشد المزروعي- عضواً
- عادل عبدالله الفهيم – عضواً

و جميع الأعضاء غير تنفيذيين ومستقلين وجميعهم خبراء في المحاسبة والمالية. وبموجب القرار الوزاري رقم 8 51 والمهام الموكلة لها، قامت لجنة

تقريـر حوكمة عن العام 2011

التدقيق بالمهام التالية:

أ. تطبيق سياسة التعاقد مع مدقق الحسابات الخارجي ومراقبة استقلاليته ومناقشته حول طبيعة ونطاق عملية التدقيق. ومراجعة رسالة مدقق الحسابات الخارجي وخطة عمله والتأكد من رد الإدارة المالية والإدارات التنفيذية على الاستفسارات المطروحة من قبله واستيفاء جميع متطلبات مدقق الحسابات الخارجي.

ب. مراقبة سلامة البيانات المالية للشركة وتقاريرها (السنوية ونصف السنوية وربع السنوية) ومراجعتها كجزء من عملها العادي خلال السنة، حيث ركزت على:

- أية تغييرات في السياسات والممارسات المحاسبية.
- إبراز النواحي الخاضعة لتقدير مجلس الإدارة.
- التعديلات الجوهرية الناتجة عن التدقيق.
- افتراض استمرارية عمل الشركة.
- التقيد بالمعايير المحاسبية التي تقررها الهيئة.
- التقيد بقواعد الإدراج والإفصاح وغيرها من المتطلبات القانونية المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

ج. الاجتماع مع مدقق الحسابات الخارجي للشركة بتاريخ 2011/03/01 لمناقشة القوائم المالية السنوية وتقرير مدقق الحسابات الخارجي الموجهة للإدارة العليا.

د. مراجعة أنظمة الرقابة المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في الشركة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية و توفير الموارد اللازمة من خلال التعيينات التي جرت خلال عام 2011 واعتماد خطة التدقيق الداخلي لعام 2011.

ه. مراجعة السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية في الشركة وتطويرها.

و. التنسيق مع مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية ومناقشة المسائل الواردة في تقارير الرقابة الداخلية والنظر في مواضيع أخرى حددها مجلس الإدارة حيث أوصت اللجنة بتعديل في لائحة الصلاحيات المالية مما أتاح إعطاء صلاحيات جديدة للإدارة التنفيذية في ظل رقابة المجلس.

ز. وضع الضوابط التي تمكن موظفي الشركة من الإبلاغ عن أية مخالفات محتملة في التقارير المالية أو الرقابة الداخلية أو غيرها من المسائل بشكل سري والخطوات الكفيلة بإجراء تحقيقات مستقلة وعادلة لتلك المخالفات والتي تمثلت في البريد الالكتروني whistleblower@dfm.ae، الهاتف: 5665 305 4 971+، الفاكس: 5584 305 4 971+ وتخصيص موظفين للتقارير السرية.

ح. مراقبة مدى تقيد الشركة بقواعد السلوك المهني.

عقدت لجنة التدقيق خمس اجتماعات خلال عام 2011 مبينه في الجدول التالي مع الحضور الشخصي للأعضاء:

تاريخ الاجتماع	عدد مرات الحضور الشخصي		
	محمد حميد المري	عادل عبدالله الفهيم	علي راشد المزروعي
2011/03/01	✓	✓	✓
2011/04/26	✓	✓	✓
2011/05/23	✓	✓	✓
2011/07/21	✓	✓	✓
2011/10/19	✓	✓	✓

6. لجنة الترشيحات والمكافآت

تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب القرار الصادر من مجلس الإدارة خلال اجتماعاته المنعقدة في كل من 2010/05/01 و 2010/05/26 حيث تضم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين على النحو التالي :

- راشد حمد الشامسي – رئيس اللجنة
- مصبح محمد القيزي – عضواً
- علي راشد المزروعي- عضواً

ووفقاً للقرار الوزاري رقم 518 والمهام الموكلة لها فقد قامت اللجنة بالتالي:

- التأكد من استقلالية أعضاء المجلس في شهر يناير وشهر يونيو من العام المنصرم من خلال نموذج يعبأ من قبل العضو المستقل ويوقع عليه.
- اعتماد بعض سياسات الموارد البشرية مثل سياسة الترقيات، تحسين المنافع والمزايا للموظفين، سياسة تقييم الأداء الوظيفي بناء على الأهداف الفردية والمرتبطة بالإستراتيجية العامة للشركة.
- مراجعة سياسة مكافآت أعضاء المجلس.
- التحقق من أن المكافآت والمزايا الممنوحة للإدارة التنفيذية العليا للشركة معقولة وتتناسب وأداء الشركة.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

- تقييم الزيادات السنوية على الراتب و نتائج تقييم الأداء الوظيفي.
- تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم وسياسة التدريب.

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت خلال العام 2011 اجتماعا واحدا بتاريخ 2011/09/06 حضره جميع الأعضاء.

7. نظام الرقابة الداخلية

من خلال تقييم إدارة الرقابة الداخلية لبيئة الرقابة الداخلية بالشركة والذي يتم عرضة بشكل دوري على مجلس الإدارة فان المجلس يقر بمسؤوليته عن نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومراجعته وفعاليته.

آلية عمل إدارة الرقابة الداخلية

تتبع إدارة الرقابة الداخلية مجلس الإدارة من خلال لجنة التدقيق وتعتمد إدارة الرقابة الداخلية في القيام بدورها على أحدث المعايير الدولية الصادرة من قبل معهد المدققين الداخليين بأمريكا (IIA) وأفضل الممارسات العالمية وذلك من خلال:

- إعداد بطاقة الأداء المتوازن للإدارة والمرتبطة بالخطة الإستراتيجية للشركة.
- وضع خطة تدقيق يتم بناؤها وفق المخاطر المتعلقة بكل قطاع / إدارة / قسم لتحديد أولوية البدء بالأقسام ذات المخاطر المرتفعة وتتم مناقشتها مع الرئيس التنفيذي للشركة واعتمادها من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- في نهاية كل عملية تدقيق، يصدر تقرير عن عمليات التدقيق على الإدارات المختلفة تعرض فيه أهداف التدقيق ونطاقه ومنهجيته ونتائجه وتقييم الملاحظات من حيث درجة المخاطرة وكذا تقييم شامل للقطاع أو للإدارة الخاضعة للتدقيق وفق مصفوفة التقييم. ويتم كذلك تزويد لجنتي التدقيق لكل من شركة سوق دبي المالي و شركة ناسداك دبي بنسخة من التقرير ونتائجه لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية كل في نطاق اختصاصها.
- في نهاية العام يتم تقييم مستوى درجة المخاطر وفق استقصاء الرقابة المعتمد من لجنة المنظمات الراعية لإطار الرقابة الداخلية المتكامل والذي يتكون من خمسة عناصر أساسية متمثلة في البيئة الرقابية، تقييم المخاطر، تقييم المعلومات والاتصالات، تقييم أنشطة الرقابة وتقييم أنشطة المراقبة.
- قيام إدارة الرقابة الداخلية بعمل تقارير عن تأكيدات الجودة خلال العام وفق ما تتطلبه المعايير الدولية.
- تم انجاز خطة التدقيق المعتمدة بنسبة تكاد تتجاوز 75% شملت الرقابة المالية، الرقابة الشرعية، الامتثال للنظم والقوانين والسياسات، إجراءات العمل وامن المعلومات والمخاطر.
- تم تدعيم إدارة الرقابة الداخلية بمدققين مؤهلين خلال العام 2011 لزيادة فاعلية الإدارة.
- قيام الإدارة بعمل تقرير تقييم المخاطر الداخلي لأمن المعلومات والتحديث عليه في أكتوبر 2011.
- قيام الإدارة بمتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية وفقا للتقارير الصادرة من الجهات الرقابية الداخلية والخارجية.
- عرض جميع تقارير الرقابة الداخلية والمتابعة والإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الإدارة المعنية لتعزيز الرقابة الداخلية على لجنة التدقيق لكل من شركة سوق دبي المالي و ناسداك دبي خلال عام 2011، لتمكينهما من تقييم وضع الرقابة الداخلية للشركة المعنية ورفع التوصيات الضرورية لمجلس الإدارة.
- التنسيق مع مدقق الحسابات الخارجي، دائرة الرقابة المالية، و مدققي الجودة.
- تقديم خدمات استشارية لتطوير وتحسين إجراءات العمل.
- مراقبة قنوات الاتصال التي تم تخصيصها للتقارير السرية.
- إعداد تقرير الحوكمه لعام 2011.

تتشكل إدارة الرقابة الداخلية من 5 موظفين مؤهلين على النحو التالي:

الاسم:

اسمه سعيد لوتاه

المسمى الوظيفي:

نائب رئيس- أمين سر مجلس الإدارة ورئيس إدارة الرقابة الداخلية

المؤهلات :

- ماجستير في المالية من كلية E.Philip Saunder - جامعة RIT مايو 2011
- محاسب مالي معتمد CMA فبراير 2008
- مدقق جودة معتمد ISO 9001:2000 من IRCA في مايو 2004
- بكالوريوس إدارة أعمال من كليات التقنية العليا - كلية دبي للطالبات 2001
- دبلوم عالي في المحاسبة من كليات التقنية العليا – كلية دبي للطالبات 2000
- عضو في IMA و AAA
- عضو في ICSA Gulf Forum

تقريـر حوكمة عن العام 2011

إدارة الرقابة الداخلية مدعمة بفريق مؤهل على النحو التالي:

محمد أحمد عسالة:
مدير مساعد – الرقابة الداخلية ويحمل شهادة ACCA 2009 وبكالوريوس محاسبة من جامعة اليرموك 2003.

رضا فاروق شحاته:
مراقب داخلي وشرعي ويحمل شهادة بكالوريوس محاسبة من جامعة عين شمس 1998 ودبلوم دراسات عليا في المحاسبة المالية من جامعة عين شمس 2003.

سيد حسن شعيب:
مراقب أمن المعلومات ويحمل شهادة ITITL,2010 COBIT,2009 CISA,2008، وماجستير في تقنية المعلومات 2000.

نشأت عادل حسيبا:
ضابط امتثال ويحمل بكالوريوس محاسبة من جامعة دمشق 1976.

تعامل إدارة الرقابة الداخلية مع أية مشاكل كبيرة بالشركة أو تلك التي تم الإفصاح عنها في التقارير والحسابات السنوية.
وفقا لطبيعة المشاكل التي قد تواجه الشركة وحجم المخاطر المترتبة على الشركة وتأثيرها على عرض القوائم المالية. تقوم إدارة الرقابة الداخلية بعمل دراسات تحليلية ويتم مناقشتها مع الإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات الخارجي فيما إذا تطلب إضافة إفصاح في القوائم المالية وتعرض النتائج وتقريرها بشكل مستقل على لجنة التدقيق والتي بدورها كذلك تناقشه مع الإدارة التنفيذية والرقابة الداخلية وترفع التوصيات لمجلس الإدارة لاتخاذ القرار المناسب بشأنه. وخلال عام 2011 لم تتعرض الشركة لمشاكل كبيرة وبالرغم من ذلك ووفقا لمعيار ISA320 (Materiality) فقد قامت إدارة الرقابة الداخلية بدراسة تحليلية لإطفاء الأصول الثابتة نتيجة تغيير برنامج الأصول الثابتة وإحدى استثمارات الشركة.

8. **لم ترتكب الشركة أية مخالفات خلال العام 2011 أو الأعوام السابقة.**

9. **مساهمة الشركة خلال العام 2011 في تنمية المجتمع**

في هذا الإطار تم إنجاز التالي:

- تدشين قاعة التداول التعليمية في كليات التقنية العليا (كلية دبي للطلاب). تحتوي على شاشتين عرض الأسعار الفورية وشريط أسعار فوري وملصق ضخم يبين هوية قاعة التداول الرسمية لسوق دبي المالي مما يضفي نوع من التعليم التفاعلي في الكلية في سبتمبر2011.
- تنظيم الدورة التاسعة لمسابقة سوق دبي المالي للأسهم للطلبة بمشاركة 3,430 طالبا وطالبة و27 جهة تعليمية وذلك خلال الفترة من 5 إلى 21 أبريل 2011.
- تنظيم مسابقة الأسهم الصيفية من 2 إلى 27 يوليو 2011.
- تنظيم برنامج التدريب الصيفي للطلاب المواطنين من 03 إلى 28 يوليو2011.
- المشاركة في حملة "أتعهد" ضمن حملة القيادة الآمنة التي أطلقتها صحيفة الإمارات اليوم في أكتوبر2011.
- تدشين اليوم الصحي للموظفين. وهو عبارة عن فحص طبي لكافة موظفي السوق وشركات الوساطة في مايو2011.
- تنظيم حلقة دينية توعوية لموظفي سوق دبي المالي. وتم دعوة فضيلة الشيخ عمر عبد الكافي لإلقاء محاضرة دينية خلال شهر رمضان المبارك في أغسطس 2011.
- رعاية دائمة لفريق كرة القدم لسوق دبي المالي والمشاركة في بطولات محلية لإضفاء نوع من التواصل بين الموظفين خارج محيط السوق.
- المشاركة في تنظيم اليوم الوطني الأربعين للدولة بالتنسيق مع فريق قطاع تطوير الأعمال في ديسمبر2011.
- التبرع بالأجهزة والمعدات (غير المستعملة) إلى الجهات الخيرية في سبتمبر 2011.

تقريـر حوكمة عن العام 2011

10. معلومات عامة

سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر وأدنى سعر) في نهاية كل شهر خلال السنة المالية للعام 2011.

الشهر	أعلى سعر خلال الشهر	ادني سعر خلال الشهر	الإغلاق كما في نهاية الشهر	مؤشر السوق	مؤشر القطاع
يناير	1.55	1.30	1.38	1534.40	1732.20
فبراير	1.50	1.21	1.21	1410.70	1562.24
مارس	1.38	1.08	1.31	1556.04	1727.71
ابريل	1.47	1.28	1.37	1634.13	1830.22
مايو	1.37	1.18	1.24	1559.92	1629.57
يونيو	1.34	1.15	1.17	1516.93	1578.22
يوليو	1.22	1.13	1.16	1517.58	1572.85
أغسطس	1.19	1.08	1.15	1492.44	1534.84
سبتمبر	1.16	1.08	1.08	1431.71	1456.67
أكتوبر	1.10	0.96	1.03	1408.06	1377.05
نوفمبر	1.02	0.89	0.957	1378.94	1293.00
ديسمبر	0.987	0.825	0.84	1353.39	1164.04

أداء سعر سهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتمي إليه الشركة.

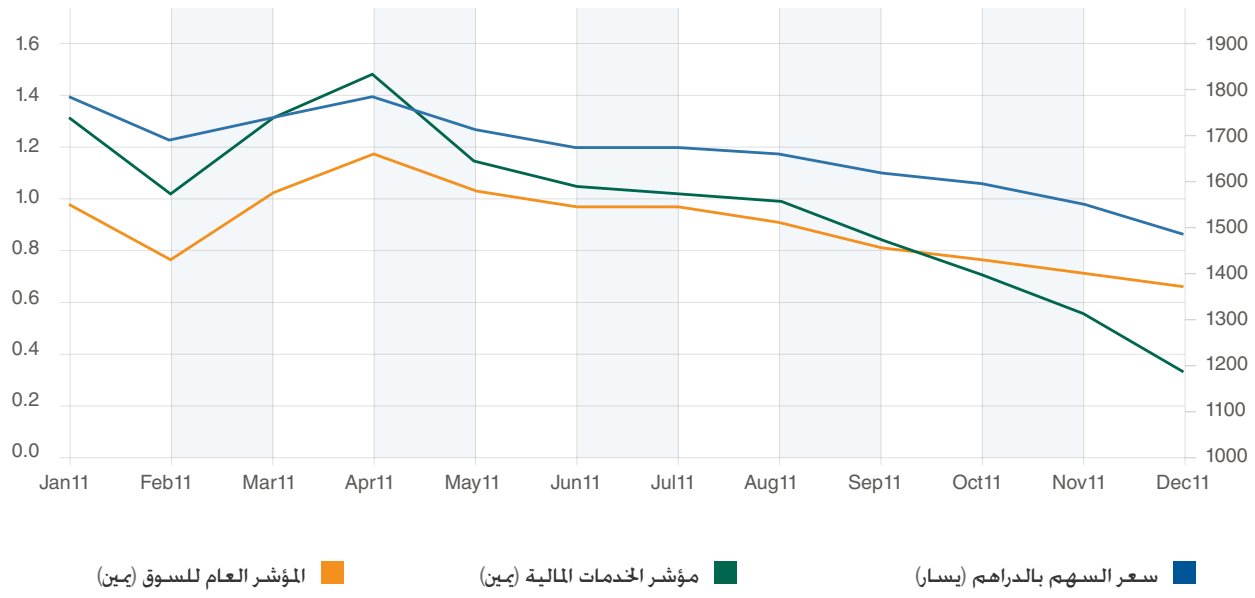

تقريـر حوكمة عن العام 2011

توزيع ملكية المساهمين وفقا لتداولات 2011/12/29 والتسوية بتاريخ 2011/01/03 (أفراد، شركات، حكومات) مصنفة على النحو التالي: محلي، خليجي، عربي، وأجنبي.

الوصف	الجنسية	كمية الأسهم كما في 2012/01/03	نسبة التملك	قيمة الأسهم
بنك	عربي	215,000	0.0027	181,030.00
بنك	خليجي	996,228	0.0125	838,823.98
بنك	آخر	7,801,298	0.0975	6,568,692.92
بنك	محلي	58,107,234	0.7263	48,926,291.03
شركة	عربي	11,072,004	0.1384	9,322,627.37
شركة	خليجي	8,681,895	0.1085	7,310,155.59
شركة	آخر	153,047,104	1.9131	128,865,661.57
شركة	محلي	6,784,199,027	84.8025	5,712,295,580.73
حكومة	محلي	13,347,953	0.1668	11,238,976.43
فرد	عربي	152,309,875	1.9039	128,244,914.75
فرد	خليجي	16,200,847	0.2025	13,641,113.17
فرد	آخر	171,801,418	2.1475	144,656,793.96
فرد	محلي	616,980,767	7.7123	519,497,805.81
مؤسسة فردية	خليجي	4,302,002	0.0538	3,622,285.68
مؤسسة فردية	آخر	3,500	0.000	2,947.00
مؤسسة فردية	محلي	933,848	0.0117	786,300.02

تمتلك بورصة دبي 6,370,000,000 سهم من أسهم الشركة بما نسبته 79.625%.

لا توجد أية أحداث يمكن وصفها بالجوهرية صادفت الشركة خلال العام 2011.

عبد الجليل يوسف درويش
رئيس مجلس الإدارة
شركة سوق دبي المالي (ش م ع)

التاريخ : 26 فبراير 2012

سوق دبي المالي 11 DUBAI FINANCIAL MARKET

البيانات المالية

41 تقرير مدقق الحسابات المستقل

42 بيان المركز المالي الموحد

43 بيان الدخل الموحد

44 بيان الدخل الشامل الموحد

45 بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

46 بيان التدفقات النقدية الموحد

47 إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

حضرات السادة المساهمين
شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.)
دبي
الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لشركة سوق دبي المالي (”ش. م. ع.“)، (”الشركة“) والشركات التابعة لها (يُشار إليها معاً بـ ”المجموعة“)، دبي، الإمارات العربية المتحدة، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2011، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيّنات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات الماليةالموحدة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة.

نعتقد أن بيّنات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لشركة سوق دبي المالي (”ش. م. ع.“)، (”الشركة“) والشركات التابعة لها، دبي،الإمارات العربية المتحدة، كما في 31 ديسمبر 2011 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تأكيد أمر

دون التحفظ برأينا، نود ان نلفت الانتباه الى ما يلي:

1. ما ورد في الإيضاح رقم 11 حول البيانات المالية الموحدة ”مطلوب من مؤسسة مالية“ والمتعلق بوديعة المجموعة المستثمرة لدى مؤسسة مالية.
2. الأمور المشار اليها في الإيضاح رقم 4 ”الافتراضات المحاسبية الهامة و التقديرات غير المؤكدة“ و الإيضاح رقم 9 ”الشهرة و موجودات غير ملموسة“ هي ذات طبيعة تقديرية، والنتائج الفعلية لبعض الافتراضات و التقديرات المذكورة في تلك الايضاحات قد تأثر بشكل جوهري على المبالغ المسجلة في بيان المركز المالي الموحد و بيان الدخل الشامل الموحد للمجموعة.

تقرير حول المتطلبات النظامية و القانونية الأخرى

وبرأينا أيضاً أن الشركة تمسك حسابات منتظمة، وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته أو عقد تأسيس الشركة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على نشاط الشركة أو مركزها المالي للسنة.

ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)

أنيس صادق
رقم التسجيل 521

دبي
26 فبراير 2012

بيان المركز المالي الموحد

كما في 31 ديسمبر 2011

	إيضاحات	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ودائع استثمارية	5	810,000	810,000
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	456,400	515,407
مطلوب من مؤسسة مالية	11	257,260	257,260
الممتلكات والمعدات	8	21,889	40,006
موجودات غير ملموسة	9	2,571,384	2,647,238
الشهرة	9	2,878,874	2,878,874
مجموع الموجودات غير المتداولة		6,995,807	7,148,785
الموجودات المتداولة			
نقد وأرصدة لدى البنوك	10	50,980	247,980
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	6	-	9,777
ودائع استثمارية	5	631,426	482,150
مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	12	19,164	23,674
مطلوب من طرف ذي علاقة	20	917	2,618
مجموع الموجودات المتداولة		702,487	766,199
مجموع الموجودات		7,698,294	7,914,984
حقوق الملكية والمطلوبات			
حقوق الملكية			
رأس المال	13 (أ)	8,000,000	8,000,000
أسهم الخزينة	13 (ب)	(4,364)	(4,364)
		7,995,636	7,995,636
صافي إيرادات إصدار الأسهم	14	-	31,608
احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	15	(981,821)	(944,741)
احتياطي إلزامي واحتياطيات أخرى	15	247,016	247,016
الأرباح المستبقاة		218,190	375,634
إحتياطي رأس المال	14 ,16	-	(181,950)
حقوق الملكية موزعة على مالكي الشركة		7,479,021	7,523,203
أطراف غير مسيطرة		23,511	31,370
مجموع حقوق الملكية		7,502,532	7,554,573
المطلوبات غير المتداولة			
مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين	18	6,717	6,065
قرض مساند	20	20,366	58,414
مجموع المطلوبات غير المتداولة		27,083	64,479
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	19	100,108	41,022
توزيعات أرباح مستحقة	17	20,071	206,410
مطلوب لطرف ذي علاقة	20	48,500	48,500
مجموع المطلوبات المتداولة		168,679	295,932
مجموع المطلوبات		195,762	360,411
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات		7,698,294	7,914,984

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	إيضاحات	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الإيرادات			
رسوم عمولات التداول		76,795	158,725
رسوم شركات الوساطة		18,082	20,838
رسوم تحويلات أوراق مالية ورهنها		19,251	6,867
رسوم أخرى		9,776	3,218
الإيرادات التشغيلية		123,904	189,648
صافي الإيرادات من الاستثمارات	21	54,555	73,168
إيرادات أخرى		4,724	975
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		(405)	984
مصاريف عمومية وإدارية	22	(113,755)	(113,922)
إعدام ممتلكات ومعدات	8	(6,173)	-
إطفاء الموجودات غير الملموسة	9	(75,854)	(75,854)
مصاريف الفوائد		(1,715)	(1,536)
صافي (خسارة) / ربح السنة		(14,719)	73,463
موزع على :			
مالكي الشركة		(6,860)	78,961
أطراف غير مسيطرة		(7,859)	(5,498)
		(14,719)	73,463
(الخسارة) / الربح لكل سهم - بالدرهم	23	(0.001)	0.010

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
صافي (خسارة) / ربح السنة	(14,719)	73,463
الخسارة الشاملة الأخرى		
خسائر تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(37,322)	(51,252)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	(37,322)	(51,252)
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	(52,041)	22,211
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل موزع على:		
مالكي الشركة	(44,182)	27,709
أطراف غير مسيطرة	(7,859)	(5,498)
	(52,041)	22,211

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

	رأس المال	أسهم الخزينة	صافي إيرادات إصدار الأسهم	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	إحتياطي رأس المال	الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى	أرباح مستبقاة	موزع على مالكي الشركة	أطراف غير مسيطرة	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009	8,000,000	(55,864)	31,608	(1,163,469)	-	239,120	971,837	8,023,232	-	8,023,232
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	78,961	78,961	(5,498)	73,463
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(51,252)	-	-	-	(51,252)	-	(51,252)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	-	(51,252)	-	-	78,961	27,709	(5,498)	22,211
مجموع الدخل الشامل للسنة الناتج من الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 16)	-	-	-	-	(181,950)	-	-	(181,950)	36,868	(145,082)
محول إلى احتياطي قانوني	-	-	-	-	-	7,896	(7,896)	-	-	-
تحويل إلى أرباح مستبقاة عند بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	269,980	-	-	(269,980)	-	-	-
توزيعات أرباح معلنة (إيضاح 17)	-	-	-	-	-	-	(397,288)	(397,288)	-	(397,288)
محول من أسهم خزينة عند الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 13 ب)	-	51,500	-	-	-	-	-	51,500	-	51,500
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010	8,000,000	(4,364)	31,608	(944,741)	(181,950)	247,016	375,634	7,523,203	31,370	7,554,573
صافي الخسارة للسنة	-	-	-	-	-	-	(6,860)	(6,860)	(7,859)	(14,719)
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	(37,322)	-	-	-	(37,322)	-	(37,322)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	(37,322)	-	-	(6,860)	(44,182)	(7,859)	(52,041)
محول إلى أرباح مستبقاة (إيضاح 14)	-	-	(31,608)	-	181,950	-	(150,342)	-	-	-
محول إلى أرباح مستبقاة عند إطفاء إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	242	-	-	(242)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	**8,000,000**	**(4,364)**	**-**	**(981,821)**	**-**	**247,016**	**218,190**	**7,479,021**	**23,511**	**7,502,532**

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		
صافي (خسائر) / أرباح السنة	(14,719)	73,463
تعديلات لـ:		
استهلاك ممتلكات ومعدات	16,733	17,212
(عكس) / مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين	1,239	1,475
إطفاء الموجودات غير الملموسة	75,854	75,854
مخصص حسابات مشكوك في تحصيلها	(329)	560
التغير في القيمة العادلة لإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	405	(984)
إعدام ممتلكات ومعدات	6,173	-
مصاريف الفوائد	1,715	1,536
عوائد ودائع استثمارات إسلامية	(51,046)	(69,647)
إيرادات توزيعات أرباح	(3,509)	(3,521)
الخسارة من استبعاد ممتلكات ومعدات	11	-
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	32,527	95,948
النقص في مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6,518	52,371
النقص في المطلوب من طرف ذو علاقة	1,701	1,296
الزيادة / (النقص) في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة	59,086	(42,444)
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية	99,832	107,171
تعويضات نهاية خدمة الموظفين المدفوعة	(587)	(298)
صافي النقد الناتج من العمليات التشغيلية	99,245	106,873
التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية		
المبالغ المحصلة من استرداد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	21,715	437,134
المبالغ المحصلة من استرداد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	9,342	-
الإستحواذ على شركة تابعة، صافي النقد المستحوذ عليه	-	(140 ,410)
شراء ممتلكات ومعدات	(4,908)	(11,389)
المبالغ المحصلة من بيع ممتلكات ومعدات	108	-
صافي ودائع الاستثمارات	(34,470)	(13,775)
أرباح مستلمة من ودائع الاستثمارات	49,367	69,647
توزيعات أرباح مقبوضة	3,509	3,521
صافي النقد الناتج من العمليات الاستثمارية	44,663	344,728
التدفقات النقدية من العمليات التمويلية		
توزيعات أرباح مدفوعة للمساهمين	(186,339)	(314,018)
صافي النقد المستخدم في العمليات التمويلية	(186,339)	(314,018)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما يعادله	(42,431)	137,583
النقد وما يعادله في بداية السنة	476,827	339,244
النقد وما يعادله في نهاية السنة (إيضاح 10)	434,396	476,827

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزّأ من هذه البيانات المالية الموحدة

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

1. التأسيس والنشاط

شركة سوق دبي المالي (ش.م.ع.) ("الشركة") هي شركة مساهمة عامة تأسست في إمارة دبي – الإمارات العربية المتحدة بموجب القرار الوزاري رقم (62) لسنة 2007 الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ 6 فبراير 2007 وخاضعة لأحكام القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 وتعديلاته.

تتمثل النشاطات المرخص بها للشركة في المضاربة المالية، الاستثمار في المشروعات التجارية والصناعية والزراعية وتأسيسها وإدارتها، استشارات الاستثمارات المالية، العمل كوسيط مالي لبيع وشراء الأسهم والسندات المحلية والأجنبية. وفقاً لعقد التأسيس فإن الشركة تلتزم في كل معاملاتها ونشاطاتها بأحكام الشريعة الإسلامية وتقوم باستثمار أموالها وفق هذه الأحكام.

أسهم الشركة مُدرجة في سوق دبي المالي.

تقوم الشركة حالياً بإدارة سوق دبي المالي، أعمال المقاصة التابعة لها والاستثمارات الخاصة بها.

إن عنوان مكتب الشركة المسجل هو مركز دبي التجاري العالمي – بر دبي – شارع الشيخ زايد، صندوق بريد رقم 9700 – دبي.

إن المالك الرئيسي والطرف المسيطر على الشركة هي حكومة دبي.

الأسهم التي تملكها حكومة دبي مسجلة باسم بورصة دبي المحدودة، "الشركة الأم".

في 24 مايو 2010، إستحوذت الشركة على 67% من رأس مال ناسداك دبي بمبلغ 204 مليون درهم كمقابل نقدي و 50 مليون سهم خزينة بقيمة 92 مليون درهم حيث تعود ملكية الـ 33% من رأس المال المتبقي لنسداك دبي إلى الشركة الأم (إيضاح 16).

2. تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدّلة (IFRSs)

2.1 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تم تطبيقها دون أن يكون لها تأثير على البيانات المالية الموحدة

تم تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدّلة التالية في البيانات المالية الموحدة. لم يؤد تطبيق هذه المعايير والتفسيرات إلى تأثيرات كبيرة في المبالغ المسجلة للفترة الحالية أو الفترات السابقة ولكنها قد تؤثر على حسابات المعاملات والترتيبات المستقبلية.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1 استثناءات محدودة من المقارنة، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 إفصاحات حول التبني للمرة الأولى	1 يوليو 2010
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم 19 إطفاء المطلوبات المالية بأدوات حقوق الملكية	1 يوليو 2010
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة (معدل في 2009)	1 يناير 2011
تعديلات على لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم 14 الدفع المسبق لمتطلبات الحد الأدنى للتمويل	1 يناير 2011
تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) الصادرة في 2010 والتي تشمل التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 3 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 27 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 34 ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم 13	1 يناير 2011، باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 3 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 27 فيبدأ تطبيقهما من 1 يوليو 2010
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 32 الأدوات المالية: العرض، المتعلق بتصنيف إصدار الحقوق	1 فبراير 2010

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

2.2 المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (IFRSs) قيد الإصدار ولم يتم تطبيقها بعد أو تبنيها بتاريخ مسبق

لم تقم المجموعة بعد بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) التالية التي لم تصدر ولم يتم تطبيقها بعد:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 1 عرض البيانات المالية: المتعلق بتجميع البنود المعترف بها في الدخل الشامل الآخر.	1 يوليو 2012
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 12: ضرائب الدخل بشأن الضرائب الآجلة: استرداد الموجودات الأساسية	1 يناير 2012
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 19 مكافآت الموظفين (معدل في 2011)	1 يناير 2013
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 27 البيانات المالية المنفصلة (معدل في 2011)*	1 يناير 2013
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 28 الاستثمارات في شركات زميلة والمشاريع المشتركة (معدل في 2011)*	1 يناير 2013
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1 حذف تواريخ ثابتة للمنشآت التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	1 يوليو 2011
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 1 التضخم الحاد	1 يوليو 2011
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات. بشأن الإفصاحات عند تحويل الموجودات المالية	1 يوليو 2011
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 10 البيانات المالية الموحدة*	1 يناير 2013
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 11 الترتيبات المشتركة*	1 يناير 2013
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 12 الإفصاح عن الحقوق في المنشآت الأخرى*	1 يناير 2013
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 13 قياس القيمة العادلة	1 يناير 2013
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات – تعديلات تعزز الإفصاحات المتعلقة بمقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية	1 يناير 2013 وفترات مرحلية خلال تلك الفترات
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 7 الأدوات المالية: الإفصاحات – تعديلات تتطلب الإفصاحات بشأن التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9	1 يناير 2015 (أو خلاف ذلك عندما يتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 9 للمرة الأولى)
المعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 32 الأدوات المالية: العرض – تعديلات على تطبيق التوجيهات بشأن مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية	1 يناير 2014
لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC) رقم 20 تجريد التكاليف في مرحلة انتاج المعادن الأرضية	1 يناير 2013

*في مايو 2011، تم إصدار مجموعة من خمسة معايير بشأن التوحيد والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة والإفصاحات. وتشمل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 10 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 11 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS) رقم 12 والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 27 (المعدل في 2011) والمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 28 (المعدل في 2011). وتطبق هذه المعايير في الفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 يناير 2013. ويُسمح بالتطبيق المسبق شريطة أن يتم تطبيق جميع المعايير الخمسة مبكرا في الوقت نفسه.

تتوقع الإدارة أن تلك المعايير والتفسيرات والتعديلات سيتم تطبيقها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للفترات السنوية التي تبدأ 1 يناير 2012 أو في الوقت التي تكون فيه قابلة للتطبيق. كما أن اعتماد هذه المعايير والتفسيرات لن يكون له تأثيرا جوهريا على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في سنة التطبيق الأولى.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

3. أهم السياسات المحاسبية

3.1 بيان التطبيق والالتزام

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

3.2 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء إعادة تقييم بعض الأدوات المالية التي سجّلت بالقيمة العادلة. تعتمد التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع لقاء الموجودات.

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة.

3.3 أساس التوحيد

إن البيانات المالية الموحدة تتضمن البيانات المالية للشركة والشركات التابعة لها (يُشار إليها معاً بـ "المجموعة"). تتمثل السيطرة في قدرة الشركة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركات التابعة للاستفادة من نشاط هذه الشركات.

اسم الشركة	النشـــاط	مكان التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي	سوق مالي إلكتروني	الإمارات العربية المتحدة	%67

تمتلك ناسداك دبي الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	النشـــاط	مكان التأسيس	نسبة الملكية
ناسداك دبي جارديان ليمتد	تمثيل مجرد لناسداك دبي المحدودة	الإمارات العربية المتحدة	%100

يتم إضافة نتائج الشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو بيعها خلال العام في بيان الدخل الموحد اعتباراً من التاريخ الفعلي للاستحواذ أو لغاية تاريخ البيع حسب ما يقتضي الأمر.

عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة لتتماشى سياساتها المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل الشركات الأخرى التابعة للمجموعة.

عند توحيد البيانات المالية، يتم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والإيرادات والمصاريف الداخلية المتبادلة بين المجموعة.

يتم إدراج حقوق الأطراف غير المسيطرة (بإستثناء الشهرة) في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق ملكية المجموعة. يمكن قياس حصة حقوق الأطراف غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة أو بحصة حقوق الأطراف غير المسيطرة في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد للمنشأة المستحوذ عليها على أساس تناسبي. يتم اختيار أساس القياس على أساس كل حالة استحواذ على حدة. ولاحقاً للاستحواذ، تحدد القيمة الدفترية لحقوق الأطراف غير المسيطرة بالحصص التي تم الاعتراف بها مبدئياً بالإضافة إلى حصة حقوق الأطراف غير المسيطرة في التغيرات اللاحقة على حقوق الملكية.

3.4 اندماج الأعمال

يتم تسجيل عملية استحواذ الشركات التابعة والأعمال، باستخدام مبدأ الشراء. يتم قياس تكلفة الاستحواذ بإجمالي القيم العادلة (كما في تاريخ مبادلة) الموجودات الممنوحة، المطلوبات المتكبدة أو المفترضة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل الشركة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة متعلقة بدمج الأعمال. يتم الاعتراف بالموجودات المحددة والمطلوبات للشركة المستحوذ عليها والمطلوبات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS) رقم 3 اندماج الأعمال بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ.

يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ كأصل ويتم قياسها بشكل أولي بالتكلفة، والتي تتمثل بالزيادة في تكلفة اندماج الأعمال عن حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة التي تم تسجيلها. في حال كانت حصة الشركة، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المسجلة للشركة المستحوذ عليها تزيد عن تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

3.5 الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها عند اندماج الأعمال

يتم تحديد والاعتراف بالموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها عند اندماج الأعمال بشكل مستقل عن الشهرة في حال أن انطبق عليها تعريف الموجودات غير الملموسة ويمكن قياس قيمتها العادلة بشكل معتمد. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة في قيمها العادلة كما بتاريخ الاستحواذ.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، تم تسجيل الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها عند إندماج الأعمال بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم والانخفاض المتراكم في القيمة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة حتى يتم إلغاء تكلفتها على مدى فترة الانتفاع المقدرة، باستخدام طريقة القسط الثابت كما يلي:

	سنوات
الترخيص (الاسم التجاري)	50 سنة
العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	10 سنوات
قاعدة البيانات الخاصة بالسوق	5 سنوات

3.6 الشهرة

يتم الإعتراف بالشهرة الناتجة عن الإستحواذ كموجودات ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، التي تمثل فائض تكلفة اندماج الأعمال على حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة ويتم قياسها لاحقاً على أساس التكلفة ناقصاً الإنخفاض المتراكم في القيمة. وفي حال كانت حصة المجموعة، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للشركة المستحوذ عليها تزيد عن مجموع تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لأغراض إختبار إنخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في المجموعة والتي يتوقع إستفادتها من عملية الإندماج. يتم إجراء إختبار سنوي لإنخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى إنخفاض قيمة الوحدة.

إذا كانت القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة يتم تحميل خسارة الإنخفاض أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل الموجودات في الوحدة. إن خسائر إنخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

3.7 الاعتراف بالإيراد

شريطة أن يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى المجموعة والإيرادات والتكاليف، إن وجدت، يمكن قياسها بشكل موثوق به، يتم الإعتراف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد في القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة على النحو التالي:

يتم الاعتراف برسوم عمولات التداول، التنازل عن الملكية ورسوم الرهن كما بتاريخ إجراء المعاملات في السوق.

يتم الاعتراف برسوم تراخيص شركات الوساطة كما بتاريخ منح التراخيص على أساس الفترة الزمنية المستحقة.

توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من الاستثمارات عندما ينشأ حق المساهم في استلامها.

العائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية

يتم الاعتراف بالعائد من ودائع الاستثمارات الإسلامية على أساس الحد الأدنى المتوقع من العائد الذي يتم تحديده في اتفاقية الاستثمار على أساس الفترات الزمنية المعنية. كما يتم تسوية أي فرق بين العائد المسجل والعائد الفعلي بتاريخ الاستحقاق.

3.8 عقود الإيجار

يتم تصنيف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص عقود الإيجار على تحويل جميع مخاطر ومنافع التملك إلى المستأجر. أما أنواع الإيجارات الأخرى فيتم تصنيفها كعقود إيجار تشغيلية.

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات عقود التأجير التشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار. تضاف التكاليف المباشرة المتكبدة أثناء المفاوضات والترتيبات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية إلى القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

المجموعة كمستأجر

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالمطلوبات الإيجارية المحتملة التي تظهر ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي استحدثت بها.

في حالة استلام حوافز إيجار لإبرام عقود إيجار تشغيلية، فإنه يتم الاعتراف بتلك الحوافز كمطلوب. يتم الاعتراف بإجمالي المنافع من الحوافز كتخفيض لمصروف الإيجار على أساس القسط الثابت، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على مدى فترة الإيجار.

3.9 المعاملات بالعملات الأجنبية

لأغراض هذه البيانات المالية الموحدة، درهم الإمارات (الدرهم) هو العملة المستخدمة في المجموعة وعملة العرض.

يتم تسجيل المعاملات المحددة بالعملات بخلاف العملة التي تمارس فيها المجموعة نشاطها (العملات الأجنبية) على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. عند نهاية كل فترة محاسبية، يتم إعادة تحويل البنود المالية المدرجة بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. يتم تحويل قيمة الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقيّمة بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير على أساس سعر الصرف السائد بتاريخ تحديد القيمة العادلة. لا يتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي تم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمقيّمة بالعملات الأجنبية.

3.10 الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة. تتضمن التكاليف الأولية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف أخرى مباشرة مرتبطة بتهيئة الموجودات للإستخدام المقصود منها في مكانها المخصص لذلك.

أي تكاليف يتم دفعها لاحقاً يتم إضافتها إلى القيمة الدفترية للموجودات أو يعترف بها كموجودات منفصلة، فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند سوف تتدفق إلى المجموعة، ويمكن قياس تكلفة البند بشكل يعتمد عليه. يتم تحميل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لتوزيع تكاليف الموجودات لقيمها المتبقية على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة للموجودات كما يلي:

	سنوات
تحسينات على مأجور	4
أجهزة حاسوب وأنظمة معلومات	3-5
آثاث وأدوات مكتبية	3-10
سيارات	4

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات فورا إلى مبلغها القابل للاسترداد إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات أكبر من قيمتها المتوقعة القابلة للاسترداد.

يتم إحتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو إقصاء بند من الممتلكات والمعدات بالفرق بين عائدات المبيعات والقيمة الدفترية للموجودات ويتم الإعتراف بها في الأرباح والخسائر.

3.11 انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة فيما عدا الشهرة

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقرير بمراجعة القيمة المسجلة للموجودات الملموسة وغير الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر على أن تلك الموجودات تعاني من انخفاض في القيمة. في حال ظهور مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى الخسارة، (إن وجدت). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للموجودات فردياً تقوم المجموعة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للموجودات. في حالة عدم إمكانية تقدير القيمة القابلة للاسترداد لكل من الموجودات على حده، تقوم المجموعة بتقدير قيمة وحدة توليد النقد التي تنتمي لها الموجودات. في حال تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع، يتم توزيع الموجودات على وحدات توليد النقد كلاً على حدا. وفيما عدا ذلك يتم توزيعها على أصغر مجموعة من وحدات توليد النقد في حالة تم تحديد أساس معقول وثابت للتوزيع.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمة الإستخدام. عند تقييم قيمة الإستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس التقديرات السوقية الحالية لقيمة الوقت على النقد والمخاطر المحددة للموجودات والتي من أجلها تم تعديل التدفقات النقدية المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للموجودات (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للموجودات (أو وحدة توليد النقد) للوصول إلى قيمته المستردة. تحمل خسائر انخفاض القيمة فور وقوعها على بيان الدخل الموحد إلا إذا كانت الموجودات قد تم إعادة تقييمها وفي هذه الحالة فإن خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كانخفاض في إعادة التقييم.

في حال تم عكس خسارة إنخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للموجودات (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك إنخفاض في قيمة الموجودات (وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الانخفاض في القيمة يتم تسجيله في بيان الدخل الموحد إلا إذا كانت الموجودات قد تم إعادة تقييمها، وفي هذه الحالة فإن عكس خسارة الانخفاض في القيمة تعامل كزيادة في إعادة التقييم.

3.12 منافع الموظفين

يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين من غير مواطني الدولة وفقاً لقانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك استناداً إلى فترات الخدمة المتراكمة للموظفين حتى نهاية العام. يتم الإفصاح عن مخصص نهاية خدمة الموظفين كمطلوبات غير متداولة.

الموظفين مواطني الإمارات العربية المتحدة هم أعضاء في برنامج معاش التقاعد والضمان الإجتماعي الذي تديره الحكومة. وفقاً للقانون الاتحادي رقم 7 لعام 1999، مطلوب من المجموعة المساهمة بما نسبته 15% من إجمالي "الرواتب الخاضعة" عن موظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة في برنامج منافع التقاعد لتمويل تلك المنافع.
أما موظفي المجموعة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة فهم مطالبون بدورهم بالمساهمة بنسبة 5% من إجمالي "الرواتب الخاضعة" عن مساهمتهم في هذا النظام. إن التزام المجموعة الوحيد بالنسبة لمخصص التقاعد والضمان الإجتماعي هو القيام بتحويل المساهمات المحددة فقط.
يتم إظهار مساهمات المجموعة في نظام التقاعد والتأمين الوطني ضمن بيان الدخل الموحد للسنة.

3.13 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للمصروفات المتوقع أن تكون مطلوبة لتسديد المطلوبات الحالية كما في نهاية الفترة المحاسبية، بإستخدام سعر يوضح التقييمات السوقية الحالية للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الإلتزام.

عند توقع استرداد بعض أو جميع المنافع الاقتصادية المطلوبة لتسديد الالتزام من طرف ثالث، فإنه يتم تسجيل المبالغ المدينة كموجودات إذا ما تم التأكد فعلاً من أن التسديدات سوف يتم تحصيلها وأن تكون المبالغ المدينة قابلة للقياس بشكل موثوق.

3.14 الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في البنود التعاقدية للأدوات.

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. عند الاعتراف الأولي تضاف أو تخصم تكاليف المعاملات التي تخص مباشرة حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (عدا الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء. تكاليف المعاملات التي تخص مباشرة حيازة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم الإعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

3.15 الموجودات المالية

يتم الإعتراف أو الإستبعاد لكافة المشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. المشتريات أو المبيعات تتمثل في مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المحدد بموجب اللوائح أو الاتفاقية في السوق.

بعد الإعتراف المبدئي يتم قياس جميع الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، إعتمادا على تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

أدوات الدين التي تطابق الشروط التالية سيتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة بعد طرح خسارة إنخفاض القيمة (باستثناء إستثمارات الدين التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسارة عند الإعتراف الأولي):

- إذا كانت الموجودات محتفظاً بها وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ عن البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل المبالغ غير المسددة والفوائد عليها.

يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى في الفترات اللاحقة بمجملها بالقيمة العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

التكلفة المُطفأة وطريقة الفائدة الفعلية

طريقة الفائدة الفعلية هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترات التي تخصها. نسبة الفائدة الفعلية هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من طريقة الفائدة الفعلية، وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) عبر المدة المتوقعة لأداة الدين أو، أينما كان مناسباً، عبر فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

يتم الاعتراف بالدخل والمصروفات على أساس نسبة الفائدة الفعلية لأدوات الدين والتي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد والمصروفات في بيان الأرباح أو الخسائر وتظهر تحت بند "صافي إيراد الإستثمارات".

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة أن تختار بما لا يقبل النقض (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف الإستثمارت في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يسمح التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار بأداة الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب.
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملة. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناشئة عن التغير في القيمة العادلة تحت بند الدخل الشامل الأخر وتضاف إلى احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة إلى بيان الدخل الموحد عند بيع الإستثمارات.

قامت المجموعة بتصنيف كل الإستثمارات في أدوات الملكية والتي ليست لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر عند التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في بيان الأرباح أو الخسائر عندما ينشأ حق المجموعة في استلام هذه التوزيعات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي (IAS) رقم 18 الإيرادات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار. يتم الإعتراف بالتوزيعات المكتسبة في الأرباح أو الخسائر ويتم تضمينها تحت بند "صافي إيرادات الإستثمارات" (إيضاح 21).

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، إلا إذا قامت المجموعة بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).

يتم قياس أداوت الدين التي لا تنطبق عليها معايير التكلفة المطفأة (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. إضافة إلى ذلك، يجوز تصنيف أدوات الدين التي تنطبق عليها معايير التكلفة المطفأة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. يجوز تصنيف أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الإعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي عدم التطابق المحاسبي أو يقلل منه بدرجة كبيرة والذي ينشأ عن قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح والخسائر فيها على أسس مختلفة.

يتم إعادة تصنيف أداوت الدين من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بسبب تغيير نموذج الأعمال بحيث لم يعد هناك توافق مع معايير التكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي.

في نهاية كل فترة محاسبية يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في الأرباح والخسائر. يتم تحديد القيمة العادلة بالطريقة المنصوص عليها في الإيضاح 26.

يتم الإعتراف بالدخل من الفوائد على أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسارة في صافي الأرباح والخسائر الموضح كما هو أعلاه.
يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح على الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق المجموعة في استلام هذه التوزيعات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 18 الإيرادات. ويتم تضمينها في الأرباح والخسائر الموضحة أعلاه.

أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالعملات الأجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها على أساس السعر الحالي الصرف في نهاية كل فترة محاسبية. يشكّل سعر الصرف للعملات الأجنبية جزءاً من القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر الناتجة عنها. وبالتالي:

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

- بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، يتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، و
- أما بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالعملات الاجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترة المالية، يتم تحديد أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للموجودات المالية ويتم الاعتراف بها تحت بند "أرباح وخسائر أخرى" في بيان الدخل الموحد.

إنخفاض قيمة الموجودات المالية

يتم تقييم الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة محاسبية، لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض في قيمة هذه الموجودات المالية. تنخفض قيمة الموجودات المالية عندما يكون هناك دليل موضوعي ناتج عن حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدئي للموجودات المالية أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار.

قد يتضمن الدليل الموضوعي للإنخفاض في القيمة ما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة للمصدر أو للطرف المقابل؛ أو
- انتهاك للعقد مثل إهمال أو تقصير في الدفعات الرئيسية ودفعات الفائدة؛ أو
- من المحتمل أن يدخل المقترض في مرحلة افلاس أو إعادة تنظيم لأموره المالية؛ أو
- غياب السوق النشطة للموجودات المالية بسبب الصعوبات المالية.

بالنسبة لبعض فئات الموجودات المالية، مثل الذمم التجارية المدينة، والموجودات التي لا يتم خفض قيمتها بشكل إفرادي حيث يتم فحصها لإنخفاض القيمة بشكل إجمالي. يتمثل الدليل الموضوعي لإنخفاض قيمة محفظة الذمم المدينة بالخبرة السابقة للمجموعة في تحصيل الذمم، الزيادة في عدد الدفعات المستحقة للمحفظة خلال الفترة السابقة، إضافة إلى التغيرات الملحوظة في ظروف الإقتصاد الوطني أو المحلي والتي لها علاقة بتحصيلات الذمم.

تتمثل خسارة إنخفاض القيمة في الموجودات المالية المدرجة في الفرق بين القيمة الدفترية لتلك الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة منها والتي تعكس مقدار الضمان والكفالة مخصوماً على سعر الفائدة الفعلي لتلك الموجودات المالية.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء الذمم التجارية المدينة، حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص. وفي حال إعتبار الذمم التجارية المدينة غير ممكن تحصيلها، يتم شطبها مقابل حساب المخصص. ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ذمم تم شطبها في وقت سابق إلى حساب المخصص. ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في الأرباح أو الخسائر.

إذا، في فترة لاحقة، إنخفض مبلغ خسارة الإنخفاض في القيمة، وكان من الممكن أن يكون الإنخفاض ذو صلة بشكل موضوعي بحدث وقع بعد الإعتراف بالإنخفاض في القيمة، يتم عكس خسارة الانخفاض في القيمة المعترف بها في السابق وذلك من خلال بيان الأرباح والخسائر إلى حد أن تكون القيمة الدفترية للموجودات المالية في تاريخ عكس الإنخفاض في القيمة لا تتجاوز التكلفة المطفأة في حالة عدم الاعتراف بالإنخفاض في القيمة.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فقط عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية؛ أو عندما تقوم المجموعة بتحويل الموجودات المالية وجميع مخاطر ومزايا ملكية الموجودات بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمرت بالسيطرة على الموجودات المحولة ملكيتها، تعترف المجموعة بالفوائد المحتجزة على الموجودات المالية والمطلوبات المصاحبة عن الأموال التي قد تدفعها. إذا احتفظت المجموعة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية المحولة فإن المجموعة تستمر بالاعتراف بالموجودات المالية والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون بالرهن عن صافي المبالغ المحصّلة.

عند إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات ومبلغ المقابل المقبوض في بيان الدخل الشامل الموحد.

عند إلغاء الإعتراف بالموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر، فإن مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكمة المتكبدة سابقا في إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات لا يعاد تصنيفه في بيان الدخل الموحد، ولكن يُعاد تصنيفه ضمن حساب الأرباح المستبقاة.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

3.16 المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية
أدوات الدين والملكية التي تُصدرها المجموعة يتم تصنيفها إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية
تعرّف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت فائدة مستبقاة في الموجودات المالية للمجموعة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها المجموعة بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

إعادة شراء المجموعة لأدوات ملكيتها الخاصة يتم الإعتراف بها وإقتطاعها مباشرة من حقوق الملكية. لا يتم الإعتراف بمكاسب أو خسارة في الأرباح والخسائر عند شراء، بيع، إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية
يتم قياس جميع المطلوبات المالية فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

المطلوبات المالية المُقاسة فيما بعد بالتكلفة المطفأة
يتم قياس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة والتي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة عند نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة. يتم تحديد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الفائدة الفعلية. يتم تضمين مصروفات الفوائد التي لم يتم رسملتها كجزء من تكاليف الموجودات ويتم تضمينها تحت بند "مصاريف الفوائد".

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية
تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية، فقط عندما يتم إعفاء المجموعة من التزاماتها أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الإعتراف بها والمقابل المدفوع أو واجب الدفع، بما في ذلك الأصول غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة في الأرباح والخسائر.

4. الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في إيضاح رقم 3 حول البيانات المالية الموحدة، يتطلب من الإدارة القيام بأحكام، وتقديرات وافتراضات للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات لعدم وجود مصادر أخرى مؤكدة. يتم تحديد هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. حيث يتم تسجيل التعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها تعديل هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة، أو في فترة التعديل أو الفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

الافتراضات الهامة المستخدمة في تطبيق سياسات المجموعة المحاسبية
فيما يلي الإفتراضات الهامة، عدا عن تلك المتعلقة بالتقديرات (انظر أدناه)، التي إستخدمتها الإدارة في طور تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي كان لها تأثير كبير على المبالغ المسجلة في البيانات المالية الموحدة.

تقييم استثمارات الملكية غير المدرجة في الأسواق
إن تقييم استثمارات الملكية غير المدرجة في الأسواق يتم عادة بالرجوع إلى المعاملات السوقية الأخيرة تبعاً للأسس التجارية مع الغير، القيمة السوقية لاستثمارات مماثلة أخرى، التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بنسبة الفائدة الحالية لاستثمارات مماثلة أو باستخدام تقنيات التقييم.

المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة
فيما يلي أهم الافتراضات الخاصة بالمستقبل والافتراضات غير المؤكدة الأخرى بتاريخ التقرير والتي لها نسبة مخاطرة والتي قد تتسبب بتعديل جوهري للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

- الموجودات غير الملموسة
قامت الإدارة بتقدير الأعمار الافتراضية للموجودات غير الملموسة على أساس تحليل عوامل متعلقة بالفترة المتوقعة للموجودات غير الملموسة التي يتوقع أن تنتج تدفقات نقدية في المستقبل القريب.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

- انخفاض قيمة الشهرة

يتم فحص انخفاض قيمة الشهرة سنوياً (كما في 31 ديسمبر) وعندما تدل الظروف على أن قيمة الشهرة من الممكن أن تكون قد تعرضت لانخفاض القيمة. يتطلب تحديد ما إذا كان هنالك انخفاض في قيمة الشهرة. تقدير القيمة المستخدمة لوحدة توليد النقد التي وزعت عليها الشهرة. يتطلب احتساب القيمة المستخدمة تقدير التدفقات النقدية المنتجة من وحدة توليد النقد. معدل نمو ملائم ومعدل خصم لاحتساب القيمة الحالية. وإنه لمن المحتمل على أساس المعلومات الحالية وفيما لو اختلفت النتائج في السنة القادمة عن الافتراضات حالياً. بأن يتطلب ذلك تعديل جوهري لقيمة الشهرة المسجلة.

الافتراضات الهامة المستخدمة لتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد مذكورة بالتفصيل في إيضاح رقم 9 حول البيانات المالية الموحدة.

- استهلاك الممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على مدة الخدمة الفعلية المتوقعة التي يتم تقديرها بناءً على الاستخدام المتوقع والتقادم والتي تعتمد على العوامل التشغيلية. لم تقم الإدارة باحتساب أية قيمة متبقية للأصل على اعتبار أنها غير هامة.

- مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها

تقوم الإدارة بمراجعة تفصيلية للحسابات المدينة بتاريخ كل تقرير وباحتساب مخصص الذمم المشكوك في تحصيلها بناءً على هذه المراجعة وعلى أساس خبرة الإدارة والظروف الاقتصادية السائدة.

5. ودائع إستثمارية

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
متداولة:		
ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع (إيضاح 10)	**383,416**	228,847
ودائع استثمارات إسلامية تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ولكن قبل 31 ديسمبر 2012	**187,862**	123,532
ودائع إستثمارية تستحق خلال أكثر من ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع ولكن قبل 31 ديسمبر 2012	**60,148**	129,771
	631,426	482,150
غير متداولة:		
ودائع استثمارات إسلامية تستحق بعد 31 ديسمبر 2012	**810,000**	810,000
	1,441,426	1,292,150

وفقاً لإتفاقيات الودائع. تتراوح نسبة العائدات المتوقعة لهذه لاستثمارات من 0.6% إلى 4.2% سنوياً (2010: من 3.00% إلى 6.50%).

حصلت شركة ناسداك الشركة التابعة للمجموعة على تسهيلات بنكية متمثلة في سحب على المكشوف بقيمة 36.70 مليون درهم (10 مليون دولار أمريكي) (2010: 91.75 مليون درهم – 25 مليون دولار أمريكي) لأغراض رأس المال العامل. إن هذه التسهيلات غير مستخدمة من قبل الشركة التابعة. هذه التسهيلات مضمونة بالكامل بوديعة ثابتة بقيمة 36.70 مليون درهم (10 مليون دولار أمريكي) (2010: 91.75 مليون درهم – 25 مليون دولار أمريكي).

6. موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الأرباح والخسائر

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
صندوق أسهم CROCI الإسلامي العالمي لحماية رأس المال	-	9,777

صندوق أسهم CROCI الإسلامي العالمي لحماية رأس المال هو منتج إستثمار يضمن رأس المال والذي يتيح التعرض لأسواق الأوراق المالية العالمية. المنتج له حماية رأسمالية مدتها 5 سنوات حتى يوليو 2011 وميزة إستردادية كل إسبوعين. خلال يوليو 2011 استردت المجموعة هذا الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

7. موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
استثمارات في أدوات ملكية	150,515	181,704
صناديق مدارة	305,885	333,703
	456,400	515,407

الاستثمارات من خلال التركيز الجغرافي كما يلي:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	384,971	435,181
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	71,429	80,226
	456,400	515,407

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

8. الممتلكات والمعدات

	أجهزة حاسوب وأنظمة معلومات	تحسينات على مأجور	أثاث وأدوات مكتبية	سيارات	أعمال قيد الإنجاز	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة						
كما في 31 ديسمبر 2009	67,461	11,266	10,598	252	9,354	98,931
الاستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 16)	45,186	-	15,200	-	-	60,386
إضافات	966	-	141	-	10,282	11,389
تحويلات	10,285	-	-	-	(10,285)	-
كما في 31 ديسمبر 2010	123,898	11,266	25,939	252	9,351	170,706
إضافات	500	-	1,851	-	2,557	4,908
تحويلات	10,071	-	863	-	(10,934)	-
إعدام	-	-	(13,447)	-	-	(13,447)
استبعادات	(2,098)	-	(1,655)	-	-	(3,753)
كما في 31 ديسمبر 2011	**132,371**	**11,266**	**13,551**	**252**	**974**	**158,414**
الاستهلاك المتراكم						
كما في 31 ديسمبر 2009	48,814	10,280	9,653	252	-	68,999
إستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 16)	37,238	-	7,251	-	-	44,489
الاستهلاك خلال السنة	15,246	500	1,466	-	-	17,212
كما في 31 ديسمبر 2010	101,298	10,780	18,370	252	-	130,700
الاستهلاك خلال السنة	14,436	486	1,811	-	-	16,733
إعدام	-	-	(7,274)	-	-	(7,274)
استبعادات	(2,094)	-	(1,540)	-	-	(3,634)
كما في 31 ديسمبر 2011	**113,640**	**11,266**	**11,367**	**252**	**-**	**136,525**
القيمة الدفترية						
كما في 31 ديسمبر 2011	**18,731**	**-**	**2,184**	**-**	**974**	**21,889**
كما في 31 ديسمبر 2010	22,600	486	7,569	-	9,351	40,006

خلال السنة قامت الشركة التابعة بشطب أصول بقيمة 13 مليون درهم مجمع استهلاكها 7 مليون درهم والتي تسببت بخسارة تقدر بـ 6 مليون درهم.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

9. الشهرة والموجودات غير الملموسة

9.1 الموجودات غير الملموسة

	الترخيص (الاسم التجاري)	العلاقة مع مشاركي السوق (الوسطاء)	قاعدة المعلومات الخاصة بالسوق	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
التكلفة				
كما في 31 ديسمبر 2009	2,824,455	58,744	67,455	2,950,654
كما في 31 ديسمبر 2010	2,824,455	58,744	67,455	2,950,654
كما في 31 ديسمبر 2011	**2,824,455**	**58,744**	**67,455**	**2,950,654**
الإطفاء				
كما في 31 ديسمبر 2009	169,467	17,622	40,473	227,562
محمل خلال السنة	56,489	5,874	13,491	75,854
كما في 31 ديسمبر 2010	225,956	23,496	53,964	303,416
محمل خلال السنة	56,489	5,874	13,491	75,854
كما في 31 ديسمبر 2011	**282,445**	**29,370**	**67,455**	**379,270**
القيمة الدفترية				
كما في 31 ديسمبر 2011	**2,542,010**	**29,374**	**-**	**2,571,384**
كما في 31 ديسمبر 2010	2,598,499	35,248	13,491	2,647,238

9.2 اختبار انخفاض قيمة الشهرة

إن تحديد فيما لو أن قيمة الشهرة تعرضت لانخفاض القيمة فإن ذلك يتطلب تقدير القيمة المستخدمة لوحدة توليد النقد التي تم توزيع قيمة الشهرة عليها. في تقديرات الإدارة، إن وحدة توليد النقد الخاصة بسوق دبي المالي هي على مستوى المجموعة فقط. ومن أجل احتساب القيمة المستخدمة لوحدة توليد النقد، قامت الإدارة بخصم التدفقات النقدية لاحتساب القيمة المستردة التي تم توزيع الشهرة عليها. لقد تم استخدام الافتراضات الهامة التالية في عملية الاحتساب:

1. تم اعتبار أن وحدة توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها هي على مستوى المجموعة فقط؛
2. التدفقات النقدية المستخدمة في تقدير القيمة المستخدمة تمت على أساس الخبرة السابقة لإدارة المجموعة وذلك للخمس سنوات اللاحقة، وتم بعد ذلك احتساب معدل نمو نسبته 4.5% للشركة بعد تلك الفترة. وهذا المعدل يمثل معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة؛
3. تم استخدام نسبة خصم "12%" لخصم التدفقات النقدية المقدرة وذلك على أساس علاوة مخاطر السوق، معدلات الفائدة خالية المخاطر، ومعامل الارتباط السائد للمجموعة.

إن أي تغير سلبي جوهري لأي من الافتراضات المستخدمة قد يؤدي إلى انخفاض في قيمة الشهرة. إن مجلس إدارة المجموعة يعتقد بأن الافتراضات المستخدمة ملائمة وأنه لا يوجد أي انخفاض في قيمة الشهرة كما في 31 ديسمبر 2011.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

10. نقد وأرصدة لدى البنوك

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
نقد في الصندوق	267	304
الأرصدة لدى البنوك :		
الحسابات الجارية	30,409	17,901
حسابات التوفير	11,954	231
حسابات مضاربة	8,350	229,544
	50,980	247,980
يُضاف: ودائع إستثمارات إسلامية تستحق في أقل من 3 شهور من تاريخ الإيداع (إيضاح 5)	383,416	228,847
النقد وما يعادلـه	434,396	476,827

إن المعدل المتوقع للعائد السنوي على حسابات المضاربة هو من 0.5% إلى 1% (2010: من 1.50% إلى 1.68%) سنوياً.

تتضمن الحسابات الجارية ودائع التأمينات النقدية للأعضاء والمطلوب من أعضاء المقاصة توفيرها فيما يتعلق بمقاصتهم والتزامات التسوية لناسداك دبي. يتم الإحتفاظ بتلك الودائع في حساب منفصل بإسم ناسداك دبي في بنك المقاصة. تستخدم الودائع المقدمة من قبل ناسداك دبي نحو الوفاء بالتزامات أعضاء المقاصة تجاه ناسداك دبي (إن وجدت) بعد الإعلان عن عدم السداد من قبل عضو المقاصة.

11. مطلوب من مؤسسة مالية

يمثل الرصيد وديعة استثمارية إسلامية بقيمة 257 مليون درهم محتفظ بها لدى مؤسسة مالية يتم إعادة هيكلتها. لقد استحقت تلك الوديعة خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2010. ولكن لم يتم سحب الرصيد ولا إعادة استثماره لدى المؤسسة المالية المشار إليها كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011. لا تستطيع إدارة المجموعة حالياً احتساب أي انخفاض قيمة على الوديعة إلى أن يتم الانتهاء من عملية إعادة الهيكلة.

12. مصاريف مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
إيرادات مستحقة عن ودائع استثمارات اسلامية	8,262	9,941
رسوم عمولات تداول مستحقة	471	751
مطلوب من شركات وساطة	2,894	5,461
مصاريف مدفوعة مقدماً	5,371	5,601
ذم مدينة أخرى	4,656	4,739
	21,654	26,493
يطرح: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(2,490)	(2,819)
	19,164	23,674

يتم تحصيل رسوم عمولات التداول المستحقة خلال فترة يومي عمل من تاريخ التداول. يتم تحصيل الإيرادات المستحقة من ودائع الاستثمارات الاسلامية بتاريخ استحقاق الأرباح كما هو متفق عليه ضمن الترتيبات التعاقدية مع المؤسسات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

صافي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	2,819	2,259
(عكس) / مخصص محمل خلال السنة	(329)	560
الرصيد الختامي	2,490	2,819

13. رأس المال

أ. يتكون رأس مال الشركة من 8 مليار درهم مقسم إلى 8 مليار سهم بقيمة اسمية درهم للسهم الواحد.
ب. لدى الشركة فئة واحدة من الأسهم العادية والتي لا تخول بالحق في دخل ثابت.
كجزء من الاستحواذ على ناسداك دبي (إيضاح 16). قامت الشركة بتحويل 50 مليون من أسهم الخزينة الخاصة بها إلى ناسداك او إم إكس.

14. تحويلات إلى الأرباح المستبقاة

اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 14 مارس 2011 تحويل احتياطي رأس المال وصافي إيرادات إصدار الأسهم إلى الأرباح المستبقاة. وقد تم التصديق على الاقتراح من قبل المساهمين خلال جلسة الجمعية العمومية العادية المنعقدة بتاريخ 24 أبريل 2011.

15. الاحتياطي الإلزامي والاحتياطات الأخرى

	احتياطي إلزامي ألف درهم
كما في 31 ديسمبر 2009	239,120
المحول من صافي الدخل للسنة	7,896
كما في 31 ديسمبر 2010	247,016
المحول من صافي الدخل للسنة	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2011	247,016

احتياطي إلزامي
وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية الاتحادي رقم (8) لعام 1984 لدولة الإمارات العربية المتحدة وتعديلاته. يتم تكوين الاحتياطي الإلزامي باستقطاع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية للسنة إلى أن يصل إلى نسبة 50% من رأس المال. هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

الاحتياطي الخاص
وفقاً لعقد تأسيس الشركة. يتم تحويل ما نسبته 10% من صافي الربح السنوي للمجموعة إلى الاحتياطي الخاص حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع.

خلال عام 2009 قرر المساهمون إيقاف التحويل إلى الاحتياطي الخاص وتحويل الرصيد المتراكم في الاحتياطي الخاص إلى حساب الأرباح المستبقاة.

الاحتياطي العام
وفقاً لعقد تأسيس الشركة. يتم تحويل ما نسبته 10% من صافي الربح السنوي للمجموعة إلى الاحتياطي العام حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 20% من رأس المال المدفوع. خلال عام 2009 قرر المساهمون إيقاف التحويل إلى الاحتياطي العام وتحويل الرصيد المتراكم إلى حساب الأرباح المستبقاة.

احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات من الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

16. الإستحواذ على ناسداك دبي

في 22 ديسمبر 2009، أعلنت شركة سوق دبي المالي (ش. م. ع.) أنها تقدمت بعرض إلى كل من شركة بورصة دبي المحدودة ("بورصة دبي") ومجموعة ناسداك أو ام اكس ("ناسداك أو ام اكس") للاستحواذ على 100% من ناسداك دبي.

وقد تم تقييم العرض، الذي حظي بموافقة كل من بورصة دبي وناسداك أو ام اكس، بمبلغ 445 مليون درهم، 353 مليون درهم نقدا و 50 مليون سهم من أسهم سوق دبي المالي. وقد حظيت الصفقة بموافقة مجلس إدارة سوق دبي المالي خلال الاجتماع الذي عقد يوم الاثنين 21 ديسمبر 2009 على أن تستوفي بعض الشروط. بتاريخ 2 مارس 2010، قام الأطراف بتوقيع اتفاقية بيع وشراء الأسهم والتي تخضع لشروط معينة.

وبمقتضي الصفقة ستنضم ناسداك أو ام اكس إلى مساهمي سوق دبي المالي من خلال حصة أقلية نسبتها 1%. ستستمر ناسداك أو ام اكس بالسماح لناسداك دبي استخدام علامة ناسداك التجارية وتقنياتها. لن تستدعي حصة ناسداك أو ام اكس في سوق دبي المالي إصدار أسهم جديدة حيث سيتم تحويل 50 مليون سهم من أسهم سوق دبي المالي، علاوة على 30 مليون سهم سيتم شرائها من بورصة دبي.

وفقاً لوثيقة شروط الصفقة فقد اتفقت الأطراف على قيام سوق دبي المالي بالاستحواذ على 100% من أسهم رأسمال ناسداك دبي من شركة بورصة دبي المحدودة ومجموعة ناسداك أو ام اكس (تمتلك الجهتان 67% و 33% من ناسداك دبي على الترتيب). وتصل القيمة الإجمالية المستحقة على شركة سوق دبي المالي مبلغ 445 مليون درهم تدفع على النحو التالي:

1. المرحلة الأولى تم تنفيذها في 24 مايو 2010 بتحويل 50 مليون سهم من أسهم خزينة سوق دبي المالي إلى ناسداك أو ام اكس ودفع مقابل نقدي يبلغ 56 مليون درهم لبورصة دبي لتحويل 30 مليون سهم من أسهم شركة سوق دبي المالي إلى ناسداك او ام اكس للاستحواذ على 5 مليون سهم من أسهم ناسداك دبي.
2. المرحلة الثانية، تم تنفيذها في 24 مايو 2010 بدفع مقابل نقدي يبلغ 148 مليون درهم لبورصة دبي للاستحواذ على 5 مليون سهم من أسهم ناسداك دبي.
3. المرحلة الثالثة، وتتعلق بتحويل 5 مليون سهم من أسهم ناسداك دبي (والمملوكة من قبل بورصة دبي) لسوق دبي المالي مقابل 148 مليون درهم. وقد كان متوقع تنفيذ هذه المرحلة في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2010 (أو أي تاريخ آخر يتم الإتفاق عليه من قبل الشركة وبورصة دبي). هذا وقد قرر مجلس إدارة شركة سوق دبي المالي بتاريخ 8 يناير 2011 تأجيل تنفيذ المرحلة الثالثة من عملية الإستحواذ إلى تاريخ يتم الإتفاق عليه مع بورصة دبي.

بعد اتمام المرحلتين الأولى والثانية يمتلك سوق دبي المالي 67% من أسهم ناسداك دبي، وتمتلك بورصة دبي الشركة الأم 33%.

تتضمن البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 إجمالي موجودات بقيمة 168 مليون درهم (2010: 182 مليون درهم) وإجمالي مطلوبات بقيمة 98 مليون درهم (2010: 88 مليون درهم) وصافي خسارة بقيمة 23.6 مليون درهم (2010: 16 مليون درهم) نتيجة لدمج الشركة التابعة ناسداك دبي. كما في 24 مايو 2010 كانت القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	24 مايو 2010
	AED'000
صافي الموجودات المستحوذ عليها بالقيمة الدفترية	
ممتلكات ومعدّات	15,897
استثمارات في أوراق مالية	8,792
ايداعات بنكية	91,750
النقد وما يعادله	63,782
موجودات أخرى	5,872
الحسابات البنكية الجارية- تأمينات عملاء	44,051
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	(17,022)
المطلوب للأعضاء	(44,021)
قروض مساندة	(56,878)
مخصص تعويضات نهاية الخدمة للموظفين	(1,609)
	110,614
يطرح: حصص الأطراف غير المسيطرة	(36,868)
صافي الموجودات المستحوذ عليها	73,746
مقابل الشراء	(296,779)
الفرق بين مقابل الشراء وصافي الموجودات المستحوذ عليها	**(223,033)**
احتياطي رأس المال	
الفرق بين مقابل الشراء وصافي الموجودات المستحوذ عليها	(223,033)
علاوة ناجمة عن تحويل 50 مليون سهم خزينة إلى ناسداك او ام اكس	41,083
	(181,950)
صافي التدفق الخارجي للنقد نتيجة الاستحواذ	
المقابل المدفوع نقداً	(204,192)
النقد وما يعادله المستحوذ عليه	63,782
	(140,410)

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

17. توزيعات أرباح مستحقة

خلال عام 2011 لم تعلن المجموعة عن أية توزيعات. بالنسبة لعام 2010، اقترح مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2 مارس 2010 توزيعات أرباح نقدية بنسبة 5% من رأس المال المصدر، وتمت المصادقة على هذا المقترح بقرار من المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 21 أبريل 2010.

18. مخصص تعويض نهاية خدمة الموظفين

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرصيد كما في بداية السنة	6,065	3,279
إستحواذ على شركة تابعة (إيضاح 16)	-	1,609
محمل خلال السنة	1,239	1,475
مبالغ مدفوعة خلال السنة	(587)	(298)
الرصيد في نهاية السنة	6,717	6,065

19. ذمم دائنة ومصاريف مستحقة

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
ودائع شركات الوساطة	8,030	-
مطلوب لهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة	1,452	1,496
الأرباح المقبوضة مقدماً	6,790	5,368
مصاريف مستحقة وذمم دائنة أخرى	15,984	14,266
أرباح مستحقة الدفع بالنيابة عن الشركات الأخرى	26,636	-
ودائع تأمينات نقدية للعملاء	21,192	11,205
بطاقات الأيفستر	19,424	8,687
احتياطي نفقات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه (سوق دبي المالي)	600	-
	100,108	41,022

تمثل ودائع التأمينات النقدية للعملاء المبالغ المستلمة من أعضاء المقاصة فيما يتعلق بمقاصتهم والتزامات التسوية لناسداك دبي. يتم الإحتفاظ بتلك الإيداعات في حساب منفصل بإسم ناسداك دبي في بنك مقاصة (إيضاح 10).

خلال السنة، دشنت المجموعة خدمة جديدة لإدارة توزيعات الأرباح بالنيابة عن شركات متعددة مدرجة في السوق، ويتم تضمين المبالغ المالية المستلمة من تلك الشركات كجزء من حساب الذمم الدائنة والبالغ قيمتها 26.6 مليون درهم (2010: صفر).

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

20. معاملات مع أطراف ذات علاقة

تجري المجموعة معاملات مختلفة مع شركات ومنشآت ذات علاقة كما تم تعريفها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في شركات وجهات تكون الملكية فيها و/أو إدارتها من قبل الشركة المسيطرة/القابضة كما تتضمن تلك الأطراف كبار الأشخاص القائمين بالإدارة.

كما في تاريخ التقرير كان رصيد المطلوب من / إلى أطراف ذات علاقة كما يلي :

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
مطلوب من طرف ذي علاقة		
الشركة الأم		
بورصة دبي المحدودة – ودائع إستثمارية إسلامية	**134,728**	149,882
بورصة دبي المحدودة – حساب جاري	**917**	2,618
بورصة دبي المحدودة – أرباح مستحقة	**3,094**	4,893

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
مطلوب إلى أطراف ذات علاقة		
المالك الرئيسي		
حكومة دبي	**48,500**	48,500
الشركة الأم		
بورصة دبي المحدودة – توزيعات أرباح مستحقة	**-**	164,000
بورصة دبي المحدودة – قرض مساند	**20,366**	58,414

حسب نشرة الاكتتاب فإن القيمة الاسمية لنسبة 20% من رأس المال والتي تم طرحها للاكتتاب العام والمتمثلة بمبلغ 1.600.000.000 درهم هي من حق حكومة دبي. لقد أودعت المتحصلات من عمليات الاكتتاب في الحسابات البنكية للمجموعة وقد تم دفع قسم منها للحكومة وسجل الباقي والبالغ 48.5 مليون درهم كمطلوب لحكومة دبي.

قدّمت الشركة الأم المسيطرة بورصة دبي المحدودة قرض مساند للمجموعة. لا يوجد أي ضمان مقابل القرض المساند ولا يخضع لتاريخ سداد ثابت ويحمل معدّل الفائدة السائد بين بنوك لندن (ليبور) لمدة 12 شهراً بالإضافة إلى 3.25% على رصيد القرض. يُصنف القرض المساند كغير متداول حيث أكدّت الشركة الأم أنها لن تطالب بالسداد.

طبيعة أهم المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة و المبالغة المعنية هي كما يلي:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
أرباح الودائع الإستثمارية	**7,268**	9,463
مصاريف رهن	**15,543**	-
مصروفات الإيجار والخدمات	**10,146**	9,030
مصاريف الفائدة	**1,715**	1,536

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

تعويضات كبار أعضاء الإدارة

كانت مكافأة كبار أعضاء الإدارة خلال الفترة كما يلي:

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
منافع قصيرة الأجل	7,267	8,632
مساهمات التقاعد والضمان الاجتماعي	577	569
تعويضات أعضاء مجلس الإدارة (ناسداك دبي)	3,739	1,401
نفقات اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه (سوق دبي المالي)	600	-

21. صافي الإيرادات من الاستثمارات

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
عوائد ودائع إستثمارية إسلامية	51,046	69,647
توزيعات أرباح	3,509	3,521
	54,555	73,168

22. مصاريف عمومية وإدارية

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرواتب والمنافع الأخرى	56,649	57,226
إيجارات	9,202	9,030
الاستهلاك	16,733	17,212
مصاريف مهنية	1,619	1,889
مصاريف إصلاح وصيانة	9,531	13,911
أخرى	20,021	14,654
	113,755	113,922

23. (الخسارة) / الربح لكل سهم

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
صافي (خسارة) / ربح السنة موزع على مالكي الشركة (ألف درهم)	(6,860)	78,961
رأس المال المصرّح به (ألف سهم)	8,000,000	8,000,000
يطرح: أسهم الخزينة (ألف سهم)	(4,237)	(4,237)
عدد الأسهم المُصدرة (ألف سهم)	7,995,763	7,995,763
المتوسط المرجح لعدد الأسهم (ألف سهم)	7,995,763	7,976,037
(الخسارة) / الربح الأساسي للسهم - درهم	(0.001)	0.010

يتم إحتساب (الخسارة) / الربح الأساسي لكل سهم عن طريق توزيع صافي (الخسارة) / الربح للسنة الموزع على مالك الشركة على عدد المتوسط المرجح للسهم كما في تاريخ التقرير.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

24. التزامات

	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
التزامات لشراء الممتلكات والمعدات	465	5,177

يوجد لدى المجموعة التزام للاستحواذ على الحصة المتبقية من شركة ناسداك دبي بنسبة 33% بقيمة 148 مليون درهم. القيمة الدفترية لحصص الأطراف غير المسيطرة في ناسداك دبي بنسبة 33% كما في 31 ديسمبر 2011 تبلغ 23 مليون درهم.

25. إدارة مخاطر رأس المال

تقوم المجموعة بإدارة رأس المال بحيث تحرص على ضمان استمرارية عمل ونشاط المجموعة. وفي ذات الوقت الحفاظ على وزيادة العائد للمساهمين.

26. الأدوات المالية

أهم السياسات المحاسبية

تم شرح تفاصيل السياسات المحاسبية بما في ذلك أساس التسجيل والقياس والأسس التي يتم فيها تسجيل الدخل والمصاريف بما يخص كل صنف من الموجودات المالية والمطلوبات المالية وأدوات الملكية في إيضاح رقم 3 حول البيانات المالية.

أهداف إدارة المخاطر المالية

تعمل الإدارة المالية على إدارة ومراقبة المخاطر المالية والتي لها علاقة بنشاط وعمليات المجموعة من خلال إعداد تقارير داخلية لأغراض تحليل ومراقبة درجة هذه المخاطر وحجمها. وتتضمن مثل هذه المخاطر مخاطر السوق (تتضمن مخاطر أسعار صرف العملات ومخاطر الأسعار) مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر العملة

لا تتعرض نشاطات المجموعة للمخاطر المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الفائدة حيث أن الموجودات المالية وكذلك المطلوبات المالية مقيمة بدرهم الإمارات العربية المتحدة أو بالدولار الأمريكي الذي يربطه سعر صرف ثابت مقابل الدرهم الإماراتي.

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة وذلك فيما يتعلق بقرضها المساند وودائعها الثابتة لدى البنوك.

- تحليل الحساسية لأسعار الفائدة

تم تحديد تحليل الحساسية الموضح أدناه بناء على التعرض لمخاطر أسعار الفائدة للأدوات غير المشتقة بتاريخ التقرير. بالنسبة للمطالبات ذات الأسعار المتقلبة. تم إعداد التحليل بفرض مبالغ المطلوبات المستحقة (القرض المساند) في تاريخ التقرير كان مستحقا للسنة بأكملها. إرتفاع أو إنخفاض سعر الفائدة 50 نقطة أساس عن مستوى سعر الفائدة يمثل تقدير المجموعة للتغير الممكن المعقول في أسعار الفائدة. إذا إرتفعت/ إنخفضت أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس وفي ظل ثبات المتغيرات الأخرى فإن أثر ذلك يتمثل في زيادة / إنخفاض أرباح المجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 بمبلغ 101.830 درهم (2010: 292.070 درهم).

مخاطر الأسعار

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الأسهم الناتجة عن الإستثمارات في الأسهم. يتم تصنيف الإستثمارات في الأسهم كإستثمارات إستراتيجية وليست بغرض المتاجرة. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة بشكل نشط في هذه الاستثمارات.

- تحليل الحساسية الموضح أدناه يعتمد على التعرض لمخاطر أسعار الأسهم بتاريخ التقرير

إذا ما ارتفعت أسعار الأسهم أو انخفضت بنسبة 5% فإن :

- صافي الربح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 يزيد / ينقص بمبلغ صفر درهم (2010: 488.850 درهم) وذلك بما يخص الموجودات المالية من خلال الأرباح أو الخسائر.
- إحتياطي إعادة تقييم الإستثمارات سوف يزيد/ينقص بمبلغ 23 مليون درهم (2010: 26 مليون درهم) كنتيجة للتغيرات في القيم العادلة للإستثمارات.

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

إدارة مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر مالية للمجموعة. قامت المجموعة بتطبيق سياسة التعامل مع أطراف ذوي جدارة ائتمانية والحصول على ضمانات كافية كما هو مناسب. كوسائل لتخفيف مخاطر الخسارة المالية نتيجة عدم الالتزام. تتعامل المجموعة فقط مع وسطاء مرخصين. يتم مراقبة محدودية التعرض الائتماني ومراجعته واعتماده من قبل الإدارة.

وعلى الرغم من أن المخاطر التي تتعرض لها المجموعة ناجمة عن تشابه صفات ومجالات الأطراف المدينة. فإن مخاطر الائتمان محدودة لأن المجموعة تحتفظ بضمانات مقابل هذه الديون.

إن مخاطر الائتمان على السيولة النقدية محدودة نظراً لأن المجموعة تحتفظ بحساباتها لدى مؤسسات ائتمانية ذات تصنيف ائتماني عالي.

إدارة مخاطر السيولة

تقع المسؤولية الأساسية لإدارة مخاطر السيولة على عاتق مجلس الإدارة. والذي يقوم بإنشاء نظام مناسب لإدارة مخاطر السيولة وذلك لإدارة سيولة المجموعة على المدى القصير. المتوسط والطويل وكذلك متطلبات إدارة السيولة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة عن طريق الاحتفاظ باحتياطيات كافية. من خلال المراقبة المستمرة للخطط والتدفقات النقدية الفعلية وملائمة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

فيما يلي تحليل للموجودات والمطلوبات من ناحية سيولتها:

	خلال 3 أشهر	من 3 إلى 6 شهراً	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2011	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى البنوك	50,980	-	-	-	-	50,980
ودائع استثمارية	383,416	248,010	-	810,000	-	1,441,426
موجودات مالية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	456,400	-	456,400
مطلوب من طرف ذي علاقة	-	-	917	-	-	917
مطلوب من مؤسسات مالية	-	-	-	257,260	-	257,260
ذمم مدينة أخرى	16,283	-	-	-	-	16,283
مجموع الموجودات المالية	**450,679**	**248,010**	**917**	**1,523,660**	**-**	**2,223,266**
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	113,389	-	-	-	6,717	120,106
قرض مساند	-	-	-	20,366	-	20,366
مطلوب لطرف ذو علاقة	-	-	48,500	-	-	48,500
مجموع المطلوبات المالية	**113,389**	**-**	**48,500**	**20,366**	**6,717**	**188,972**

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	خلال 3 أشهر	من 3 إلى 6 شهراً	من 6 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
31 ديسمبر 2010	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية						
نقد وأرصدة لدى البنوك	247,980	-	-	-	-	247,980
ودائع استثمارية	228,847	1,850	251,453	810,000	-	1,292,150
موجودات مالية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	-	-	-	515,407	-	515,407
مطلوب من طرف ذي علاقة	-	-	2,618	-	-	2,618
مطلوب من مؤسسات مالية	-	-	-	257,260	-	257,260
موجودات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	9,777	-	-	9,777
ذمم مدينة أخرى	20,892	-	-	-	-	20,892
مجموع الموجودات المالية	**497,719**	**1,850**	**263,848**	**1,582,667**	**-**	**2,346,084**
المطلوبات المالية						
ذمم دائنة ومصاريف مستحقة	235,997	-	-	-	6,065	242,062
قرض مساند	-	-	-	58,414	-	58,414
مطلوب لطرف ذو علاقة	-	-	48,500	-	-	48,500
مجموع المطلوبات المالية	**235,997**	**-**	**48,500**	**58,414**	**6,065**	**348,976**

القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن بها مقايضة الأصل أو تسوية مطلوب بين أطراف راغبة بإتمام العملية على أساس تجاري بحت. ونتيجة لذلك، قد تنتج فروق بين تقديرات القيم الدفترية والقيم العادلة. ويعتمد تقدير القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة ستستمر في نشاطاتها دون أية نية أو التزام لتقليص حجم عملياتها أو إجراء أية معاملات وفق بنود معاكسة.

- القيمة العادلة للأدوات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة

يعتقد أعضاء مجلس الإدارة بأن القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية المقيّمة في البيانات المالية الموحدة بالتكلفة المطفأة تقارب قيمتها العادلة:

- الآليات والافتراضات المطبقة في قياس القيمة العادلة

تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما يلي:

- تحدد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الخاضعة لشروط وبنود قياسية على أساس أسعار السوق (وتتضمن السندات المدرجة القابلة للاسترداد، وصكوك المقايضة، وصكوك الدين).
- تحدد القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى والمطلوبات المالية الأخرى (باستثناء الأدوات المشتقة) وفقاً لنماذج الأسعار المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام الأسعار السائدة في السوق وعروض الأسعار من المتاجرين لأدوات مشابهة.

- قياس القيم العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي

يبين الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، ومقسمة إلى مستويات من 1 – 3 بالاعتماد على مدى وضوح القيم العادلة.

- قياس القيمة العادلة من المستوى 1 – وهي القيم المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدّلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة.
- قياس القيمة العادلة من المستوى 2 – وهي القيم المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المحددة المستخدمة في المستوى الأول والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة (كأسعار) أو غير مباشر (مستنبطة من الأسعار).
- قياس القيمة العادلة من المستوى 3 – وهي القيم المستنبطة بالاعتماد على أساليب التقييم وتتضمن مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملاحظة (مدخلات غير الملاحظة).

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	31 ديسمبر 2011			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أوراق الملكية	140,633	-	9,881	150,514
- صناديق مدارة	-	246,359	59,527	305,886
المجموع	**140,633**	**246,359**	**69,408**	**456,400**

	31 ديسمبر 2010			
	المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	المجموع
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
- أوراق الملكية	171,190	-	10,514	181,704
- صناديق مدارة	-	267,541	66,162	333,703
المجموع	**171,190**	**267,541**	**76,676**	**515,407**
الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر				
أدوات دين	-	9,777	-	9,777
	-	9,777	-	9,777

لم تكن هناك تحويلات بين المستوى الأول والثاني خلال السنة.

تسوية قياس القيمة العادلة للموجودات المالية من المستوى الثالث

	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حقوق ملكية غير مدرجة	
	2011 ألف درهم	2010 ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	76,676	114,028
إستبعادات خلال السنة	-	(19,151)
الخسارة الشاملة الأخرى	(7,268)	(18,201)
الرصيد الاختتامي	**69,408**	76,676

إيضاحات حول البيانات المالية – تتمة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

27. أرقـام مقارنـة

الإستحواذ على ناسداك دبي خلال 2010

الأرقام الواردة في بيان الدخل الموحد، بيان الدخل الشامل الموحد، بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد غير قابلة للمقارنة حيث أن أرقام الفترة السابقة لا تشمل كامل النتائج التشغيلية للشركة المستحوذ عليها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (إيضاح 16).

28. إعتماد البيانات المالية الموحدة

تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 من قبل مجلس الإدارة والتصديق عليها للنشر في 26 فبراير 2012.